الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ



السعودية بعد خراب البصرة:
تصارع كبار اللاعبين، وتبحث عن دور عبر علاّوي

















دفاعاً عن الموساد:
السعودية تشنّ حرباً على دبي



الإفتاء في الحجاز



أردوغان وعبدالله:
الفارق موقف تاريخي



(القاعدة) في صراع
الدفاع والداخلية



بأمر واشنطن: النفط
للضغط على الصين



السعودية والإرهاب:
معادلة القتيل والجنازة



ما لا يراه الأجنبي
في مملكة آل سعود

الملك: ضجيج بدون
إصلاح سياسي

هذا العدد

دولـة المفترين

الثنائية في السياسة ليست استثناءً في هذه المملكة، فقد تتحوّل الى ثلاثية ورباعية وربما أكثر من ذلك، ولا تقتصر على رجال السياسة وإن بدأت بهم، بل تنسحب على من شايعهم وعاشرهم لمصلحة مرجوّة..فقد نسمع تصريحاً اليوم نجد نقائض له بعد ساعات أو أيام، وقد يأتي من ينفي صدوره في الأصل. فالتكاذب، كما يقول أحد الخبراء في شؤون العائلة المالكة، بات خبزاً يومياً في حياة الأمراء، فهذا يكذب وذاك يردّ عليه بكذبة أقوى، ثم ينعقد سوق الكذب الذي لا حدّ له حتى يغمر الكذب أجواء العلاقات الداخلية وتسري في شرايين الدولة، ثم يتحوّل الكذب الى مؤامرات، وصراع نفوذ، وقرارات متقابلة، وغمز ولمز في المجالس المغلقة وبين الحواشي. ولأن الكذب البوابة الرئيسية لكل رذيلة، فقد أدمن الأمراء الكذب لتحقيق مآرب خاصة لا يمكن بسواها أن يديروا مصالحهم.

في داخل القصر، كل الكذب المتداول بات مكشوفاً للأمراء، فهم أعرف بشؤون افتراءاتهم، ولذلك من الصعب أن تجد أميراً وخصوصاً من الكبار الذين أدمنوا العادة يحيد عن جادة الكذب، وكل جولاتهم كذب..فإذا ما أوحى أحد الأمراء لغريمه الأمير الآخر بأنه أقلع عن الكذب، ازداد الريب حوله، إذ لا يعقل لمن ينغمس في لعبة سياسة القصر أن يكون صادقاً ولو استعان بأنبياء بني إسرائيل لإثبات دعواه.

بالنسبة لمن هم خارج القصر، أي للشعب، المهم ليس في كذب الأمراء، ولسان حالهم يقول (نار تأكل حطبها)، فليكذبوا ما شاؤوا وليبشروا ببيعهم الذي بايعوا به، شريطة ألا تصيب نار افتراءاتهم مصائر الناس وكرامتهم..ولكن أبى الأمراء إلا أن يعمّموا رذيلة الكذب على مؤسسات الدولة، ولو قدّر لهم لجعلوا من الإفتراء ثقافة وطنية وشرطاً لتسنّم الوظائف ما علا منها وما دنى.

كل ما سبق يمكن تحمّله، خصوصاً في مملكة بدأت بكذبة وعاشت عليها ومازالت تأكل من ثمارها، ولكن ما لا يمكن تحمّله أن يتم تثمير افتراء الكذب في قضايا مقدّسة مثل فلسطين والمسجد الأقصى، فذلك يصيب بآثامه ضمير العرب والمسلمين. بالنسبة للعائلة المالكة تبدو مساحة المقدّس ضيقة للغاية، فليس في عقل أي من أفرادها شيء يمكن أن يكون مقدّساً إلا المصلحة الذاتية، بل كل شيء يخضع للعبة المصالح بما فيها المقدّسات.

قضية فلسطين، على سبيل المثال، لم تكن في يوم ما مقدّسة لدى العائلة المالكة، ولذلك كان الملوك السعوديون وحدهم من يقودون مبادرات التسوية دون بقية رؤوساء وملوك وأمراء العرب. بدأ ذلك منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز، الذي استعان بالكذب على قضاء حوائجه حتى أصبح خبيراً في الإفتراء، إلى حد البكاء المفتعل حزناً على ضياع فلسطين. هو من قاد مبادرة إجهاض الإنتفاضة الفلسطينية سنة ١٩٣٦، حين بعث بإبنه سعود لمطالبة قادة الانتفاضة بوقف الإضراب، على أساس وعد مفترى بحل المشكلة مع بريطانيا، التي كانت تدير حينذاك الشأن الفلسطيني وفق مبدأ الانتداب، فانتهى الحال الى إعلان الدولة اليهودية سنة ١٩٤٨، والذي أطلق عليها عام النكبة. وجاءت مذكرات مسؤولين اسرائيليين وبريطانيين لتؤكّد بأن عبد العزيز لم يكن يكترث لضياع فلسطين، بقدر اكتراثه بتوسيع مملكته تحت رعاية بريطانيا والولايات المتحدة. أما الحديث عن رسائل متبادلة بين عبد العزيز والرئيس الأميركي الأسبق روزفلت فمكانها حقل الافتراءات الناعمة بهدف تغطية المخازي المشينة التي التصقت بآل سعود في ضياع فلسطين.

لم يكن من جاء بعد عبد العزيز من أبنائه بأحسن حال منه في الإفتراء، ولعل أسوأ ما فيها مشروع فهد في فاس للسلام العام ١٩٨١، حين بشّر بتطبيع شامل مع الدولة العبرية على أساس العودة الى حدود ١٩٦٧. في ذلك اليوم الذي أعلن فيه عن المشروع، انتشرت شائعات واسعة النطاق في البلاد، وتناقلها الصبية الصغار وصار حديث الناس بأن الملك فهد أعلن (الجهاد المقدّس) ضد العدو الإسرائيلي. وحين دلع الصباح لسانه، وذاب الثلج وبان المرج أصبح الجهاد تسوية.

الحال نفسه تكرر مع مبادرة عبد الله في بيروت في مايو ٢٠٠٢ حين قدّم نسخة معدّلة لمبادرة فهد، مصحوبة بعبارة (التطبيع الشامل مع اسرائيل). وتزامن طرح المبادرة مع إطلاق أوصاف غريبة مثل (صقر العروبة) و(فارس العرب) على عبد الله. يبدو أن أوسمة الشرف جزء من حزمة الافتراءات التي تصبح صالحة للإستعمال في مثل هذه المناسبات، فقد ينال وسام الشجاعة من يدعو للتسوية، وينال وسام البطولة من يخلو وحده في الصحراء.

ليت افتراء الكذب كان مقتصراً على الملوك والأمراء، فقد جاء من المشايخ ورجال الدين من أتقن (صنعة) افتراء الكذب دون حياء، وإن كان الدليل عليه صوتاً وصورة، كما في مثال الشيخ يوسف الأحمد الذي دعا الى هدم المسجد الحرام منعاً للإختلاط، وحين واجه عاصفة انتقادات في الداخل والخارج، تراجع عن تصريحاته وزعم بأن الصحافة (حرّفت كلامه) وأنه سيقاضي كل من افترى عليه.

وقبل أن تهدأ عاصفة الأحمد، انبرى الشيخ محمد العريفي بنبأ صادم آخر حين أعلن من قناة (إقرأ) الفضائية بأنه سيبثّ حلقة من المسجد الأقصى. كل العالم بمن فيهم الاسرائيليون فهموا الرسالة واضحة، حتى أن مسؤولاً إسرائيلياً طلب من سفارات دولته تسهيل إجراءات حصول العريفي على تأشيرة لدخول القدس عبر الكيان العبري.

فجّر كلام العريفي موجة انتقادات واسعة محلياً وخارجياً، ووضعت خطوته في سياق تطبيعي مع الكيان الاسرائيلي. وكما يبدو فإن العريفي الذي كان يأمل في أن تلقى بشارته لجمهوره تأييداً واسعاً، شعر بخيبة أمل مرة أخرى بعد خيبة خطبة الجمعة غير العظيمة ذائعة الصيت، وقرر التراجع عن افترائه، وشرّق وغرب في إعادة تفسير كلامه بأنه لم يقصد الدخول الى فلسطين عبر الكيان الإسرائيلي، وإنما تصوير حلقة من أعلى سطح في منزل في العاصمة الأردنية عمان. ونسي الشيخ حقائق غير قابلة للجدل، من بينها أن المسافة بين القدس وعمّان هي ٧١ كيلو متر أو ٤٤ ميلاً بحسب غوغل أي على أساس خط مستقيم، فإذا ما أضيف لها حقيقة طبوغرافية المنطقة الممتدة بين عمّان والقدس المعروفة بكونها جبلية، فهذا يعني أن أدق كاميرا في الكون لن تقدر على التقاط المسجد الأقصى بحيث يكون المشهد الخلفي في برنامج تلفزيوني، ولو أمكن ذلك، لما تردّد العريفي في فعله، ولكنّها (بصمة) إفتراء وضعها في مسار التطبيع.

إنها دولة المفترين يا صاحبي.

المساومة على فلسطين تسقط الدولة العثمانية وتقيم الدولة السعودية

الفارق بين أردوغان وعبد الله.. موقف تاريخي

عمر المالكي

لمع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان كشهاب مباغت في سماء العرب، فكان بداية انكسار الصورة النمطية عن تركيا العلمانية الحليفة للكيان الإسرائيلي في الشرق الأوسط، فجاء بروزه تعبيراً احتجاجياً في لحظة كرامة مطلوبة وملحّة. تعرّف عليه العرب والعالم في مشهد نادر في منتدى دافوس حول غزة في فبراير ٢٠٠٩، حين عارض بقوة تصفيق بعض الحضور لكلمة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز التي برّر فيها العدوان على غزة، فخطابهم قائلاً: عار عليكم أن تصفقوا لهذا الخطاب، بعد أن قُتل آلاف الأطفال والنساء على يد الجيش الإسرائيلي في غزة. ثم توجّه بانتقادات مباشرة إلى الرئيس الإسرائيلي قائلاً (لقد قتلتم الأطفال في غزة). وقبل أن يكمل بيريز ردّه وتبريره، لملم أردوغان أوراقه وغادر الجلسة إحتجاجاً على منح رئيسها وقتاً أطول لرئيس الكيان الإسرائيلي.

المشهد الاحتجاجي ذاك تثبّت في الاعلام العربي الممانع، فيما بدا الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية واهناً ومشبوهاً، بفعل ما اقترفته الإمبراطورية الإعلامية السعودية من جرائم في أيام العدوان بتحميلها الضحايا مسؤولية العدوان، وتحريض الجنود الإسرائيليين على مواصلة جرائمهم بكل الأسلحة الفتّاكة ضد سكان القطاع، في وقت قاد فيه حكّام آل سعود حملة سياسية لمنع انعقاد قمة عربية استثنائية لتوحيد الموقف من العدوان الصهيوني على القطاع، وإبلاغ رسالة احتجاجية إجماعية للمجتمع الدولي الذي وقف متفرّجاً على مشاهد العدوان المبثوثة على الفضائيات العربية والعالمية.

أعاد أردوغان عقارب الساعة الى الوراء، وكأنه طوى تسعة عقود على بدء الحكم العلماني في تركيا، منبهّاً الى تركة أسلافه العثمانيين الذين عارضوا مشروع الدولة اليهودية في فلسطين. موقف أردوغان في دافوس لم يكن سورة غضب عابرة، فقد جاءت مواقف لاحقة له لتؤكد بأن حكومته تسير نحو سياسة مختلفة عن الحكومات العلمانية السالفة، وكان آخرها موقف أردوغان الصريح للقناة التركية تي آر تي في في ٥ إبريل الجاري بما نصّه (لن نسكت إذا حاولوا إعادة حرق غزة)، وأكّد بمناسبة افتتاح قناة تركية ناطقة باللغة العربية على أن الأتراك والعرب يمتلكون ثقافة وتاريخاً ومشاعر مشتركة.

تلك هي الصورة التي رسمها أردوغان خلال عام، وقلبت الصورة النمطية عن تركيا العلمانية، في وقت بدت فيه السعودية التي تحاول تزّعم العالم العربي والإسلامي هزيلة وهامشية، في ظل خطوات تطبيعية متواصلة مع الكيان العبري، بما يثير السؤال الكبير عن الفارق بين أردوغان القادم من تركيا العلمانية، والملك عبد الله المتزّعم لدولة دينية.

في المقارنة الأولية بدا الفارق بين أردوغان وعبد الله كالفارق بين السلطان عبد الحميد الثاني والملك عبد العزيز، خصوصاً فيما يرتبط بمشروع الدولة اليهودية على فلسطين التاريخية. هذه المقارنة بدت واضحة حين وقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمام القمة العربية في مدينة سرت الليبية يوم السبت (٢٧ مارس الماضي)، وأطلق موقفاً بحجم القمة إزاء (الإستهتار)

> **الفارق بين أردوغان وعبد الله كالفارق بين السلطان عبد الحميد الثاني وابن سعود، فيما يرتبط بمشروع الدولة اليهودية على أرض فلسطين التاريخية**

الصهيوني بالمقدسات الدينية في القدس الشريف، وكان حينذاك يستحضر مواقف آبائه وأجداده من السلاطين العثمانيين الذين رفضوا المساومة على فلسطين، وإن أعطوا مال الدنيا. ما قاله أردوغان إذن لم يكن طفرة سياسية أو صحوة عثمانية متأخرة، بل هو الموقف التاريخي والديني الذي التزموه.

ونقرأ في رسالة بعث بها السلطان عبد الحميد الثاني الى شيخ الطريقة الشاذلية محمود أفندي أبي الشامات، رداً على رسالة بعث بها إلى السلطان في ٢٢ مايو ١٩٠٩، فكتب له جواباً في ٢٩ سبتمبر ١٩٠٩ جاء فيها:

(إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية لسبب ما، سوى أنني ـ بسبب المضايقة من رؤساء جمعية الاتحاد المعروفة باسم (جون تورك) وتهديدهم ـ إضطررت وأجبرت على ترك الخلافة. إن هؤلاء الإتحاديين قد أصرّوا وأصرّوا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة (فلسطين)، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف، وأخيرًا وعدوا بتقديم ١٥٠ مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً، فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية أيضاً، وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي: (إنكم لو دفعتم ملء الأرض ذهبا – فضلاً عن ١٥٠ مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والمحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلم أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين، لهذا لن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضا). وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى (سلانيك) فقبلت بهذا التكليف الأخير. هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة فلسطين... وقد كان بعد ذلك ما كان).

وبعد مائة عام من تلك الرسالة، عاد أردوغان ليذكّر القادة العرب بل والعالم بأنه أمين على إرث آبائه وأجداده، حين قال بأن اعتبار وزراء إسرائيليين أن (القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل) بأن هذا (جنون وهذا لا يلزمنا إطلاقاً) وأضاف بأن (القدس هي قرّة عين كل العالم الإسلامي ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس والأماكن الإسلامية إطلاقاً)، وختم بالقول (إن احتراق القدس

يعني احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعني احتراق الشرق الأوسط).

قال أردوغان ما لم يقله أي قائد عربي، رغم أن بلاده مرتبطة باتفاقيات سياسية أمنية واستخبارية بالكيان الإسرائيلي، ولو ترك وشأنه لما دخلت حيز التنفيذ.

الفارق بين أردوغان وعبد الله أن الأول يعتمد على سجّل صلب من المواقف التاريخية التي رغم علمنة الدولة فإن انتمائه إلى حركة دينية تستلهم جزئياً على الأقل من تراثها الإسلامي العثماني، بما يفرض عليه اقتفاء سيرة أسلافه، ولذلك نظر الى فلسطين باعتبارها أمانة ومسؤولية تاريخية ورثها من أجداده وتعامل معها على هذا الأساس.

في المقابل، لا تجد من بين الملوك السعوديين من حمل بصدق قضية فلسطين. لورانس العرب أفاد بأن إسقاط الشريف حسين عن الحكم في الحجاز كان بسبب رفضه قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، بما يفيد أن ذلك دفع الإنجليز لرفع الغطاء عنه والسماح لابن سعود بأن يقضي على حكمه، ويدفعه شريداً لم يقبل الإنجليز أن يبقى عند أحد من ولديه الحاكمين في الأردن أو العراق، وإنما بعثوا به منفياً الى قبرص الى أن مات! لم يكن الإنجليز ليسمحوا لابن سعود أن يحتل الحجاز لولا أنه كان موافقاً على إعطاء فلسطين لليهود، وقد وقف الملك السعودي مع الإنجليز الى النهاية، كما تثبت ذلك الوثائق البريطانية المتعلقة بفلسطين خاصة في فترة الثورة الكبرى (١٩٣٦–١٩٣٩) والتي أخمدها ابن سعود، الى حد أن تلك الوثائق وضعت في قسم السعودية، وليس في قسم فلسطين، ما يدلّ على حجم الدور السعودي المشبوه!

لا ننسَ هنا أن آل سعود من أصول يهودية، فلا هم من قبيلة عنزة كما يزعمون، ولا من فرعها (المساليخ)، ولم تعترف لهم عنزة بذلك الإرتباط، وكتب شعراء شعبيون قصائد عديدة تكشف عن ذلك الجذر اليهودي. هذا وقد أعدّ السعوديون شجرة نسبهم وأوصلوها الى الرسول صلى الله عليه وسلم، ما يشير الى عقدتهم في هذا الجانب. بل أن الملك فيصل شكل لجنة للكشف عن نسب عائلته، وقد أكد أعضاء اللجنة بأن النسب يعود الى اليهود، فألغى اللجنة!

لقد فبركت العائلة المالكة رسائل منسوبة لعبد العزيز بعث بها الى الرئيس الأميركي ترومان سنة ١٩٤٨ ويبدي فيها إبن سعود استيائه من طلب ترومان له بتأييد الوطن القومي لليهود في فلسطين، واستعمال نفوذه لوقف الاحتجاجات الشعبية في فلسطين. ولكن نقرأ في كتاب جون فلبي (٤٠ عاما في البحرية) مانصّه:

(إن قضية فلسطين لم تكن تبدو (لآل سعود) بأنها تستحق تعريض العلاقات الممتازة التى تربطهم مع بريطانيا وأميركا.. وكان أساس الإتفاق لإنشاء الوجود السعودي أن تقوم سياسة آل سعود على عدم تدخلهم بأي شكل من الأشكال ضد مصالح بريطانيا وأميركا واليهود في البلاد العربية والإسلامية وأهمها فلسطين). ويضيف فلبي (والحق لابد أن يقال فقد حزن عبد العزيز حزناً شديداً في أعقاب هزيمة الجيوش العربية في فلسطين)، وكشف فيلبي سر هذا الحزن الشديد قائلاً: (كان انتقال الجزء الغربي الذى احتفظ به من فلسطين إلى مملكة الأردن أمراً أكثر مما يستطيع عبد العزيز استساغته... لأنه كان يريد ضمّه إليه أو إلى الكيان الصهيوني.. ولانها إرادة الإنجليز فلم يستطع معارضتها، ولكنّه عارض بشدة إنشاء حكومة عموم فلسطين في غزة التى كانت تحت سيطرة الحكومة المصرية).

من جهته كتب حاييم وايزمان، أول رئيس للدولة العبرية في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٩ في مذكراته:

(إنشاء الكيان السعودى هو مشروع بريطانيا الأول.. والمشروع الثانى من بعده إنشاء الكيان الصهيونى بواسطته)، ويضيف نقلاً عن تشرشل الرئيس الأسبق للحكومة البريطانية، والذى كان له دورٌ أساسي وبارز في قيام الكيان الوهابي السعودى والكيان العنصري الصهيوني:

(في ١٩٣٢/٣/١١ قال تشرشل: أريدك أن تعلم يا وايزمان إننى وضعت مشروعاً لكم ينفّذ بعد نهاية الحرب ـ العالمية الثانية ـ يبدأ بأن أرى إبن سعود سيداً على الشرق الاوسط وكبير كبرائه، على شرط أن يتفق معكم أولاً، ومتى قام هذا المشروع، عليكم أن تاخذوا منه ما أمكن وسنساعدكم في ذلك، وعليك كتمان هذا السر، ولكن إنقله إلى روزفلت، وليس هناك شيء يستحيل تحقيقه عندما أعمل لأجله أنا وروزفلت رئيس الولايات المتحدة الأميركية).

هاتان صورتان متقابلتان نجدهما اليوم حاضرتين وتستندان على ذاكرة تاريخية مشبّعة بكل الفوارق بين كيانين، سقط أحدهما بفعل، من بين عوامل أخرى ذاتية وموضوعية، موقف تاريخي وشرعي وأخلاقي من قيام دولة يهودية على أرض فلسطين التاريخية، وكيان آخر قام بفعل، أيضاً من بين عوامل أخرى ذاتية وموضوعية، موقف متواطيء مع مشروع غربي أوروبي وأميركي لدعم قيام دولة يهودية في فلسطين.

ومن المفارقات المدهشة، أن يعاد تجسيد الصورتين المتقابلتين في الوقت الراهن، حيث يطوي أردوغان عقوداً تسعة من تركيا العلمانية مستعيداً السيرة العثمانية التي مثّلت رمزية الشرق الأسلامي والعربي، فلم يغفل التزامات الآباء والأجداد حيال المقدّس الإسلامي، وفي المقابل تتوارى المزاعم الدينية لآل سعود في قضية فلسطين والأقصى، حتى بتنا قاب قوسين أو أدنى من عملية هدر كرامة غير مسبوقة تتم عبر الإمبراطورية الاعلامية السعودية التي باتت مما لأة الكيان العبري من علاماته الفارقة، فصار نقل بعض الصحف العربية وخصوصاً الصادرة في الخارج عن مصادر إسرائيلية وأحياناً استخبارية جزءً من تغطية الأخبار اليومية.

كانت أيضاً مشهداً لافتاً تلك المصافحة غير المسبوقة بين مدير الاستخبارات السعودية السابق والسفير السعودي في واشنطن سابقاً الأمير تركي الفيصل ونائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني آيالون في ٦ فبراير الماضي خلال مؤتمر ميونيخ الدولي للسياسات الأمنية. المثير في المشهد أن آيالون نفسه الذي تعمّد إهانة السفير التركي لدى الكيان الإسرائيلي وتسبب ذلك في اندلاع أزمة دبلوماسية بين الحكومتين، والمثير أيضاً أن المصافحة بين تركي الفيصل وآيالون تمّت في ظل رفض مشاركة مسؤول تركي في الجلسة التي حضرها آيالون. هذا كله يعني، ليس فقط أن السعودية لم تقدّر المشاعر التركية الغاضبة من آيالون، بل أنها تخطّت كل ذلك ومارست تطبيعاً علنياً متقدّماً حتى على تركيا نفسها التي لها علاقات طبيعية مع الكيان الإسرائيلي.

أردوغان كان واضحاً في قضية المقدّسات الإسلامية في فلسطين، بخلاف الملك عبد الله الذي رغم الضجيج الدعائي الذي يحاول تصويره كمدافع عن قضايا العرب وثوابتهم، فإنه لم يجهر بموقف واحد لافت في قضية الحفريات الاسرائيلية



حول المسجد الاقصى وضم بعض المساجد والآثار الاسلامية الى التراث اليهودي، وكأن ثمة تناغماً بين ما يقوم به الإسرائيليون في القدس وحول المسجد الأقصى بما يقوم به السعوديون والوهابيون حول الحرمين الشريفين من محو للآثار الاسلامية والتاريخية.

مواقف أردوغان تنطلق من موقف عقدي وتاريخي إضافة إلى المنطلقات الأخلاقية والإنسانية غير المغفولة، ولكن السؤال يبقى عن المنطلقات السعودية، لأن الإصرار على التمسّك بمبادرة الملك عبد الله في السلام مع الكيان العبري في وقت يتم فيه اختزال التسوية الى مجرد وقف أو بالأحرى تجميد الإستيطان لا يعني سوى أن السعودية لم تعد تكترث الى ما يصيب المقدّسات الإسلامية في فلسطين من عمليات محو متواصلة، وقد يؤكّد ذلك ما قاله مسؤول إسرائيلي بأن الدولة العبرية كانت فيما مضى تسعى الى السلام مع العرب، ولكن في الوقت الراهن فإن العرب هم من يسعون الى السلام مع الدولة العبرية... فهل وضح الفرق الآن بين أردوغان والملك عبد الله؟!

ولكن.. بعد خراب البصرة!

تحوّل دراماتيكي في الموقف السعودي من العراق

محمد فلالي

إرهاصات تحول استراتيجي في الموقف السعودي من العراق تبدو واضحة هذه الأيام.

ولكن.. بعد خراب البصرة!

في سابقة من نوعها، زار الرئيس العراقي جلال الطالباني الرياض بدعوة من الملك السعودي، وذلك في ٢/٤/١١ أنقرة ٢٠١٠، ليغادر في اليوم التالي بعد أن جلّله الملك بالتكريم والقلادة الذهبية، وليحلّ محلّه بالتتابع ضيفاً على الملك السعودي رئيس إقليم كردستان مسعود البارازاني يوم ٢٠١٠/٤/١٢، وليحظى هو الآخر بوسام الملك عبدالعزيز. وقال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان فؤاد حسين، بأن الملك السعودي وجه دعوة للبارازاني، ليناقش (المستجدات الاخيرة في الوضع العراقي، فيما سيتوجه بعدها الى لبنان). وفي اليوم التالي ٢٠١٠/٤/١٣، وصل السيد عمّار الحكيم، رئيس المجلس العراقي الأعلى الى الرياض، على ذات الشاكلة في الداعي والدعوة وموضوعها. ومن المرجح أن يصل قادة عراقيون آخرون الى الرياض للتشاور حول تشكيلة الحكومة العراقية القادمة، من بينهم طارق الهاشمي نائب الرئيس العراقي.

مالذي تغيّر؟ فالسعودية لم تكن ترتاح الى الأكراد، لا قبل سقوط صدام حسين، ولا بعده. لم يزر قادة الأكراد السعودية، اللهم إلا الطالباني عام ٢٠٠٥ للتعزية بوفاة الملك فهد! السعودية طالما أوضحت تصريحاً أو تلميحاً أنها معنية بـ (السنّة) العراقيين، ولكن ليس كل السنّة بالطبع، بل العرب منهم، ما يعني أن نظرتها الى الموضوع العراقي، ليست طائفية فحسب، بل وعنصريّة أيضاً، وهي في هذا تكاد تتطابق مع صدام حسين في رؤيته للمكونين العراقيين الشيعي والكردي.

والسعودية أعلنت مراراً وبصراحة - اعتبرها بعض العراقيين (وقاحة) - خاصة على لسان وزير الخارجية السعودي، أن بلاده طلبت من أوباما أن يعيد حكم العراق الى سابق عهده، أي يضعه بيد الأقليّة السنيّة العربية (١٥٪ من السكان)، وأنها لن تقبل بالحكم في العراق إن كان على رأسه شيعة، بل أن الملك عبدالله - ولسذاجته المتناهية - قال لوفد عراقي رسمي يحوي سنّة وشيعة زار الرياض ٢٠٠٧، بأن بلاده وكما أنفقت أكثر من خمسين مليار دولار على إسقاط صدام حسين، فإنها مستعدة لأن تنفق أضعاف ذلك لإسقاط حكم الشيعة في العراق!!

والى الآن فإن السعودية من البلدان العربية القليلة التي لم ترسل سفيراً لها الى بغداد، رغم الإلحاح الأميركي، الذي يصل الى حدّ الضغط، ورغم الوعود المتكررة من سعود الفيصل بأن الرياض ستفتح سفارتها هناك وهي وعود امتدت على مساحة ثلاثة أعوام سابقة والى الآن. بل أن السعودية انخرطت في حملات إعلامية ضد الحكومة العراقية وضد رئيس الوزراء نوري المالكي، واصمة إياه بـ (صدّام الصغير)، لمجرد أنه تحدّث في مناسبتين مختلفتين عن العلاقات السعودية العراقية، الأولى في مارس ٢٠٠٩ حين قال بأن بلاده عملت ما في وسعها لتحسين العلاقات مع الرياض وانتقد الأخيرة بأنها لا تريد ذلك؛ فهاجمته السعودية وإعلامها، قائلة بأن المالكي يعلم ما تريده السعودية، واتهمته بالعمالة لإيران (وليس لأمريكا) مع أن المالكي اليوم غير مرغوبٍ فيه لا إيرانياً ولا سورياً. والمناسبة الثانية كانت في يناير ٢٠١٠، حين وصم الشيخ العريفي المرجع الديني السيستاني بأوصاف غير لائقة، فطلب المالكي في تصريح علني من السعودية أن تضبط مشايخها من إثارة الفتن الطائفية. هنا جاءت الحكومة السعودية بالمفتي السعودي ليرد عليه!

إذن مالذي تغيّر، حتى يعيد سعود الفيصل تصريحه العجيب بأن السعودية تقف على مسافة واحدة بين كل الفرقاء العراقيين! وقد جاء التصريح قبيل زيارة الوفود العراقية المتتالية الى الرياض. قال الفيصل في مؤتمر صحافي في ٢٠١٠/٤/١٠: (نحن نقف مع كل عراقي، مع وحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه، ونقف على مسافة واحدة من جميع السياسيين العراقيين)؟ وما هذه الحماسة السعودية الجديدة، والتي قد تكون طارئة، باتجاه الملف العراقي؟



الملك يلتقي بالحكيم

هناك عدّة ملاحظات حول تحوّل الموقف السعودي تجاه العراق:

أولاً - أن السعودية شعرت باليأس من تغيير الوضع العراقي الداخلي حسب ما تبتغيه. لقد استخدمت كلّ أوراقها ضد العملية السياسية التي تنتج بشكل طبيعي حكماً أكثرياً، للشيعة العرب فيه الكلمة الأساس. السعودية لم ترد أن يكون على حدودها حكماً ديمقراطياً، فكيف به إن كان حكماً ديمقراطياً للمكوّن الشيعي والكردي فيه الكلمة الفصل؟ لقد استخدمت السعودية وسائلها المتعددة السياسية والتخريبية والتشويهية الإعلامية والحرب الطائفية لتحقيق غايتها، ولا بدّ أنها وصلت الى نتيجة سبق غيرها من حلفائها من حزب الإعتدال العربي أن وصلوا اليها، كما هو الحال مع مصر التي زارها ابو الغيط في تشرين الأول ٢٠٠٨ وأعاد السفير المصري الى هناك.

المدى الذي ذهبت اليه السعودية جعلها وحيدة في موقفها في الساحة العربية، اللهم إلا قطر، فهي الأخرى لم تفتح سفارتها في بغداد، ولم تفك الحصار الإعلامي والسياسي عنه. وما عسى السعودية أن تفعل أكثر مما فعلت؟ لم تتوقف العملية السياسية، ولم تتغير المعادلة في مراكز القوى، ولم يضعف الحكم في بغداد، كما لم يخسر منافسو السعودية في دمشق وطهران وأنقرة شيئاً، بل تعززت مواقعهم، كما تعززت مصالحهم الإقتصادية.

ثانياً - إن السعودية التي قطعت علاقاتها السياسية مع كل القوى الشيعية، اللهم إلا مع أجنحة العنف، وبعض القوى السنيّة العربية الضعيفة، وجدت في اياد علاوي بديلاً. ولكن هذا الأخير، رغم نجاحه في الإنتخابات الأخيرة، فإنه مجرد لاعب بين أربعة لاعبين كبار على الأقل. فهو لم يحصل إلاّ على ٢٨٪ من مقاعد البرلمان، في حين حصل الإئتلافين الشيعيين (دولة القانون، والوطني) على ما يقرب من نصف مقاعد البرلمان، وهذا أكبر مما حصلا عليه متوحدين في الإنتخابات البرلمانية الماضية. لكن السعودية، ربما وجدت أن فوز علاّوي، والإنتخابات الأخيرة بشكل عام، يمثّلان فرصة مناسبة لها للقيام بـ (تكويع) سياسي يحفظ لها ماء الوجه، بدل أن تبقى متفرجة معارضة غير مؤثرة في بلد لها معه ثاني أطول حدود بريّة (٨١٣ كيلومتراً) بعد اليمن (١٣٢٦ كيلومتراً).

الملك يقلد البارازاني وشاح الملك عبدالعزيز!

ثالثاً - كل المراقبين السياسيين يعتقدون بأن الإنتخابات العراقية الأخيرة هي انتخابات مفصلية. فمن جهة، هي انتخابات ديمقراطية شفّافة - بعيداً عن مهاترات السياسيين العراقيين. ومن جهة ثانية، فإن السنّة الذين لم يشاركوا بكثافة في الإنتخابات السابقة، عادوا ودخلوا اللعبة متأخرين، وشاركوا بجميع فصائلهم السياسية القومية والدينية والطائفية وحتى البعثية منها. لم يتبق إلا أجنحة العنف التي تؤمن بتغيير المعادلة والإستيلاء على السلطة بالقوة (أحد أجنحة البعث المقيم في سوريا، وهيئة علماء المسلمين التي خسرت معظم نفوذها في الداخل العراقي). وعليه لم تتبق ذرائع كثيرة للسعوديين، الذين يتهمون السلطة العراقية القائمة بأنها لا تمثل كل الشرائح العراقية، أو أنها أقصت الآخرين عن المشاركة السياسية كما المشاركة في الحكم: البرلمان والوزارة.

رابعاً - إن الدوافع الطائفية المتحكّمة في السياسة الخارجية السعودية، والرهان عليها لتغيير الوضع العراقي، باءت بالفشل. ولكن الوضع الداخلي في محيط السلطة (النجدي/ الوهابي) ما كان ليقبل إقامة علاقات طبيعية مع العراق. فالوهابيون يتحمّلون إقامة علاقات سعودية مع اسرائيل، بل وعلاقات حماية وعمالة مع أميركا، ولكنهم لا يتحمّلون إقامة علاقات طبيعية مع بغداد أو حتى طهران، على قاعدة أن الحكام من مذهب مختلف.

ومع أن الحكومة السعودية لا تعير بالاً كثيراً لموقف الوهابية والوهابيين فيما لو قررت إقامة علاقات مع بغداد، إلا أن وضع الوهابية ورجالها اليوم بائس الى أبعد الحدود، حيث وصلت شعبية المؤسسة الدينية الرسمية في محيطها النجدي فضلاً عن السعودي العام الى أدنى حالاتها، بما انعكس سلباً حتى على الموقف من الدين الإسلامي نفسه، وعلى تصاعد التحلّل الأخلاقي الذي لم تشهد له البلاد مثيلاً من قبل. وضع المؤسسة الدينية وموقعية الدين - بنسخته الوهابية - المتضائل في الدولة والمجتمع، فضلاً عن الفشل في الخيار الطائفي على المستوى العربي، يفتح للسعودية الباب للتراجع في سياساتها العراقية في أجواء مؤاتية.

خامساً - وهو الأهم بنظرنا، إن العراق كدولة ومجتمع صعب المراس، شديد الإعتداد باستقلاليته، ويتوقع من الحكم القادم ممارسات أكثر استقلالية عن دول الجوار جميعاً، كما عن أميركا نفسها. كما يتوقع أن يكون أكثر صلابة وصرامة في علاقاته الخارجية. نقول هذا، في الوقت الذي تسحب فيه القوات الأميركية تدريجياً من هناك، ما يعني أن الإنتخابات الأخيرة في العراق تؤسس لوضع دائم، يكتمل معه شكل الحكم وسياساته. وهذا يعني بالتحديد، أن السعودية التي اعتادت التعاطي مع الحكم في العراق باستهانة وسخرية واعتداد بالذات، والأكثر من هذا، تتعاطى معه عبر البوابة الأميركية الحاكمة هناك.. هذا الوضع سينتهي في منتصف العام القادم، وبالتالي فعلى السعودية تدبير سياساتها مع الحكم العراقي بشكل مباشر. وهنا تكمن العقدة السعودية؛ فهل ستبقى على عدائها المباشر، وعلى سياساتها القديمة التي فشلت في حصار العراق سياسياً وطائفياً وحتى إقتصادياً. وهل تستطيع السعودية - في ظل الفشل الأميركي في المنطقة - مواجهة عواقب توتير الوضع مع العراقيين.

السعودية تعلم أن الحكم في العراق لازال مقيّداً بالضغوط الأميركية، وإن كانت تلك القيود آخذة بالتكسّر لصالح القوى الإقليمية الثلاث الأساسية: دمشق وطهران وأنقرة. تلك القيود جعلت العراق صامتاً طيلة السنوات الماضية عن سياسات السعودية وإرسالها لفرق الوهابية التفجيرية والتكفيرية، والمال لأجنحة العنف بما فيها القاعدة التي قتلت آلاف المدنيين. وكان على الحكم في العراق - كما قال مسؤولوه - أن يصمتوا، وفقاً للإرادة الأميركية، وأن لا يفتحوا معركة مع الرياض - حليفة الأميركيين. لكن حين تخرج القوات الأميركية، تتقلص مساحة الضغط، ويقف النظام في بغداد على قدميه كما فعل في السنوات الثلاث الماضية، وبصورة متسارعة، وهذا سيجعل نظام بغداد أكثر تجاوباً مع جمهوره الكاره للسعودية ووهابييها التكفيريين، من جهة التعامل معها بالحزم اللازم، وإن أدّى الى تصعيد سياسي.

للرئيس طالباني قلادة الملك عبدالعزيز الذهبية!

لهذا، فالسعودية تسارع اليوم، ومن موقع الأضعف، الى ترقيع علاقاتها مع ذات الوجوه التي كرهتها وحاربتها، ومع ذات النظام الذي عملت على إسقاطه من الداخل بالعنف والتآمر السياسي.

ليس أمام السعودية من حلّ سوى هذا: أن تعيد القنوات التي قطعتها، وأن تغيّر من خطابها السياسي، وأن تقلّص التكثيف الطائفي في تصريحات مسؤوليها، بل وتصريحات مشايخها الوهابيين.

ليس العراق هو من يحتاج السعودية اليوم. فهو أقدر على فرض علاقة متكافئة معها إن أراد.



الخاسرون.. يبحثون في الظلام عن دورٍ ما



السعودية واللاعبون الرئيسيّون في العراق

هاشم عبد الستار

الدخول السعودي المتأخر على خط السياسة العراقية بعد الإنتخابات الأخيرة، والذي تجلّى في تحرك سياسي، استقطبت الرياض على أثره شخصيات عراقية أساسية كالقطبين الكرديين: الطالباني والبارازاني؛ والسيد عمّار الحكيم رئيس الإئتلاف الوطني العراقي، وطارق الهاشمي، أحد كبار شخصيات القائمة العراقية التي يرأسها علاّوي.. الدخول السعودي المتأخر هذا بحاجة الى تكثيف الضوء حوله ومعرفة أبعاده والظروف المحيطة به.

أن تأتي السعودية متأخرة، خير من أن لا تأتي!

خيرٌ لها بدرجة أساس؛ وخير للعراق؛ وخيرٌ للوضع الإقليمي عامّة، وهو وضع يتمّ في أجوائه عمل سياسي تنافسيّ بامتياز بين جناحي دمشق ـ طهران من جهة، وجناح الإعتدال بقيادة مصر والسعودية. ورغم أن الأخيرتين ومن يتبعهما كـالأردن وبعض دول الخليج، خسروا الكثير من الأرض، إن على الصعيد العراقي أو اللبناني أو الفلسطيني أو على صعيد أمن الخليج، أو في ساحات صراع بعيدة كالقرن الأفريقي، وآفاق التمدّد التنافسي الى بلدان أفريقية وأميركية لاتينية.. رغم هذا، فإن هناك فرصة لجناح المعتدلين العرب أن يعدّل من سياساته البغيضة والفاشلة في كل محاور التنافس المذكورة.

السعودية صحت من النوم متأخرة، وكأيّ صحوة متأخّرة، وكأي تحركات تعتمد على ردّ الفعل بدون مبادرة، وعلى رهانات ليست صانعاً لها أو محرّكاً أساسياً فيها، وعلى تصرفات رغبوية ارتجالية بدون تخطيط أو مشروع.. فإن مثل هذه الصحوة والتحركات لن تثمر كثيراً في المدى القريب، لكنها قد توقف مسلسل الخسائر، وقد تؤسس للمستقبل.

السعودية استثمرت في الموضوع العراقي في الجانب السلبي، حيث كان رهانها مخالفاً ومتعارضاً مع منافسيها في طهران ودمشق وحتى أنقرة، كما أنه كان متعارضاً مع التوجّه والرؤية الغربية عامّة، والأميركية بشكل خاص. وحين نقول استثماراً في الجانب السلبي، فإننا نقصد بالتحديد: الإستثمار في تخريب الوضع العراقي الداخلي، دون القدرة على الإنتقال الى الجانب البنائي حين يؤتي عامل (تخريب المعادلة) أكله، أو حين يفقد العنف كوسيلة سياسية مبرره.

إيران، كما هي طريقتها، استثمرت في الإثنين منذ البداية: تخريب الوضع على الأميركيين والعمل على تطفيشهم من العراق عبر دعم المجموعات المقاومة جميعاً، إلا أنها توقفت عن تلك التي تستفيد من ذلك الدعم في تصفية حساباتها الداخلية مع خصومها المحليين، أو توجه سلاحها للمدنيين. وفي ذات الإتجاه، حرصت طهران ومنذ البداية أيضاً على إقامة علاقة وثيقة مع النظام الجديد، وعلى تمديد وتقوية علاقاتها السابقة مع المعارضين العراقيين: الأكراد والشيعة، وحاولت جذب الجماعات السنيّة العربية أيضاً، وإن لم تنجح معهم كما نجحت مع الآخرين.

بمعنى آخر، فإن إيران كانت واضحة المشروع: ضرب الأميركي بقواته لتطفيشه وعدم تمكينه لشنّ حرب أخرى، كانت تعتقد أنها ستكون هي ساحتها؛ هذا من جهة. ومن جهة ثانية، دعم المشروع السياسي العراقي الذي ابتناه الأميركيون أنفسهم، وفق (الديمقراطية التوافقية) وذلك لتعبئة الفراغ السياسي القائم من جهة، ولقناعة طهران، بأن أيّ من القوى التي ستصل الى الحكم، فإنها ستكون صديقة، وفي أسوء الإحتمالات: لا يمكن لها أن تكون عدوّة، وإن

رغبت في ذلك.

ومن هذه الزاوية يمكن تحليل ما يقوله البعض، بأن أهداف طهران وواشنطن اتفقت بشأن الوضع العراقي. والحقيقة فإن الإتفاق قائم على دعم العملية السياسية، وليس على بقاء الأميركيين في العراق، ولا مشروعهم في المنطقة. كما أن الإتفاق الضمني بين الطرفين على صيغة الحكم وطبيعة العملية السياسية لا يلغي الإختلاف في التفاصيل الكثيرة.

دمشق هي الأخرى كانت لها سياستها الخاصة. فهي في البداية ظهرت وكأنها تريد تخريب الوضع الأمني العراقي بأيّ ثمن؛ ومن حدود سوريا انطلق القاعديون السعوديون والخليجيون واليمنيون والمغاربة عامّة وغيرهم الى الداخل العراقي وقتل الناس وإقامة المذابح، ويعتقد بأن أحداً لم يساهم في القتل للمدنيين بقدر ما فعلت دمشق التي كانت شبه يائسة من حالها وهي تواجه التهديدات الأميركية والغربية بالقضاء على نظام الحكم فيها، خاصة بعد خروجها من لبنان ذليلة، ممتلئة بالرغبة في الإنتقام، والخوف من المستقبل.

لكن دمشق ذاتها، سرعان ما غيّرت نشاطها، فحين أدركت أن الأميركيين وقعوا في فخ العراق، وأنهم تعلّموا الدرس، ولم يعد بإمكانهم تهديدها، أو خفّ تهديدهم لها، بدأت باستخدام أوراقها الأخرى: ضبط الحدود ولو جزئياً؛ معسكرات المعارضة البعثية والقاعدية الموجودة لديها؛ المهجرون العراقيون بسب العنف والحرب الأهلية والذين وصل عددهم الى ما يقرب من مليونين. حينها بدأت الملفات شيئاً فشيئاً تتحلحل، وأظهرت دمشق اهتماماً أكثر بموضوع من يحكم العراق، والعلاقات المستقبلية معه. ولم يطل الأمر، فقد أرسلت سفيرها الى هناك وقبله وزير خارجيتها، وطار مسؤولون عراقيون عدّة الى دمشق لترتيب علاقات قويّة معها، استراتيجية ربما.

كان المسؤولون العراقيون يدركون دور دمشق التخريبي؛ ولكن أكثرهم لم يرَ فتح صدام مع دمشق، خلاف الرغبة الأميركية. فالرئيس طالباني قال أكثر من مرّة بأنه لن يتحدث بالسوء عن دمشق التي وقفت مع المعارضة العراقية وقت الشدّة. والمالكي ـ الذي قضى سنين من حياته منفياً في دمشق ـ بقي صامتاً لم يتحدث بشيء إلا متأخراً بعد التفجيرات السوداء، وبعد توقيع اتفاقية استراتيجية مع دمشق اعتقد المالكي انها أرضت دمشق. لكن دمشق ـ حسب مقربين منه ـ لم تنف دعمها لحملة السلاح، وواصلت بعض أطراف الحكم في سوريا منهجها القديم، ما دفعه الى الإشارة اليها بأنها وراء التفجيرات التي وقعت قبل بضعة أشهر والتي حصدت المئات من العراقيين الأبرياء.

لكن دمشق اليوم، وهي إذ ترفض المالكي كرئيس للوزراء، قد حصّنت مواقعها ومكانتها في العراق بشكل جيد، من خلال علاقاتها التي لم تقطعها مع السياسيين العراقيين؛ كما أنها تمسكت بورقة المعارضة لديها وأقامت لها مؤتمراً في بداية ابريل، حتى كاد البعض يقول بأن البعثيين والسنّة العرب تمسك بورقتهم دمشق؛ في حين تمسك ايران بورقة الإئتلافين الشيعيين؛ وتحاول تركيا مدعومة من السعودية والأردن أن تزاحم دمشق في الأوراق التي بيدها، إضافة الى ورقة التركمان. وقد صرح أحمد الجلبي في بداية ابريل بأن قائمة علاوي، وخلافاً لما يقال بأنها مدعومة من السعودية، أو غيرها، فإن الحاضن الأساس لها هي تركيا، وأن الدعم الإقليمي الخليجي والمصري والتحشيد وراء علاّوي كانت بوابته أنقرة.

هؤلاء هم اللاعبون الإقليميون الأساسيون.

أما السعودية فهي (دخيل) على الشأن العراقي. لم تتعاط معه بشكل جاد واستراتيجي في يوم ما، اللهم إلا في فترة الحرب العراقية الإيرانية. والسعودية لم يكن لها يوماً مشروعاً إلا تخريبياً. هي كما دمشق وطهران، كانت تخشى من الوجود الأميركي في العراق، مع أنها كانت المساهم الأول في احتلاله. ولكن السعوديين خشوا بأن النجاح الأميركي في العراق يعني أن تكون السعودية المستهدف الثاني بالإحتلال (كل من طهران ودمشق كانت تشعر بأنها التالية!).

وحين انخرطت السعودية في تخريب اللعبة السياسية الداخلية العراقية، فإن بوابتها كانت طائفية، وليس لها صفة المقاومة (كما كانت دمشق وطهران تفعلان أو تشيعان). أي ان السعودية وجهت سهام قاعدتها وأموالها ليس لضرب المحتل بصورة مباشرة وقواته المتواجدة هناك، وإنما لقتل المدنيين الشيعة، فهنا كانت عقدتها.

والسعودية فوق هذا، لم تراهن على أحد في العملية السياسية، بل كان تفكيرها اجتثاثياً، يقضي بتدمير الديمقراطية التي هي في حد ذاتها خطر وقد تنتقل الى السعودية وتؤثر عليها (انظر العدد الماضي)، كما قادها تفكيرها الى محاولة تدمير أية إمكانية لنجاح حكم الأكثرية في العراق. هذا ما لم تفعله طهران، أو دمشق، أو أنقرة. والغريب أن رهان السعودية لم يكن عقلانياً، ولم يكن مؤسساً علمياً. فكيف يمكن أن يحكم ١٥٪ من السنّة العرب، بقية الشعب من الكرد والشيعة والتركمان؟! كيف يستعيدون ذلك، بعد حلّ الجيش العراقي الذي كان فرس الرهان لتغيير مجريات السياسة؟ وكيف يتم ذلك في ظل معارضة أميركية سورية تركية إيرانية. ما فعلته السعودية لم يكن عملاً سياسياً، بل حقداً طائفياً، أبعدها عن رؤية مصالحها بعين الحكمة.

وحين بدا أن الأميركيين غير قادرين على الصمود في العراق، وأن العنف الطائفي لم يعد قادراً على تغيير الوضع، لم تنتقل السعودية ـ كما فعلت دمشق ـ الى المشروع الموازي لتبني خياراتها المستقبلية في العلاقة مع ذلك البلد. لقد حصرت كل علاقاتها بأطراف خارج المعادلة السياسية، واستعدت الجمهور العراقي الذي هو في أكثريته يكرهها، بمن فيهم السنّة الذين يحمّلون السعودية مسؤولية المساعدة في احتلال العراق وإسقاط نظام حكم صدام حسين.

السعودية لم تستعد علاقاتها القديمة مع السياسيين الذين وصلوا الى الحكم فيما بعد. لم تحترم المالكي الذي زارها كأول دولة بعد توليه رئاسة الوزراء. ولم تحترم قبله الجعفري الذي زارها مراراً قبل وبعد سقوط صدام حسين. ولم تستقبل يوماً رئيساً كردياً، أو قيادياً كردياً إلا في التعزية بموت الملك فهد؛ بل أن الرياض أعلنت باستعلاء أنها رفضت أن يزورها المالكي ليحل بعض المشاكل العالقة بين البلدين.

الآن تأتي السعودية متأخرة جداً في محاولة يائسة لتبني (من الصفر) تحالفاتها في العراق، فما عسى أن يفيدها هذا؟

إن العمل السياسي بحاجة الى تراكم كيما ينجح. والسعودية مبتدئة (عراقياً).

خلال السنوات الثلاث الماضية، بدل أن تفكر السعودية في اعادة علاقاتها مع العراق وبناء خطوط لقاء مع قادته السياسيين، كما كان الأميركيون يريدون، انتقلت ـ ويا للجهل ـ الى التشنيع بالنفوذ الإيراني بالتحديد! ولكن عبر الإعلام فحسب. والإعلام لا يغيّر شيئاً، ولن يغيّر في الحالة العراقية، حيث يوجد إعلام محلي صاخب بأكثر من ثلاثمائة فضائية، وأكثر من سبعمائة صحيفة!

على السعودية أن تبدأ بحفر الصخر العراقي، وأن تبني للمستقبل.

هذه هي النصيحة التي يمكن تقديمها لنظام لم ينتصح يوماً!

أما الآن، فاللاعبون الإقليميون المجاورون للعراق ثلاثة من الكبار: نجاد، والأسد، وأردوغان. والأميركي بالطبع!

لم يبق سوى الأردن والسعودية.

أما الأردن، فهي تقتات على العراق حيّاً أو ميتاً، وقد حاولت أن (تتفرعن) على العراقيين رغم أنها تعتاش على محنهم، بدعم القاعدة. ولكنها تلقت صفعة عام ٢٠٠٦ شعبية وسياسية، وتهديداً مباشراً بقطع الدعم عنها، فخرست حتى الآن! وحسناً فعلت!

أما مصر، فكانت أزمتها ليس في فهم القضية العراقية، بل في متابعتها كذيل للسياسة السعودية. وإلا هل يعقل أن يتورط مبارك في تصريح يقول بأن الشيعة العرب عملاء لإيران؟! وهل أغلبية الشعب العراقي إلا شيعة؟!

يمكن لمصر أن تحصل على موطء قدم في حالة واحدة، إن دخلت العراق كلاعب مستقلّ عن السعودية، ويمكنها أن تكسب إقتصادياً بشكل كبير، كما يمكن ان تبني لها نفوذاً حقيقياً. مصر هي الأخرى بحاجة الى خضّة تعيد لها الحيوية والدور المفقود على مستوى العالم العربي جميعه وليس العراق فحسب.

بيد أن السعودية كما مصر تحاول الزج بتركيا كمعادل (سنّي) للنفوذ الإيراني (الشيعي)! ولكن تركيا لها أجندتها ومصالحها الخاصة، ولا تتحرك بالنيابة عن أحد كما هو واضح من سياستها العراقية.

والسعودية سبق لها أن اعتقدت بأن أميركا ستمثل مصالحها ـ أي السعودية ـ ثم اكتشفت أن عليها أن تحكّ جلدها بظفرها، وتتولّى بنفسها أمرها. وحين تولّت الأمر، اكتشفت أن بوش، ثم أوباما، لهما استراتيجية واضحة، ومن لا استراتيجية له، عليه أن يتبع الآخر!

فالى أي اتجاه تحاول السعودية؟

مع الحلف التركي، أم مع سوريا، أم تتواضع وتعرف قدر نفسها وتتعاون مع الجميع كيما توطد اقدامها، كما يفعل الآخرون تماماً.

ليس هناك فيتو إقليمي ولا عراقي على دور سعودي. المهم أن تعرف السعودية ماذا تريد!



مقتدى: الحزب الأكثر شعبية في العراق — المالكي: مستقل وغير مرغوب فيه! — الطالباني رئيساً للمرة الثانية — علاّوي: رئيس وزراء بأي ثمن!

هل يكون علاّوي مرشح التوافق الإقليمي؟

العراق وصراع النفوذ بين الرياض وطهران

عمر المالكي

يتحدث البعض اليوم ـ ولما تتشكل الحكومة العراقية الجديدة بعد ـ عن صراع بين النفوذين الإيراني والسعودي في العراق. وفي هذا اختزال مخلّ للحقيقة. فالسعودية لاعب جديد في الساحة العراقية لم تتوطد أقدامه بعد. وليس للسعودية حتى الآن مشروع واضح، وإن كنّا في هذه المقالة نحاول تلمس ملامح الدور الذي تريد السعودية أن تلعبه. ثم إن اللاعبين في العراق أكبر من أن يختزلوا في جهتين متنافستين: سعودية وإيرانية.

انقلبت الدنيا ولم تقعد حين توجه الرئيس الطالباني، وقيادات في الإئتلافين الوطني العراقي، ودولة القانون، وبعض قيادات التيار الصدري، الى طهران، تحت حجة المشاركة في احتفالات النوروز، وتبيّن أن الجميع عقدوا اجتماعات مكثّفة هناك لتدارس نتائج الإنتخابات العراقية، وإمكانية التحالف بينها لتشكيل الوزارة الجديدة.

يومها، صبّ الإعلام السعودي جام الغضب على إيران التي تتدخل في الشأن العراقي، كما أن قادة القائمة العراقية، برئاسة علاوي، أدانت تلك الإجتماعات، ولمحت الى أنها لم تُدع إليها.

الآن تتكرّر السبحة في الإتجاهات الأخرى؛ فبعد قيام جهات عديدة من القيادات العراقية بزيارات متتابعة الى أنقرة ودمشق، جاء الدور على السعودية، التي استضافت على أرفع المستويات وبدعوة من الملك أربعة من القيادات العراقية حتى الآن: (الزعيمين الكرديين الطالباني والبارازاني؛ والسيد عمار الحكيم؛ وطارق الهاشمي). لكن أحداً لم يتحدث عن تدخل أو نفوذ سعودي، ولا أحد ناقش ماذا بحث هؤلاء مع القيادة السعودية، ولم يسأل أحدٌ عن سرّ النياشين والقلادات الذهبية السعودية التي أعطيت للقيادتين الكرديتين، ولماذا حُجبت عن الحكيم، ولا عن الدور الذي قد تلعبه السعودية في قادم الأيام.

التدخل الإقليمي حقيقة واقعة في الشأن العراقي. شأنه في ذاك شأن التدخل الدولي الأميركي والبريطاني والروسي وغيره. ولكن التساؤل يبقى دائماً حول مدى هذا النفوذ، وإمكانية استمراره.

يمكن القول بأن خارطة التحالفات العراقية وما يتبعها من نفوذ خارجي متبدّلة للغاية.

يكفي أن ندرك بأن رئيس المجلس الأعلى العراقي، عمّار الحكيم، والذي يمثل الجناح الشيعي الأكثر قرباً من طهران، قبل دعوة السعودية وزارها واجتمع بمسؤوليها. وإذا افترضنا أن هناك صرعاً في النفوذ بين طهران والسعودية، فهذا يضعنا أمام أحد احتمالين: إما أن النفوذ الايراني على الحكيم كما على أطراف أخرى ليس بالحجم الذي يزعمه الإعلام (السعودي منه خاصة)؛ أو أن العلاقة الوثيقة بين طهران والحكيم ليست بذلك الوثوق، وبالتالي فإن لدى الحكيم أو غيره قدراً من الإستقلالية أو الرفض، أو عدم الثبات في العلاقات مع طهران.

ترى هل كان الحكيم سيزور الرياض لو كانت طهران معارضة لأي دور سعودي في

العراق؟ وهل كان ذلك سيحدث لو أن الحكيم مجرد خاتم في يد طهران؟!

الأكراد أيضاً أقرب الى طهران وأنقرة منهم الى الرياض. واستثمارات البلدين في كردستان العراق أكبر بكثير جداً من الإستثمار السعودي، بل أن هذا الأخير لا يقارن حتى باستثمارات الإمارات. وإذا أخذنا الطالباني، الرئيس العراقي، كحالة.. فهو أقرب الأطراف الكردية الى طهران، وأقربها الى دمشق، وهو ـ من الناحية النظرية والواقعية ـ يفترض الأبعد عن الرياض. فلماذا زار السعودية، واعطى تصريحات مرحبة بالدور السعودي، وبالسعودية وحكومتها، مع أن مصالح حزبه ليست في هذا الإتجاه، لا على صعيد السياسة المحلية العراقية، ولا على الصعيد الإقليمي، حيث حدود السليمانية ملتصقة بالحدود الإيرانية.

والمالكي، رئيس الوزراء العراقي، ورئيس حزب الدعوة، متهم من قبل حلف المعتدلين العرب بأنه عميل لإيران!

والحقيقة فإنه أبعد الأطراف الشيعية عن طهران؛ كما أنه أبعدها عن دمشق.

وإذا كنّا نتحدث عن مستوى ما من الإستقلالية، فإن المالكي هو أكثر الأطراف العراقية قاطبة من حيث الإستقلالية. ولذا ربما، لم ترتح له دمشق، ولا طهران، كما السعودية نفسها. ويبدو واضحاً الآن، أن هناك فيتو من هذه العواصم الثلاث على عودته رئيساً للوزراء كلٌ لأسبابه الخاصة.

فطهران تعتبره غير مطيع؛ وسوريا انزعجت من اتهامه لها بانها وراء التفجيرات وأنه حاول تحريك مجلس الأمن ضدّها؛ والسعودية ـ الجاهلة بالسياسة العراقية ـ اعتبرته شيعياً، وهذه تهمة تكفي لإدانته!

وإنك لتعجب أن كل الأطراف ذات العلاقة بالعواصم الثلاث (طهران ودمشق والرياض) تكنّ العداء الشديد للمالكي. فمن يعتبروا كحلفاء إيران هم ضد المالكي: الصدريين والمجلس الأعلى. والبعثيين والسنّة العرب المقربين من سوريا ضدّه. وعلاوي وحلفاؤه من الأطياف كافة ضدّه. ونفس القول يمكن تطبيقه على الأكراد الذين وقف المالكي ضد مشروعهم في كركوك ومحافظة نينوى، كما رفض أن يكون للسلطات المحلية الكردية دور في موضوع الاستثمارات النفطية في كردستان.

أياً كان السبب في توتر علاقات المالكي مع الأطراف الإقليمية أو المحلية العراقية، فإنه أي المالكي كما حزب الدعوة يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا.

أما مقتدى الصدر، فأثبت تياره من خلال الإنتخابات الأخيرة، أنه أكبر (حزب/ وليس كتلة أو ائتلافاً) عراقي على الإطلاق. لم يحصل حزب غيره، لا كردي ولا عربي، لا شيعي ولا سنّي، على عدد من المقاعد تضاهيه (٤٠ مقعداً). هذه مفاجأة الإنتخابات العراقية بحق.

لكن التيّار الصدري، المعروف تاريخياً بأنه ليس أثيراً لدى إيران، كان في صراع مع جبهات متعددة: بدأت بالمرجعية الدينية/ السيستاني وخسرها؛ ثم مواجهة مع علاوي رئيس الوزراء الأسبق، فتمّت مهاجمة النجف، وخسر المعركة؛ ثم تمّت مواجهة بينه وبين حليف إيران ـ المجلس الإسلامي الأعلى؛ وأخيراً تمت مواجهته بعنف ودموية من قبل حكومة المالكي أدّت الى خروج مقتدى الصدر الى ترك الساحة والإقامة في إيران. ولم يكتف المالكي بذلك، بل أنه وقبل ثلاثة أسابيع من إجراء الإنتخابات الأخيرة، أصدر أمراً بالقبض على مقتدى الصدر، وزاد بأن جعل حملته الإنتخابية وماكنته الدعاية موجهة ضد التيار الصدري.

وفوق هذا كله، فإن السنّة العرب، والذي كان مقتدى الصدر يعتقد أنه الأقرب إليهم بين كل القوى الشيعية، اتهموه بأنه كان وراء المواجهات والقتل المتبادل بينهم وبينه أثناء عام ٢٠٠٦ أو ما سمي حينها بـ (معركة السيطرة على بغداد).

أين يمكن تصنيف مقتدى الصدر من مراكز الجذب والنفوذ الخارجية؟

الرجل واضح في تبنيه مقاومة الإحتلال الأميركي، وهو يقدّم نفسه وحزبه كنسخة من حماس وحزب الله. والتيار الصدري، بمجمله غير مرغوب فيه أميركياً وبريطانياً، وسعودياً (رغم أنه زار السعودية ذات مرة، وقابل عدداً من مسؤوليها بعد أدائه الحج). وإذا كانت دمشق وأنقرة لا ترفعان الفيتو ضدّه، فإنه ليس خيارهما بأية حال. تبقى طهران التي لها الكثير من الحلفاء المتضادين والمتخاصمين. ويعتبر الصدر، الأكثر حرصاً على استقلال قراره، لدرجة أنه عقد اجتماع قيادته الأخيرة في تركيا، وليس في طهران. ومشهور لدى السياسيين العراقيين بأن مقتدى الصدر بالذات، يرفض المساعدات الايرانية؛ لكن هذا لا يغير من طبيعة التشاتم بين الأحزاب العراقية؛ فالمالكي يعتبر التيار الصدري عميلاً للخارج (ويقصد إيران)!

يبقى علاوي، رئيس الوزراء السابق، فهذا لم تكن السعودية راضية عنه، إلا بعد أن خرج من الوزارة، وأصبح حليفها الأول. ولكن علاوي على خلاف مع كل القوى السياسية المحلية تقريباً الكردية والشيعية. ومع هذا، فإنه مقبول عربياً: سورياً وسعودياً. وإيران لم تضع فيتو عليه، بل هو من وضع فيتو على نفوذها تخصيصاً. ولكن علاوي لا يستطيع أن يصل الى رئاسة الوزراء إلا بدعم من طهران.

من كل هذا نستنتج بضع حقائق:

■ ان الشعب العراقي عامة، والقوى السياسية المحلية خاصة، غير ثابتة الولاء لجهة سياسية، ولا الى ائتلاف بعينه، ومن الصعب جداً ضمان استمرار نفوذ لدولة محددة وبمستوى وحجم واحد لمدة طويلة.

■ أن النفوذ الإقليمي كما الدولي: الأميركي، له حدود في رسم اللعبة، فهناك الناخب العراقي بدرجة أساس، وهناك الشخصية العراقية القلقة ذات النزعة الاستقلالية والفردانية الحادّة، وهناك سيولة في التحالفات المحلية، وتقلبات سريعة لها.



علاوي، هل هو مرشح سوريا؟

■ أن المال ليس صانعاً حتمياً للنفوذ السياسي؛ أو لنقل فإن النفوذ السياسي في وضع خاص مثل العراق، لا يفيد فيه المال كثيراً؛ فمن بيده مصادر الدولة لماذا يكون بحاجة الى المال الخارجي مكلف الثمن؟! ولهذا فإن المال السعودي وغيره ـ رغم كثرته ـ لعب دوراً محدوداً في الإنتخابات العراقية الأخيرة. فهناك كثيرون استلموا المال من جهات متعددة، خاصة السعودية، ولم ينتخبوا أياً منها! إن الناخب العراقي، خاصة الشيعي منه، له مفاتيح خاصة للحصول على صوته، ليس أقواها التأثير الخارجي، ولا

المال الإنتخابي.

▪ إن اللاعبين الدوليين والإقليميين لا يستطيعون المراهنة على لاعب محلي عراقي واحد. ومن يفعل ذلك يكون خاسراً. لنأخذ مثلاً الولايات المتحدة، فإنك لا تعرف مَنْ من اللاعبين الأثيرين لديها؛ وكذلك يمكن القول عن بريطانيا؛ وحتى إيران تبدو الآن أقرب الى القبول بعلاّوي (مع تقصيص لأجنحته) رغم أن الأخير ما انفكّ يهاجمها، والطعن فيها بمناسبة أو بدون مناسبة. ولكنه اضطر مؤخراً (٢٠١٠/٤/١٣) أن يرسل وفداً من تكتله السياسي الى طهران ليحظى بقبولها. المرشح الواحد لا يصنع منه نجماً؛ فالسلطة في العراق منقسمة وتحتاج الى جمع مجموعة من اللاعبين وليس لاعباً واحداً.

الصورة العراقية في المخيال الإيراني

السعودية، ودول إقليمية أخرى، وضعت كل بيضها في سلّة الإنتخابات العراقية الأخيرة الى جانب علاّوي. ولكن السعودية تدرك قبل وبعد الإنتخابات بأن العراق متعدد، والحكم فيه لا يمكن أن يكون فئوياً خالصاً، ولا لجماعة دون أخرى. تلك مسألة لها علاقة بالديمقراطية التوافقية، أو ما يسمّى بالمحاصصة. والمحاصصة مفيدة جداً للعراق ومن يشبهه في تركيبته السياسية والإجتماعية، ورغم الشتائم التي وجهت لها، فإنها على الأرجح ستبقى، وهذا ما أكدته الإنتخابات الأخيرة. البديل عن المحاصصة هي ديكتاتورية فردية/ طائفية/ عسكرية. وخير للعراق أن يمشي ببطء في مناخ حرّ وديمقراطي، من أن يمشي سريعاً في مناخ ديكتاتوري على طريقة الحكم السابق.

والسعودية، التي أدركت هذا الأمر، سبق لها أن وضعت رهانها على شخص واحد هو علاّوي. الآن، ماذا بيدها أن تفعل؟ هل تقبل المحاصصة، أم ترفضها فيتم تهميش الموالين لها، وتهميشها هي أيضاً لفترة طويلة من أن تلعب دوراً على الساحة العراقية؟

يبدو أن الإيرانيين والسوريين متفقون على معارضة عودة المالكي الى الحكم. لكنهم ليسوا بالضرورة قد اتفقوا على من يكون رئيساً للوزراء. قد ترغب دمشق في علاّوي رئيساً، وهو مرشحها على الأرجح، كما هو مرشح السعودية. وإيران من جانبها وإن كانت تستطيع أن تأتي بغير علاوي، لكن تفكيرها يختلف عن السعوديين في التعاطي مع الأشخاص والمصالح السياسية.

إيران قد تكون تفكر على هذا النحو:

▪ إن تبنّي خيار علاوي رئيساً للوزراء، يعني تهدئة الصراع على المستوى الإقليمي، خاصة مع السعودية. وإن منح الأخيرة دوراً في العراق يخفف من غلوائها، وسياساتها، وليس من مصلحة إيران في الوقت الحاضر، كما ليس من مصلحة سوريا فتح جبهات صراع في الجسد العربي. بمعنى آخر، إن قبول علاوي رئيساً للوزراء، فيه إرضاء للسعودية، واعتراف بدورها، وتعويض لها عن الخسائر التي لحقت بها في الماضي.

▪ إن تبنّي علاّوي رئيساً للوزراء، سيدعّم العلاقات السورية الإيرانية. إذ لم يشهد تاريخ المنطقة تحالفاً استراتيجياً كالتحالف بين البلدين. وإن تقوية سوريا في محيطها الإقليمي هو بالضرورة مفيد لطهران أيضاً.

▪ إن القبول بعلاوي رئيساً للوزراء، فيه إرضاء للسنّة العرب من العراقيين، الذين خسروا السلطة بعد سقوط صدام حسين. هم بحاجة الى تعويض نفسي وعملي. ووصول علاّوي يمنح الحكم في العراق ثباتاً، ويخفف من الصراع الطائفي على مستوى المنطقة، والذي تستأكل به السعودية في مشاريعها. هذا الأمر، مفيد للعراقيين من السنّة العرب، وللعراقيين عامّة.

▪ إن القبول بعلاّوي رئيساً للوزراء، يعني فكّ الحصار السياسي والإعلامي العربي الرسمي عن العراق، والذي تتصدر له السعودية، ومن خلفها مصر ودول الخليج، خاصة الإمارات وقطر. أي أن علاّوي المقبول إقليمياً، بإمكانه أن يعيد تنسيج العراق في محيطه العربي، وهذه فائدة طالما أكد عليها علاوي في إعلامه الإنتخابي.

▪ كما أن القبول الإيراني بعلاّوي، يعني أن الولايات المتحدة ستنسحب من العراق بقواتها، وهي أكثر اطمئناناً على مصالحها ونفوذها. نظراً لاشتراك القوى الإقليمية الموالية في الحضور ببغداد، ولأن توجّه علاوي متماشٍ مع الخط الأميركي بشكل عام. وإيران كما سوريا، يهمهما خروج القوات الأميركية، مع أن هناك من يشكك في رغبة إيران ما لم يحل ملفها النووي، لأن الوجود الأميركي العسكري في العراق معوّق لأميركا عن شنّ هجوم عليها على خلفية منشآتها النووية. كذلك فإن السعودية لا ترحب بخروج القوات الأميركية، وترك الحبل على الغارب للحلف السوري الإيراني، ففي هذه الحالة هي خاسرة. لكن أن تخرج القوات الأميركية وعلاّوي على رأس السلطة، فذلك يمنح السعوديين إطمئناناً أكثر، من أن العراق لن يتحوّل الى أداة ضدّها.

▪ لكن إيران، لا تستطيع أن تقبل بعلاّوي إلا


مقتدى الصدر في السعودية

في حال توافر شرطين، نظن أنهما متوافران بقدر كبير:

الأول ـ أن يحتمل المزاج الشيعي ووضع القوى السياسية الشيعية الثلاث: حزب الدعوة، المجلس الإسلامي الأعلى، وتيار الصدريين، يحتمل القبول بعلاوي رئيساً للوزراء. ومعلوم أن الأخير شديد العداء للمالكي، كما أنه فعل ما فعل تجاه الصدريين حين هاجمهم في النجف. ولكن العلاقة مع المجلس الاسلامي الأعلى حسنة بقدر ما، وقد رأينا دفاعاً من الحكيم عن علاوي وقائمته. بيد أن مما يخفف من معارضة حزب الدعوة، أن لا بديل لديه عن مرشحه المالكي؛ وأن الاطراف الشيعية الأخرى لا تميل الى مرشح رئاسة وزراء من الدعوة. وبالنسبة للتيار الصدري فإنه يستحيل عليه القبول بالمالكي، ولكنه (قد) يقبل بعلاّوي ضمن صفقة سياسية، وإن كان ليس مرشحه المفضّل. ومن جانب آخر، ليس للمجلس الأعلى مرشح يمكن أن ينجح، خاصة بعد سقوطه في الإنتخابات، وعدم حصوله إلا على أقل من عشرين مقعداً، وبالتالي فإن قرار الإئتلاف الوطني عملياً هو بيد التيار الصدري، الذي ليس له مرشح لرئاسة الوزراء. ومن المرشحين المستقلين حسين الشهرستاني، وأحمد الجلبي، وكلاهما حظّه ضعيف كمرشح تسوية، خاصة الجلبي غير المقبول أميركياً أو سعودياً، أو أردنياً. هذا التعويم يفيد علاّوي، الذي يريد أن يصل

الى مقعد رئاسة الوزراء بأية طريقة.

الثاني - أن يخضع علاّوي - إذا ما أراد أن يكون رئيساً للوزراء - لشروط مساومة قاسية في الوزارة. بحيث تبقي السلطة للكتلة الأكبر (الإئتلافين الشيعيين) خاصة في الوزارات الأمنية. ويبدو أن علاوي سيقبل بهذه المساومة، وهو يعلم بأنه لا يستطيع أن يصل الى مجلس الوزراء ولا البقاء في المنصب إن لم ينضبط بضوابط الشراكة في السلطة؛ أو إذا ما حاول أن يلوي ذراع إيران ويقتحم فضاءها السياسي. حينها يكون البرلمان المكان الذي يُسقط فيه.

الصورة العراقية في المخيال السعودي

وهي صورة مشوّشة غير واضحة المعالم. فالسعودية تدخل العراق لا على قاعدة تقاسم النفوذ، بل على قاعدة اجتثاث مواقع غيرها والجلوس محلهم. وهذا يستحيل وقوعه في المدى المنظور.

والسعودية تدخل العراق أيضاً، على قاعدة التوازنات الطائفية الإستئصالية، وليس على قاعدة الشراكة بين مكوّنات الشعب العراقي. بمعنى أنها تتحرك وكأنها تسترد الحكم من فئة لتسلمه الى فئة أخرى.



الرياض: تخفيف غلواء الهاشمي

وهذا أيضاً يستحيل حدوثه في المدى المنظور.

يفترض أن تدخل السعودية العراق على قاعدة إيجاد موطء قدم لنفوذها على المدى البعيد. لأنه - من الناحية العملية - لا يوجد لديها الشيء الكثير الذي تستطيع به الآن مغالبة الآخرين من اللاعبين المحليين أو الإقليميين. بكلمة أخرى، فإن مقاربة السعودية للموضوع العراقي يفترض ان تعتمد على مدى زمني أبعد، وأن تقارب الموضوع العراقي كما هو على الأرض، وليس على أساس أوهامها ورغبويتها هي، أو ميولها الطائفية. وأن لا تكون مقاربتها على أساس سياسة (رامبو/ بوش) الإستئثارية (لنا الصدر دون العالمين أو القبر)!

هذان الموضوعان: الرؤية الطائفية؛ والإستئثارية الإنتحارية في السياسة السعودية، تعيقها عن مشاركة الآخرين، وتلغي أية إمكانية لبناء نفوذ سعودي داخل العراق. على السعودية أن تتخلّص من عقدها الطائفية في سياستها الخارجية؛ وأن تقبل بمنطق الشراكة، وليس الشركة.

علاّوي كما قلنا هو خيار السعودية. وهذا حصل على ٢٨٪ من المقاعد. والوزارة بحاجة الى ثلثي المقاعد (٦٧٪). فكيف تحل السعودية المعضل؟ لا يهمّ من الناحية العملية إن كانت القائمة العراقية قد حصلت على ٩٠ صوتاً أو مائة صوت حتى. كما لا يهم أيضاً إن طُلب من علاّوي تشكيل الوزارة أم لا؟ فهذا خلاف دستوري تمّ حلّه قبل الإنتخابات وخلاف ما يبتغيه علاّوي. ففي المحصلة النهائية لن يستطيع علاوي تشكيل الحكومة حتى لو منح أولوية تشكيلها. سيصل خلال الفترة الممنوحة له الى طريق مسدودة، وسيعود أمر تشكيل الوزارة تالياً الى إئتلاف دولة القانون، الذي قد يكون حينها تحالف مع الإئتلاف الوطني.

مشكلة علاّوي أكبر من مسألة مقاعد. إن كتلته مهددة بالإنفراط في أية لحظة. وحتى لو قبل الشيعة به رئيساً للوزراء، هناك الأكراد الذين يدركون بأن علاّوي هو آخر من يمثل مصالحهم في موضوع كركوك ونينوى. والسنّة العرب الذين هم في القائمة العراقية تتناقض رؤيتهم ومواقفهم السياسية مع المصالح الكردية الخاصة. وقد انزعج الأكراد من طلب بعض أركان القائمة العراقية ان يكون الرئيس سنيّاً عربياً، بل أن بعضهم زاد الأمر سوءً بأن طالب بتولي سنّي عربي رئاسة البرلمان. ومعلوم أن الأكراد من ناحية العدد السكاني أكبر من السنّة العرب.

ملخص القول هنا، أن السعودية تحاول الآن تعبيد الطريق لوصول علاوي الى رئاسة الوزراء. وهذا هو ما تستهدفه من (استدعاء) قيادات عراقية كردية وشيعية وسنيّة الى الرياض للتفاوض معها.

يحتمل أن تكون السعودية قد طلبت من الطالباني والبارازاني تخفيف شروطهما الخاصة بمواضيع الخلاف مع القائمة العراقية كيما يقبلوا بعلاوي رئيساً للوزراء. ويفترض أيضاً أنها طلبت من طارق الهاشمي أن يتنازل هو الآخر وبقية النواب السنّة عن بعض تشددهم فيما يتعلق بكركوك ونينوى ورئاسة كردي للعراق (صار في حكم المؤكد ان الطالباني سيكون رئيساً).

هذا الأمر نظن ان السعودية عملت على حلحلته، ويحتمل لها النجاح رغم الصعوبة الشديدة التي تكتنف ملف الخلاف الكردي - السنّي.



هل الرياض مانحة للسلطة؟!

لكن ماذا عن المقلب الآخر؟. فحتى الآن، لم يظهر أن الإئتلافين الشيعيين يعملان من أجل أن يكون علاّوي رئيساً للوزراء. المالكي هو الذي يدير ائتلاف دولة القانون، ومقتدى الصدر هو الرئيس الفعلي للائتلاف الوطني وليس عمّار الحكيم. وكان ينبغي أن تتفاوض الرياض - إن أرادت - مع التيار الصدري، الذي له الكلمة الفصل. لم تدع السعودية - بسبب إرثها العدائي - لا المالكي ولا الصدر، رغم أن علاّوي لا يمكن أن يكون رئيساً للوزراء إلا بموافقتهما معاً، وليس واحداً منهما فحسب.

السؤال لماذا هذه الإنتقائية لدى الرياض؟ وهل هي مؤقتة؟ أم هل لديها فيتو على كامل الإئتلاف وليس على شخص بعينه؟

لا نعلم.. ولكن السعوديين، لم يبذلوا جهداً فيما نعلم للتنسيق مع دمشق، فضلاً عن طهران. وإذا ما قرر العاصمتان الأخيرتان أمراً، ولو كان ترئيس علاّوي، فإن ذلك قرارهما المحض، وبالتالي سيكون علاّوي مديناً لهما وليس للرياض.

لازالت الرؤية السعودية مشوشة وغير مستقرّة.. فالتحول من منهج سياسي استئصالي إلغائي، الى منهج رؤيوي بنّاء، يحتاج الى زمن.

هناك الكثير مما على السعوديين أن يفعلوه.

وهناك أمور اكثر عليهم أن يتعلّموها وهم يخوضون أوحال السياسة العراقية!

(القاعدة) ورقة رابحة

صراع النفوذ بين الدفاع والداخلية

محمد قستي

عادت مفاجئات بيانات وزارة الداخلية مجدّداً..وعادت الأسئلة القديمة المتجددة معها، بالنظر الى ما تحويه البيانات من معطيات تفرض نمطاً مختلفاً من التحليل غير ذاك الذي طمحت وزارة الداخلية أن تمليه على المراقبين. لا ريب أن مساحة الإهتمام بنشاطات القاعدة قد تقلّصت على المستوى الإعلامي، ليس فقط بسبب الضربات الموجعة والقاتلة التي أصابت صميم التنظيم في أكثر من مكان في منطقة المشرق العربي بدرجة أساسية وخصوصاً في المملكة والعراق وسوريا ولبنان، وبالتالي أصبح هناك هامش محدود لمناورة التنظيم دفعت به الى العودة إلى مواقعه الأولى، أي الأطراف (افغانستان، اليمن، الصومال..والمغرب)، بعد أن كان يسعى لسنوات التسلّل الى المراكز (العراق، سوريا، لبنان، مصر..وأخيراً فلسطين).

ليست التصدّعات البنيوية التي ضربت التنظيم وحدها السبب في تراجع الاهتمام به إعلامياً، ولكن أيضاً بسبب تكشّف معطيات بأن القاعدة وفروعها، على الأقل في بعض الأماكن، قد أصبحت جزءً من اللعبة السياسية، بل هناك من ينظر إليها بوصفها أداة بيد أجهزة أمنية إقليمية. ففي اليمن على سبيل المثال، بات كثير من المعارضين سواء في الشمال أو الجنوب على قناعة تامة بأن القاعدة تحارب الى جانب نظام علي عبد الله صالح، هكذا كان حالها علنياً في الحرب الأهلية سنة ١٩٩٤، وهكذا كان حالها في بعض المراحل بدخول بعض المجموعات القاعدية في مواجهات عسكرية مع الحوثيين، قبل أن يكبّدوهم خسائر فادحة ما اضطرت المجموعات تلك بإخلاء الساحة بعد تحذيرات من القيادة العسكرية الحوثية بأن مقاتلي القاعدة سيتعرضون لعقاب أشد قسوة في حال عادوا للمشاركة في حرب النظام اليمني ضد الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون.

تقارير متطابقة يمنية وسعودية ألمحت إلى أن القاعدة أصبحت بمثابة حبل التجاذب بين الرياض وصنعاء، فكلاهما يريده لأغراض محددة، وقد يحيله الى ورقة ضغط أو كرة لهب إن تطلب الأمر. ولأن اليمن والمملكة التقتا في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من حيث العضوية التنظيمية، فإن الجغرافيا والأمن يلعبان دوراً في التعاون بين البلدين لجهة التعامل مع الملف بطريقة تخدم مصالح الطرفين.

الدفاع والداخلية.. معركة الصلاحيات

ما لا يعرفه كثيرون، أن الأمير نايف كان من بين الذين عارضوا بقاء الجيش على الحدود الجنوبية مع اليمن، ما يعني استلام الجيش ملف أمن الحدود مع دولة تمثّل الآن المنفذ الكبير لمقاتلي القاعدة، وكذلك خطوط الإمداد اللوجستية، إلى جانب أغراض أخرى منها التجارة البينية غير الرسمية بين بعض الأمراء والرئيس اليمني وجماعته.

منذ التدخّل السعودي في حرب اليمن ضد الحوثيين في بداية نوفمبر من العام الماضي، شعر وزير الداخلية بأن ثمة في وزارة الدفاع من يبيّت مؤامرة لتقليص نفوذه، خصوصاً وأن الترتيبات التي قام بها الأمير خالد بن سلطان وبعض المقرّبين من أبيه لا توحي بأن المهمة عسكرية محض، خصوصاً بعد إفراغ ما يربو عن ٥٠٠ قرية حدودية وأن سكّان هذه القرى قد لا يعودون بصورة نهائية الى قراهم، حيث سيتم تحويلها الى منطقة عسكرية تابعة للجيش السعودي.

تصريحات الأمير خالد بن سلطان حول إنشاء مدينة عسكرية على الحدود الجنوبية، ومواصلة إخلاء المناطق الجنوبية ونقلهم إلى مناطق خلفية، والتأكيد على دعم الملك عبد الله للقوات المسلّحة المرابطة على الحدود، توجّه رسائل واضحة إلى إتجاهات عدّة بأن الجيش سيصبح المسؤول عن ملف الحدود اليمنية السعودية، وبذلك يكون الأمير سلطان قد استكمل إجراءات التحكّم بملف اليمن الذي هو المسؤول عنه في العائلة المالكة، وبالتالي خسارة الأمير نايف جزءً من نفوذ يراهن عليه في موضوع مكافحة الإرهاب.

في واقع الأمر، أن خروج أو تخفيض دور حرس الحدود التابع لوزارة الداخلية يحمل في طيّاته رسائل للأمير نفسه، بأنه لم يعد قادراً على ضبط الحدود ومنع المتسلّلين (إفراط الأمير خالد بن سلطان في استعمال كلمة متسللين خلال شهور الحرب ضد الحوثيين كان يستبطن غمزاً من قناة الأمير نايف المسؤول عن حماية الحدود) من الدخول الى أراضي المملكة والعبث بالأمن.

الصراع بين الدفاع والداخلية هو صراع عائلتين تسعيان الى ترسيخ نفوذهما في الدولة، فصراع النفوذ بينهما يأخذ أشكالاً متعددة أمنية وسياسية وتجارية، وليس هناك ما يحدّ من غريزة الصراع لدى أي منهما، لأن المعركة تجري على امتداد الدولة بكامل حمولتها.

مقرّبون من الأمير نايف يتحسّسون وجع الضربة التي سدّدها آل سلطان لهم في الحرب الأخيرة في اليمن ضد الحوثيين، فقد خسر وزير الداخلية الأرض والنفوذ وممرّات حيوية للتجارة. كانت الداخلية تحصد في عمليات مكافحة الإرهاب حصصاً كبيرة من موازنة الدولة بدأت أول مرة العام

> **ليست التصدّعات البنيوية التي أصابت (القاعدة) تكمن وحدها في تراجع الاهتمام بها إعلامياً، ولكن الأهم أنها أصبحت جزءً من اللعبة السياسية والأمنية**

٢٠٠٤ حين حصل الأمير نايف على ٣٠ مليار ريال لتطوير الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية ومكافأة ضباط ورجال الأمن بفعل ما أنجزوه في مواجهة (الفئة الضالة).

ولأن آل سلطان هم من يتقنون ببراعة فن الحصاد من حقول الدولة، فقد وجدوا بأن الحدود الجنوبية قد تتحوّل الى نهر من ذهب في حال أحسن الأمير خالد بن سلطان، والفتى سرّ أبيه، التعامل مع موضوع الحدود بطريقة ترضي الملك وتحقق إجماعاً داخل العائلة المالكة، وإن كان للأمير نايف ألف سبب يدفعه للإرتياب في تحركات إبن أخيه.

تجدر ملاحظة ما جرى منذ نوفمبر ٢٠٠٩، أي مع بدء التدخل العسكري السعودي في الحرب اليمنية، حيث فرض الأمير خالد بن سلطان ومن ورائه الجيش مشهداً واحداً يحتل فيه موقعاً متقدماً، فيما توارى دور وزارة الداخلية والأمير نايف الذي ارتبط إسمه منذ ٢٠٠٣ بمكافحة الإرهاب و(الفئة الضالة). كان الاعتقاد السائد بأن غياب الأمير سلطان في الخارج لفترات طويلة لأسباب مرضيّة، ستمنح الأمير نايف فرصة ممارسة دور النائب الأول، والتصرّف على أساس أنه الملك القريب القادم الى العرش، خصوصاً بعد اذعان الملك عبد الله للقسمة الثنائية بينه وبين الأمير نايف، والتي بموجبها أصبح الأخير نائباً ثانياً..

وبقدر ما كان آل سلطان يستشعرون خطر الأبعدين داخل العائلة المالكة بعد غياب الرأس، أي الأمير سلطان، فإن خطر القريب لم يكن مستبعداً، وخصوصاً اذا كان القريب منافساً شرساً كالأمير



نايف وآله. ولذلك، كانت عودة الأمير سلطان الى الديار قراراً انقاذياً لنفوذ عائلته في الدولة، رغم أنه عاد بعد أن دخلت الحرب على الحوثيين في اليمن شهرها الثاني (أي ديسمبر ٢٠٠٩)، ولكنه جاء لاستكمال خطة بسط نفوذ على المنطقة التي كان الأمير سلطان يسعى لنزعها من شقيقه الأمير نايف.

لم يطق وزير الداخلية طريقة أخيه الأمير سلطان ولا أبنائه، ولكنه شعر بأنه يخسر منطقة نفوذ بمثابة منجم هائل من الذهب، ولكنه أراد إثبات بأنه مازال يمسك بملف الأمن ومكافحة الإرهاب، وألا يمكن ضبط الأوضاع الأمنية في الداخل سوى من خلال رجال وزارة الداخلية، وكل ذلك يأتي بعد أن خسر حرس الحدود دوره الأمني.

البيان.. أسئلة بلا إجابات

البيان الأخير الصادر عن وزارة الداخلية السعودية في ٢٤ مارس الماضي حمل أسئلة تتعلق بالحجم، وبالتوقيت، وبالأهداف. ولذلك باتت الأسئلة الدائمة هي:

ـ هل بيانات وزارة الداخلية حول اكتشاف مخططات إرهابية ذات طبيعة (سياسية) أم (أمنية)؟

ـ هل يجب أن تخضع لقراءة أمنية محضة، أم لابد من ادراجها في سياق أكبر، محلي وإقليمي ودولي؟ خصوصاً وأن الرياض كانت للتو قد انتهت من احتضان مؤتمر حول مكافحة الإرهاب؟

ـ هل للتوقيت دور في مثل هذه الاكتشافات، خصوصاً وأن العملية استغرقت خمسة أشهر بحسب تصريحات الناطق بإسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي؟

هذه الأسئلة وغيرها تبدو محورية لناحية فهم أبعاد مثل هذه البيانات التي تقدّم معطيات رقمية كبيرة، ومعلومات مفتوحة على مدى زمني طويل.

بالنسبة للسؤال الأول، فإن بيانات وزارة الداخلية دائماً ما تلمح إلى شيء أقرب الى السياسة منه إلى الأمن، بدليل أن البيانات لا تقدّم شرحاً تفصيلياً لمواجهات أمنية جرت قريباً ولا تتحدّث عن أسماء المعتقلين، ولا طبيعة العمليات العسكرية ولا أماكن وقوعها. كل ماجاء في البيان، كما في البيانات السابقة، يضيء على أرقام كبيرة (١١٥ عضو في تنظيم القاعدة نصفهم سعوديون)، وعناوين مفزعة (تفجير منشآت نفطية وحيوية، واغتيال رجال أمن). ويكاد يتكرر هذان المعطيان في بيانات الداخلية منذ إحباط محاولة تفجير سيارتين مفخختين في منطقة بقيق الصناعية في فبراير ٢٠٠٦.

في قراءة لبيانات وزارة الداخلية بعد ذلك نجد المعطيات تتكرر وفي كل الأحوال النتيجة هي فشل المحاولات: إعتقال عدد كبير من المعتقلين على مدى عدة شهور، محاولة تفجير منشآت نفطية وحيوية واغتيال رجال أمن.

في تحليل هذه البيانات، يظهر لأول وهلة رغبة وزير الداخلية الدائمة في التأكيد على محورية الأمن ودوره في حفظ الدولة، حتى باتت البيانات جزءً جوهرياً من تظهير وجوده المركزي.

العدد الكبير من المتورطين في هذا المخطط يثير أسئلة حول جدوى برنامج المناصحة الذي يهدف إلى استيعاب الضالعين في العمل الارهابي..هشاشة الوضع الأمني ملمح آخر يكشف عنه بيان وزارة الداخلية الذي يسمح بدخول هذا العدد الكبير وكميات كبيرة من الذخيرة

قد يبدو السؤال الكبير هنا لماذا تصمت فروع شبكة القاعدة عن اعتقالات أفرادها رغم أن عمليات الإعتقال تتم بحسب أغلب بيانات وزارة الداخلية السعودية على مدى عدة أشهر، ما يجعل إمكانية التعرّف على أنباء الإعتقالات سهلاً، فضلاً عن صدور بيانات إدانة من فروع هذه التنظيمات. قد يثار سؤال هنا بأن الطبيعة السريّة لهذا التنظيم هو ما يدفعه للتكّتم على مثل هذه الاعتقالات، لأسباب وجيهة منها عدم تقديم مستمسك لأجهزة الأمن بارتباط المعتقلين بالتنظيم، وأيضاً المحافظة على الخلايا الأخرى، وثالثاً أن التنظيم يدرك سلفاً بأن لا مكان له في المناخ المفتوح، فليس هناك من سيدافع عن معتقليه أو يتعاطف معهم، بل إن دفاعه عنهم أو تبنيّه لهم قد يجلب أضراراً فادحة بهم.

كل تلك الأسباب معروفة ويمكن إدراكها وتفهّم خلفياتها، ولكن ما لا يمكن تصديقه بالضرورة أن اعتقالات بهذا الحجم الهائل تجري بعيداً عن الرصد من أية جهة، حتى من عوائل المعتقلين الذين لم يتسرّب خبر منهم عن اعتقال أبنائهم، مهما بلغت سريّة التنظيم وانقطاع الاتصال بين أعضائه وذويهم، ولا ننسى أن كثيراً من المعتقلين موجودون في الداخل بحسب نص بيان وزارة الداخلية، فكيف حدث ذلك بعيداً عن المقرّبين منهم نسباً أو سبباً؟!

ما يلفت أيضاً أن التركيز على اعتراض قوات الأمن خليتين على ارتباط مباشر بالتنظيم الضال (القاعدة) الذي اتخذ من أرض اليمن منطلقا لتنفيذ عملياته الإجرامية، نقد غير مباشر للقوات المسلّحة المرابطة على الحدود والتي يقودها الأمير خالد بن سلطان، من أن الدور الذي يقوم به الجيش لم يكن

منذ التدخّل السعودي في حرب اليمن ضد الحوثيين، شعر وزير الداخلية بأن ثمة في وزارة الدفاع من يبيّت مؤامرة لتقليص نفوذه

بحال أحسن من دور حرس الحدود، بل إن دعوى منع المتسللين التي كان يحملها الأمير خالد بن سلطان الى الملك عبد الله من أجل تعزيز المرابطة وتخصيص الأموال الطائلة من الموازنة العامة، قد ثبت زيفها، حسب جماعة الأمير نايف، فمازال التسلل عبر الحدود الجنوبية قائماً، بدليل العناصر التي وقعت في قبضة رجال الداخلية.

الطريف في الأمر هو تجاوز بيان وزارة الداخلية لتجربة القوات المسلحة على الحدود منذ نوفمبر ٢٠٠٩، وربط المنجز الأمني الجديد بأحداث سابقة جرى في منطقة جازان في أكتوبر ٢٠٠٩، حيث اعتقلت الداخلية سعوديين ويمنيين كانوا يخططون لشن هجمات داخل المملكة.

الفقرة المثيرة للإهتمام تكمن في الهدف من الإعلان عن تلك المعلومات حيث يرجع البيان ذلك الى (رغبة منها في إحاطة المواطنين الكرام وزوار البلد الأمين بما يخطط له أصحاب الفكر المنحرف من استهداف بلد المقدسات ومنهجه القائم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم خدمة لمخططات خارجية). وقد تبدو العبارة كلاسيكية لا تحمل دلالة محدّدة، وقد يصبح مألوفاً زيادة الجرعة الدينية في البيان، ولكن الجديد في الأمر هو الفقرة الأخيرة (خدمة لمخططات خارجية)، فهل باتت (لعبة الأمم) الخيار الأخير أمام القوى المتصارعة في الداخل كيما تبرر إخفاقها في المسألة الأمنية كما في المسألة العسكرية (فقد أرجع الأمير خالد بن سلطان طول الحرب مع الحوثيين إلى دعم دول إقليمية ولابد أن تكون إيران إحداها)، ولا يستبعد أن يستعمل الأمير نايف ذات اللهجة فتصبح إيران في صميم المخططات الخارجية كيما تستدرج عطف الداخل ودعم الخارج ومال الدولة.

البترول والسياسة

السعودية تضع النفط تحت تصرف واشنطن

سعد الشريف

في بلد لا يعترف بولاية المرأة على نفسها، ولا بحرية التصرف في شؤونها، تصبح فيه للسيدة كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية ولاية مطلقة. فقد زارت هذه المرأة الرياض لأبلاغ أمر واحد: استعملوا ورقة النفط للضغط على الصين من أجل المشاركة في العقوبات على إيران. هنا بالتحديد وجبت طاعة المرأة، وطار الأمير سعود الفيصل الى بكين وفي حقيبته رسالة من الملك عبد الله تشتمل على (عرض نفطي) بزيادة واردات الصين من النفط السعودي (تتراوح الكمية قبل العرض ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف برميل).

الصين الواقعة تحت تأثير غضبها من الخطوات الاستفزازية الأميركية (صفقة عسكرية لتايوان، واستقبال الرئيس أوباما زعيم التيبت دالاي لاما) تعاملت مع العرض السعودي لا باعتباره جزءً من معركة واشنطن وطهران، وإنما أدرجته في سياق العلاقات التجارية بين الرياض وبكين. عاد وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس في ١٠ مارس وحمل ذات الرسالة إلى الرياض، ولا يفوتنا هنا تخيّل طبيعة التنافس المتزايد بين الساسة والعسكر في الإدارة الأميركية.

الرياض التي شعرت بأن عرضها النفطي لم يكن مغرياً بالنسبة للصين لناحية الدخول في حملة العقوبات الأميركية على إيران، ردّت على تصريح غيتس للصحافيين في أبوظبي في ١١ مارس الذي قال فيه (لدي شعور بأن هناك رغبة لدى السعودية والإمارات لاستخدام نفوذهما بصفتهما دولتين منتجتين للنفط لإقناع الصين بالموافقة على فرض عقوبات جديدة على طهران بسبب برنامجها النووي) بل زاد في درجة تطلّعه بالقول بأن الرياض وابو ظبي على استعداد للقيام بخطوة مماثلة لدى روسيا، وإن كان ذلك أقل ضرورة. نفت الرياض في اليوم التالي (١٢ مارس) من أن تكون المباحثات مع وزير الدفاع غيتس قد تطرّقت الى موضوع استغلال الرياض نفوذها للضغط على الصين من أجل اقناعها بالموافقة على فرض عقوبات على إيران.. وفيما يبدو، جاء النفي بعد أن أفرط المسؤولون الأميركيون في البوح باستعمالهم ورقة النفط السعودية في معاركهم مع إيران والصين، فيما يترك انطباعاً وكأن المسؤول السعودي المعني بتطبيق الأمر ليس سوى مولى لقبيلة غازية، ما تسبّب في إحراج المسؤولين السعوديين، الذين شعروا بأن الأميركيين باتوا لا يراعون حتى أصول الضغط والطلب!

رفضت السعودية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ إقحام النفط في حلبة السياسة، وكانت ترى، وفق قناعة تبدو محكمة في تطبيقها العربي، بأن النفط لم يعد له مفعول سياسي، كما جاء على لسان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خلال العدوان على غزّة العام الماضي في ظل مطالبات باستعمال سلاح النفط لإرغام الإدارة الأميركية بالضغط على حكومة أولمرت لوقف العدوان على أهالي غزّة، ولكن يجري تحضير الورقة النفطية منذ بدء حملات العقوبات الدولية على طهران كيما يلعب دوراً مركزياً في الصراع السياسي بين الغرب والشرق، وليس بين واشنطن وطهران فحسب.

السعودية قطّعت سبلها في محيطها العربي والإسلامي، لتصبح في الجبهة الأمامية لصراعات واشنطن وتل أبيب مع خصومهما في هذا المحيط

ما يزيد الأمر غرابة، أن السعودية التي قطّعت سبلها في محيطها العربي والإسلامي، تجد نفسها في الجبهة الأمامية لصراعات واشنطن وتل أبيب مع خصومهما في هذا المحيط. وبات للنفط وظائف متعدّدة، فهو يدعم السلطة الفلسطينية في رام الله، باعتبارها جزءً من مشروع الاعتدال والتسوية، ويحاصر قطّاع غزة لأنه يأوي حركة حماس والجهاد، وهما مكوّنان في مشروع الممانعة برأس إيراني. وهو يتسلّل الى صناديق الناخبين في أكثر من بلد إنتصاراً لفريق سياسي على آخر (لبنان والعراق)، وغالباً ما يكون العمل وفق قاعدة الرئيس بوش الإبن (من لم يكن معنا فهو ضدّنا)..

لا ننسى التطمينات السعودية التي تسبق حروب أميركا في إقليم الشرق الأوسط، والعبارة المعلّبة تفيد دائماً: إننا على استعداد لتغطية حاجة السوق من النفط، هكذا كان الحال في حروب الخليج الثلاث. وحتى في العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وقطاع غزّة في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩، ثمّة من أعاد تطمين الدول المستهلكة للنفط، رغم أن لا أخطار محتملة على منشآت النفط ولا الممرات البحرية أو البرية التي يعبر منها هذا النفط إلى حين وصوله بأيدي المستهلكين.

ما هو سعودي اليوم بات أقرب إلى الأجندة الإسرائيلية أيضاً، هذا ما تفشيه كل المقارنات والمقاربات، حتى أن بعض الكتّاب الإسرائيليين بات يتحدّث عن تحويل النفط السعودي إلى ورقة إسرائيلية. ليس على قاعدة العداوة لإيران فحسب هو ما يجمع السعوديين والإسرائيليين، فقد تجاوز الطرفان هذه النقطة الى مابعدها، وهاهو التناغم في الخطاب الإعلامي لدى الطرفين واضحاً، وكأن ثمة غرفة مشتركة تعدّ هذا الخطاب وتعمّمه.

السؤال الكبير هنا يحوم حول سر المجاهرة باستعمال الورقة النفطية السعودية من قبل واشنطن، فهل بلغ الضعف بدولنا إلى حد الكشف عن وهنها وهزالها، وبالتالي فهي لا تعدو مجرد (حارس منشآت) يزاول مهمة أمنية لحفظ وصيانة

منابع النفط مقابل مبلغ مقطوع؟ أم أن الرياض، شأن عواصم خليجية وعربية أخرى، حسمت خياراتها وقائمة أعدائها، فما يصيب أميركا يصيبهم إن خيراً فخير وإن شرّاً فلهم وحدهم؟ أم لا هذا ولا ذاك، وأن اللعبة باتت مكشوفة وليس هناك ما تخفيه أو تخافه في حال علم العالم كله بأمر التحالفات والمخطّطات والحملات الإعلامية والأمنية، فماهو تحت الطاولة الآن يصبح بعد ساعات فوقها، ولسان حالهم يقول نحن كما ترون شئتم أم أبيتم، ولكم في جدران بيوتكم وبيوت جيرانكم مأوى لجباهكم، فاضربوها بأي ما شئتم. ثمة من بين الأمراء يتمتم في مجالسه: (ماذا جنينا من علاقاتنا مع العرب ومن الأموال الطائلة التي أغدقناها عليهم.. لم نجد لها أثراً في أوقات الشدّة؟). مندبة تبعث على الضجر، ولكن تتردد دائماً دون كلل، فهناك من يريد أن يقدّم نفسه في هيئة الضحية حتى بعد أن بلغ من العمر عتيّا.

في حقيقة الأمر، أن ما يجعل هذه المجاهرة على هذا النحو غير المسبوق، يتوسّل عناصر قوة: إرتفاع مداخيل النفط وبالتالي القدرة على تمويل صورة الدولة (إعلامياً) ونفوذها (سياسياً واستخبارياً) في الخارج واستقرارها في الداخل (إعادة بعث دولة الرفاه)، التحالف مع الولايات المتحدة، الذي بلغ درجة من التعقيد ينبىء عنها هذا التماهي شبه التام مع الإستراتيجية الأميركية في العالم كله، كما يخبر عن ذلك أيضاً انحلال روابط السعودية عربياً وإسلامياً، بحيث باتت مساحة المناورة لدى الرياض لا تتجاوز عواصم عربية محدّدة، بما يجعلها مكشوفة سياسياً وأمنياً وحتى جيواستراتيجياً..ولكن لها في التحالف مع الولايات المتحدة عوضاً ونجاة.

منذ منتصف العقد الأخير، خسرت السعودية أكبر حليف لها في لبنان، وهو رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فمن جهة دشّن اغتياله مرحلة جديدة في العلاقات السورية السعودية، ومن جهة ثانية قلبت الرؤية الإستراتيجية لدى الرياض رأساً على قلب، فشقّت درباً لم تسلكه من قبل، وتشققت قشرة الجامعة العربية عن خلافات عميقة، بلغت حد التآمر من أجل إسقاط أنظمة عربية بالتعاون مع أجهزة غربية واسرائيلية، كما جرى على ثلاث دول عربية (سوريا وقطر والعراق)، ولحظنا كيف كان الموقف السعودي في العدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزّة في ديسمبر ٢٠٠٨/يناير ٢٠٠٩..يبدو أن السياسة الخارجية السعودية التي وصفها فاروق الشارع ذات يوم بالشلل أخرجت كل شياطينها دفعة واحدة.

لا يمكن النظر الى كل هذه الحوادث بصورة معزولة، أو إفرادية، خصوصاً وأنها تأتي متطابقة مع أهداف دول أخرى، ليست مصنّفة في خانة الأصدقاء. كما لا يمكن النظر ببراءة الى تطابق الخطاب الإعلامي في أكثر من بقعة من بقاع الاعتدال العربي وفق المقاييس الأميركية، بما يشمل الدولة العبرية. ويبقى السؤال مشروعاً: لماذا تصبح قضية الشعب الفلسطيني في الخطاب الإعلامي المعتدل مخفّضة إلى درجة أنك تخالها طارئة عربياً على الوعي والهموم والأجندات؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، وهو ما نعتقد، لا نستغرب في لحظة ما أن الورقة النفطية التي كان يتم توظيفها فيما مضى لدعم القضية الفلسطينية، يطلب منها أن تصبح عود ثقاب لإحراق الحلم والحقوق ومشروع الدولة الفلسطينية..

ما كان المرء يتخيّل في يوم ما أن ننظر الى النفط نقمة منظورة، حتى شهدنا هذا التخلي المفرط من جانب آل سعود ليس عن استعمال النفط كورقة سياسية للضغط من أجل تحصيل بعض المكاسب على المستوى العربي أو حتى الوطني، ولكن الأنكى من ذلك أنهم الآن عاجزون، ولربما بملء إرادتهم، عن تحييد سلاح النفط، بل أصبح في مكان آخر، يجري توظيفه في معارك الآخرين، ولعل واحدة منها هي معركة ايران والغرب على خلفية البرنامج النووي الإيراني، ولكن قد يستوعب موضوعات أخرى، وقد تشتعل حروب النفط في المنطقة لحساب قوى دولية، وربما على الضد من مصالح الدول العربية.

يراد اليوم للسعودية أن تخرج كل ما في جوف الأرض من أحجام كامنة من النفط كيما تكون جاهزة للاستعمال في لحظات التوتر إقليمياً ودولياً..وهكذا، فإن ماقامت به في فترات سابقة لناحية تغطية احتياجات السوق بفعل حروب إقليمية أو توتّرات طارئة بين دول في المنطقة وقوى دولية (وغالباً غربية)، يراد له أن يتم الآن على نطاق واسع، نتيجة أولاً كثرة الحروب وكثرة الخصوم، فالولايات المتحدة لا تشعر بفعل تدخّلها العسكري في العراق وأفغانستان والتوتّرات الناشئة عنه سواء على مستوى العلاقات مع دول المنطقة أو الأوضاع الأمنية المترديّة، حيث الخليج بات مكاناً مرشّحاً على الدوام لانفجارات أمنية عاجلة وآجلة، وما النفط إلا محوراً لكل العوامل المحرّضة على تلك الانفجارات الأمنية..

حين تجاوز آل سعود المقايضة الكلاسيكية النفط مقابل الحماية، حيث نجحت الولايات

يراد اليوم للسعودية أن تخرج كل ما في جوف الأرض من أحجام كامنة من النفط كيما تكون جاهزة للاستعمال في لحظات التوتر إقليمياً ودولياً

المتحدة في توسيع أفق تلك المقايضة، بحيث أوجدت أبعاداً جديدة لمفهوم الحماية، وبالتالي صنعت وظائف أخرى لعامل النفط، وكلاهما بات مرتبطين بالاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، بل في العالم. فحماية العرش السعودي لا تتحقق بصورة معزولة عن حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، ولا نستغرب أيضاً أن يكون أمن الدولة العبرية جزءً من نطاق المصالح الأميركية.

وحين يصبح ثمن الحماية بهذا الحجم الكبير، فإن من الطبيعي أن يكون للنفط دورٌ بل أدوار أخرى بعضها منظورٌ وآخر يتلطى وراء عناوين أخرى، كالتي شهدناها في الآونة الأخيرة حين يطلب من السعودية ممارسة نفوذها لدى الصين من أجل المشاركة في العقوبات التي يخطط الغرب لفرضها على إيران، أو حين يطلب من آل سعود زيادة كميات المعروض النفطي في الأسواق الدولية بهدف تخفيف الأعباء الأقتصادية عن المستهلكين/المستوردين وإن كان ذلك ينطوي على أضرار للبائعين/المصدّرين.

ما ندركه في الوقت الراهن، أن آل سعود وضعوا النفط في خدمة أجندة سياسية خارجية، وفي الغالب هي أجندات حروب وصراعات، بل أصبح هناك من العرب من يشعر بأن نفط العرب لم يعد لخدمة العرب وقضاياهم، وإنما وصل سوء الحال به إلى حد المساهمة في تحقيق الأمن للدولة العبرية.

نفط السعودية سلاح سياسي بيد واشنطن

تموّل الارهاب وترعى مؤتمرات مكافحته

السعودية ومعادلة القتيل والجنازة

خالد شبكشي

سلسلة مؤتمرات حول مكافحة الإرهاب على مستويات متفاوتة محلية وإقليمية ودولية، وغالباً ما تجري إما بإسم جهة هي في الأصل متورّطة في تنشئة الأفكار المحرّضة على الفعل الإرهابي مثل الجامعات الإسلامية السعودية (جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) أو برعاية جهة مارست تضليلاً مقصوداً على مدى عقدين على الأقل لإخفاء جذور الإرهاب في مؤسساتها الدينية، وأدبياتها الدعوية، وحتى مناشطها الشعبية ألا وهي وزارة الداخلية ممثلة في الأمير نايف وإبنه محمد بن نايف المسؤول عن ملف مكافحة الإرهاب.

لم يكن بطبيعة الحال اختراقاً أمنياً فريداً من نوعه، ولكنه في الوقت نفسه شيء يبعث الحيرة حين تنجح الأجهزة الأمنية في القضاء على موجة العنف في الداخل خلال أقل من عام (مايو ٢٠٠٣ الى مارس ٢٠٠٤).

تساءلت مجلة فورين بوليسي في مقالة للكاتب ثوماس هيجهامر بتاريخ ١١ مارس الماضي عن سر نجاح السعودية في مكافحة الإرهاب، وقال بأن ليس هناك شيء يسير حول الموضوع.

في مايو ٢٠٠٣، نفّذ تنظيم القاعدة أولى هجوماته الإرهابية الرئيسية في المملكة، ومالبثت الحملة أن شهدت كسوفاً أفضى الى نهايتها في سنوات قليلة، بالرغم من التوقّعات المتزايدة التي كانت تفيد غير ذلك. فلماذا فشلت الحملة؟ بحسب بعض المصادر، أن واحدة من بين الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى نهاية الحملة على نحو عاجل وإلى حد ما بصورة غير دموية هو أن السلطات السعودية لم تبالغ في ردود فعلها. كثير من المحليين وصفوا المقاربة السعودية بأنها المكافحة الناعمة للإرهاب. وهناك من بنى على تلك المقاربة قناعة بأن المقاربة السعودية هي ببساطة المكافحة النموذجية للإرهاب، أي باعتماد منهجية ناعمة.

في المقابل، عقد محللون مقارنة بين المقاربة السعودية الناعمة والمقاربة الخشنة التي اعتمدتها الجزائر ومصر في التسعينيات التي كانت مقاربة سيئة، حسب قولهم، والسبب في ذلك لأنها نجمت عن خسائر غير ضرورية في الأرواح، واضطرابات سياسية، وضرر إقتصادي. ومن خلال الإعتماد بصورة شبه كاملة تقريباً على القوة وبتطبيقها دون تمييز، فإن المماليك العربية غذّت تمرّداتها في المراحل المبكّرة، وأدّى ذلك إلى إطالة عمر الصراع، واصطبغ بلون الدم، وتجاوزت كلفته الحدّ الضروري. ويمضي هؤلاء المحللون للقول بأن المقاربة السعودية الدقيقة، والناعمة، أثبتت بأنها مؤثّرة بدرجة أكبر من البدائل الخشنة. ويخلص هؤلاء الى نتيجة بأن عليهم ـ في الغرب ـ أن يتعلموا من هذا النجاح!

ولكن توصيف المقاربة السعودية بأنها مكافحة ناعمة للإرهاب بعث رسالة خاطئة. فإلصاق صفة (ناعمة) على أية استراتيجية تلمح الى السذاجة، والوهن، وتخفّض الفرص أمام صنّاع السياسة وأي منها سوف يختارون. والسؤال الحقيقي الذي يجب طرحه والاشتغال على أساسه هو: هل أن ما يعرف بالمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب يضع وبصورة فاعلة نهاية للحملات الإرهابية؟ التجربة السعودية تفيد، بحسب المقاربين من الخارج وبحسب الدعاوى السعودية في الداخل، بأن المقاربة الناعمة قادرة على وضع نهاية للإرهاب، وأن هناك بدائل للمقاربة الخشنة لمكافحة الإرهاب التي قد تجعل من هذه النزاعات أقصر زمناً وأقل كلفة.

بطبيعة الحال، فإن صقوراً من كل صنف، من الجنرالات الجزائريين الى المزاولين الآخرين للبديل الخشن، سيختلفون مع هذه المقاربة. وسيقولون بأنهم قاموا فحسب بما هو ضروري. وحيث أنه في الغالب دائماً ما ينتج عن المكافحة الخشنة للإرهاب إنتصاراً للدولة في نهاية المطاف، فإن المؤيّدين لها سيقولون دائماً بأن هذه المقاربة تعمل بنجاح.



مشايخ الارهاب ينظرون كيفية مكافحته!

وحتى الآن، كان هناك بعض الأمثلة لإثبات أن المقاربات الأخرى يمكنها أن تعمل أيضاً بدون أثمان. يقول المحللون المهتمّون بالمقاربة السعودية بأن الحملة السعودية أعطت تجربة من واقع الحياة لمكافحة الإرهاب متميزّة ومتعددة الأبعاد والتي يمكن استعمالها في التحاليل المقارنة. بطبيعة الحال، بحسب هؤلاء المحللين، فإنه من غير المنطقي مقارنة السعودية في ٢٠٠٣ بالجزائر في ١٩٩١ بالنظر الى اختلافات عديدة، أقلّها في نوعية التمرّد في

البداية. ولكن، بحسب هـؤلاء المحللين، فإن لدينا دليلاً دامغاً على أن القبضة الحديدية ليست هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التعامل مع الاسلاميين المقاتلين.

ويميل فريق ثالث من المحللين إلى أن التوصيفات التي يجب استعمالها لوصف الاستراتيجية السعودية (ليست ناعمة)، ولكن (متعدّدة الأشواك) و(متميّزة). فقد استعمل السعوديون القوة، بعض الوقت في واقع الأمر، ولكن قاموا بفعل أشياء أخرى أيضاً. وهناك، بحسب ما يرى هـؤلاء المحللون، بـأن ثمة مكوّنين مهمين في هذا السياق.

أولاً: فتح خيارات الهروب للمقاتلين

فقد أعلنت السلطات السعودية عفواً عاماً لمدة شهر في منتصف ٢٠٠٤ ومنتصف ٢٠٠٦، وتمّ تشجيع المقاتلين على الاستسلام من خلال هذه الحملة. وقام إسلاميون نافذون يحظون بمصداقية بين الجهاديين مثل سفر الحوالي ومحسن العواجي بمبادرات وساطة. وقد تم استعلان روايات المستسلمين والمقاتلين التائبين الذين تم تظهيرهم بصورة منتظمة على التلفزيون من أجل إعطاء إنطباع بأن الإقلاعات عن النشاط الإرهابي هي السائدة (وفي حقيقة الأمر ليس الأمر على هذا النحو).

وقام النظام السعودي ببذل جهد بإظهار الرحمة والعفو حيال أولئك المقاتلين التائبين. وقد بدأ ذلك عملياً بالكف عن إساءة التعامل مع السجناء منهم. وبموجب كل المعطيات المتوفّرة، فإن الأجهزة الأمنية لم تقم بتعذيب المقاتلين الذين تم القبض عليهم من الجماعات القاعدية، على الأقل ليس كما كان الحال عليه خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي. في الوقت نفسه، حاولوا خلق درجة من الشفافية فيما يرتبط بمعاملة السجين من خلال بث مقابلات مع المعتقلين الذين امتدحوا ظروف السجن بطريقة مقنعة بنحو وآخر. وأخيراً، فإن الحكومة قامت بتصميم برنامج معلن بإعادة تأهيل السجين، بهدف ترويض المقاتلين المعتقلين وإعادة دمجهم في المجتمع. وبحسب تحليل هذا الفريق للمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب، فإن هذه المعاملة الناعمة للمعتقلين من المقاتلين القاعديين أدّت الى تخلي بعضهم عن الجماعات القتالية، فقد كان لها تأثير بأهمية أكبر بمنع تجنيدات جديدة ومنع المزيد من التطرّف والراديكالية لدى المحتجزين.

ثانياً: الحملة الإعلامية

بحسب تحليل هـذا الفـريـق، أن حملة الدعاية الماكرة التي قدّمت المقاتلين بأنهم يستهدفون المسلمين بينما في الحقيقة كانوا يستهدفون بصورة رئيسية غير المسلمين. فقد استعملت الدولة كل الوسائل المتاحة، بما فيها وسائل الإتصال الجماهيري، والسلطات الدينية الرسمية، والنظام التعليمي، لنقل رسالة عامة: كان المقاتلون متمرّدين مربكين يميلون الى خلق فوضى وقتل المسلمين. إن المفتاح الى نجاح استراتيجية المعلومات هذه تمثّلت في تصوير المقاتلين بكونهم ثوريين، وعليه تثمير المحرّم (تابو) ضد الإنتفاضة المحلية في الثقافة السياسية السعودية لنزع مشروعية المقاتلين في عيون السكّان. وقد استعمل الإعـلام كل فرصة مؤاتية لتسليط الضوء لتضخيم أثر العنف على حياة وأملاك المسلم، وبالتالي تقويض رسالة المقاتلين بأن جهادهم يركّز على الغربيين.

برامج التأهيل السعودية

في السـنـوات الأخـيـرة، كـانـت المقاربة السعودية الناعمة لمكافحة الإرهاب ذات صلة ببرنامج إعادة تأهيل السجناء. ولكن نكوص وارتـكـاس عـدد مـن خريجي البـرنـامـج قاد كثيراً من المشككين الغربيين إلى مسائلة كلية المقاربة السعودية لمكافحة الإرهــاب. وهذا كان خطئاً. فهناك كثير من الدروس الهامة الأخـرى التي يمكن الإفـادة منها من الحرب السعودية ضد القاعدة، فوق ذلك كله قيمة الكابح والتدابير المضادة المتميّز ة لمواجهة الإرهاب.

حسناً تلك كانت الرؤية التي خرج بها هؤلاء في تقييم المقاربة الناعمة التي اعتمدتها وزارة الداخلية السعودية في تعاملها مع عناصر القاعدة. ولكن هل تلك الرؤية مستندة على الرواية السعودية المعلنة، وماذا عن خلفيات تلك المقاربة الناعمة؟ أليس هناك مايدعو لسؤال جوهري حول سر المقاربة دون سواها، ولمـاذا جرى تطبيق هـذه المقاربة مـع هذه المجموعة دون سواها؟ أليس للتوقيت أيضاً دخل في هذه المقاربة؟ إضافة الى ذلك، يبقى السؤال عن النتائج، وهل بالفعل تم القضاء على المنابع الفكرية للإرهاب في الداخل؟

سنحاول هنا الإجابة عن هذه الأسئلة بقدر من الصرامة والواقعية، قبل أن نجد أنفسنا في صلب الغمامة الدعائية التي أحيطت بالمقاربة الناعمة لمكافحة الإرهاب.

ـ خلفيات المقاربة الناعمة:

هي ناعمة لأن المجموعة التي تتعامل معها وزارة الداخلية هي جزء أساسي من القاعدة الشعبية للدولة السعودية ولمشروعيتها، فالصراع يدور داخل المحيط الاجتماعي الذي



مفرخة الإرهاب تعقد مؤتمراً دولياً لمكافحته (٢٠٠٥)

ينتمي إليه الارهابيون وآل سعود على حد سواء، وبالتالي فمن غير المعقول والواقعي أن تلجأ وزارة الداخلية إلى خيار عنفي يفضي الى تقويض استقرار الدولة السعودية، ويفتح أبواب التمرّد في مناطق أخرى، ولذلك لا مناص من خيارات ناعمة.

ـ القاعدة والاستثناء:

تساءل كثير مـن المواطـنين في الداخل ومراقبين في الخـارج عن السر الـذي يفرض معايير مزدوجة في التعامل مع السجناء، بل هناك إجراءات تكشف عن تمييز ضد المعتقلين على خلفية المطالبة بالإصلاح السياسي، فيما الحال مختلف بالنسبة لمعتقلي (الفئة الضالة) كما تطلق عليهم وزارة الداخلية السعودية. السبب الرئيسي في ذلك، أن الحكومة تدرك أن المعتقلين السياسيين لا يخيفونها، فهم لا يحملون سلاحاً ولا يهدّدون بالقتل، فكل ما يملكونه هو مجموعة كلمات، فيما الجماعات المسلّحة تملك ذخائر وعتاد كفيلة بتصديع الإستقرار الأمني، وإشاعة الفوضى، وإرغام الشركات الأجنبية على الهرب من الأسواق المحلية، وبالتالي تهديد المشاريع الاستثمارية.

ـ النتائج:

بقد ما قـدّم الخيـار الناعم بقدر طعماً للعناصر المنضوية في الجماعات القاعدية، فإنه في الوقت نفسه فتح باباً أمام عناصر

أخرى للانضمام للتنظيم القاعدي، وأشعرهم مثل هذا الخيار بالإطمئنان بأن النتيجة ستكون إغراءات (مكافأة مالية، ومهر زواج، وسيارة..)، بل هناك من طرح مفاضلة: أن تكون إرهابياً في هذا البلد أفضل من حيث النتائج والمكاسب من أن تكون إصلاحياً أو حتى داعية من أجل الديمقراطية.

ـ الآثار.. تجفيف المنابع:

ما لم يعثر عليه المراقبون الأجانب من إجابات في بلدانهم التي ضربها الموج الإرهابي، أن مصادر تمويل الإرهاب لم تنقطع، شأن المنابع الفكرية التي بدأت تفيض على هذه البلدان بأفكار في قتل الكافر، والمشرك من الأديان الأخرى.. وقد كتب جيمس دورسي في ٢٠ ديسمبر الماضي مقالاً في موقع دي دبليو ورلد الهولندي بعنوان (السعوديون يفشلون في وقف تمويل الإرهاب بالرغم مما حققوه من مكاسب بسيطة) جاء فيه: بعد مرور عشر سنوات على هجمات الحادي عشر من سبتمبر على نيويورك، يقول مسئولون أمريكيون وأوروبيون أن هناك تحسناً في الجهود السعودية التي تهدف إلى وقف تدفق الأموال من الأفراد والمنظمات الخيرية السعودية إلى الجماعات الإرهابية، غير أنها لم تفلح في وقف تلك الأموال.

ويضيف دورسي: خلال الثمانية عشر شهراً التي تلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، زعم مسئولون أمريكيون أن العربية السعودية التي أصيبت بصدمة شديدة لكون غالبية المشاركين في تلك الهجمات هم مواطنين سعوديين، منخرطة في تطبيق قوانين تهدف إلى منع السعوديين من تمويل الجماعات الإسلامية المتطرفة كتنظيم القاعدة.

فبعد أن شن تنظيم القاعدة سلسلة من الهجمات داخل السعودية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، اضطرت العربية السعودية إلى تقديم المزيد من الوعود الشفهية للحاجة إلى وقف التمويل عن الجماعات الإرهابية.

ويعترف مسئولون أمريكيون وأوربيون بأن الحكومة السعودية قامت بفرض رقابة مشددة على المعاملات المصرفية وقامت بحظر تحويل الأموال الخيرية إلى الخارج بدون موافقة الحكومة. وأشاروا إلى أن حوالي مائة شخص من المشتبه في كونهم من الممولين تم اعتقالهم في المملكة خلال السنتين الماضيتين، وقد حوكم حوالي ٢٠ منهم. ومؤخراً قالت السلطات السعودية أنها قامت باعتقال مسئولي منظمة خيرية لقيامهم بتحويل الأموال إلى المتطرفين.

الثناء الذي كاله وزير الخزانة الأمريكية تيم غيثنر للجهود السعودية خلال زيارته للسعودية يمثل تحولاً مهماً في تصريحات وزارة الخزانة الأمريكية التي ظلت تطلقها منذ الحادي عشر من سبتمبر، وكانت تميل إلى الإصرار على أن القوانين السعودية التي تهدف لوقف التمويل عن الجماعات الإرهابية لم تحقق النتائج المرجوة منها.

وقال مساعد وزير الخزانة لتمويل الإرهاب، ديفيد كوهين، عند تسليطه الضوء على النجاحات السعودية: أن تنظيم القاعدة يعاني من ضائقة مالية، حيث باتت تواجهه صعوبات كبيرة في جمع الأموال. واعترافاً بجهودها، تم قبول السعودية في مجموعة إيغمونت، الشبكة الدولية لوحدات الاستخبارات المالية.

العربية السعودية، حليف رئيسي

يقول غويدو ستنبيرج، وهو خبير في شؤون الشرق الأوسط، بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، أن النظرة إلى العربية السعودية بعد الحادي عشر من سبتمبر كممول ومروج للإرهاب قد استبدلت برؤية أخرى مفادها أن السعودية (تعد بالنسبة للسياسة الغربية والرأي العام الغربي حليفاً لا غنى عنه، وقوة رائدة في حلف الحكومات والدول العربية المعتدلة في مواجهة إيران).

وفي دراسة نشرت في وقت مبكر من هذا العام، يتساءل ستينبيرج حول السياسة الأوربية والألمانية التي تعتبر السعودية حقلاً للمصالح الأمريكية: (نظراً لأهمية الشرق الأوسط بالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد الأوربي، فهناك سؤال يطرح نفسه، لو لم تصبح السعودية شريكاً هاماً في السياسة الألمانية والأوربية، فإن فكرة التعاون الوثيق يمكن أن تتوسع إذا كانت ألمانيا ترغب في بسط نفوذها في الشرق الوسط). مشيراً إلى أن السياسات السعودية تجاه مختلف المناطق الملتهبة في الشرق الأوسط – إيران وفلسطين والعراق ولبنان– تتطابق مع سياسة ألمانيا والاتحاد الأوربي.

إذا كانت الرغبة في تمويل الإرهاب في صميم الانتقادات الأمريكية والأوربية في السنوات التي تلت الحادي عشر من سبتمبر، فالمشكلة بالنسبة لأجهزة الأمن الغربية اليوم، تكمن في تطبيق وفعالية الجهود السعودية لإغلاق مضخة الأموال إلى الإرهابيين.

وقد جاء في تقرير أصدره مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي أن (بعض الأشخاص السعوديين وبعض المنظمات الخيرية السعودية لا تزال مصدر هام لتمويل الإرهاب والتطرف خارج السعودية). ونقل التقرير عن مسئولين في وزارة الخزانة الأمريكية قولهم أن (بعض الأشخاص الذين يتواجدون في السعودية هم من أهم مصادر التمويل للجماعات التابعة لتنظيم القاعدة كحركة طالبان). ويقول التقرير أن بعض السعوديين وبعض المنظمات الخيرية السعودية يحالون على القيود السعودية ويقومون بتوظيف أشخاص يقومون بحمل الأموال إلى المنظمات المتطرفة.

وقد اتهم تقرير صدر مؤخراً عن الشرطة الباكستانية مؤسسة الحرمين السعودية بالتبرع بمبلغ ١٥ مليون دولار (١٠ ملايين يورو) للمتطرفين المسئولين عن التفجيرات الانتحارية في باكستان واغتيال رئيسة

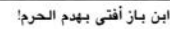


صناع الإرهاب هل أصبحوا ضحاياه!

الوزراء السابقة بيناظير بوتو. مؤسسة الحرمين لا تزال تعمل بشكل قانوني في السعودية، وذلك بالرغم من أن وزارة الخزانة الأمريكية قامت العام الماضي بوضع المؤسسة كلها في قائمة الإرهاب بما في ذلك مكتبها الرئيسي في السعودية.

وبنفس القدر، يقول مسئولون هنود أن جماعة لشكر طيبة، وهي الجماعة الباكستانية المسئولة عن الهجمات التي وقعت العام الماضي في مومباي، لا تزال تعمل في السعودية. وقامت الشرطة الهندية باعتقال زعيم الجماعة محمد عمر مدني بعد فترة قصيرة من زيارته للمملكة في رحلة لجمع التبرعات. وقالت الشرطة الهندية مؤخراً أيضاً أنها وجدت مبالغ كبيرة من الريالات السعودية أثناء مداهمتها لمنزل كانت تستخدمه جماعة لشكر طيبة في مومباي.

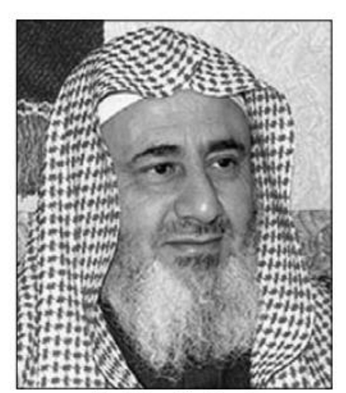




ابن باز أفتى بهدم الحرم!



والأحمد كرر الفتوى بهدمه!



العبيكان: الأحمد استعجل!!

التيار السلفي يسير الى حتفه

فتوى وهّابية بهدم المسجد الحرام!

محمد الأنصاري

معارك الشيخ يوسف الأحمد إنتهت بأم الفتاوى، فكانت فتوى هدم المسجد الحرام المسمار الأخير في النعش، والقشّة التي قصمت ظهر البعير. صولات برع الأحمد في الشهور الماضية في أن يحقق فيها ذروة الإثارة الجماهيرية والاعلامية، ولكنها تحوّلت إلى ما يشبه عملية استدراج ممنهج وصولاً إلى المنحدر السحيق الذي هوى فيه بفتوى الهدم.

تميّز الأحمد بنزعة راديكالية منفلتة، ووجد في قنوات التعبير السلفية مجالاً رحباً كيما يخوض معاركه مع خصومه الليبراليين، ولكّنه وجد نفسه في مواجهة مع علية القوم. ربما كان اطمئنانه للدعم المعنوي الذي يمنحه وزير الداخلية الأمير نايف لمجموعة المشايخ المتشدّدين أو بالأحرى الصحويين السابقين والحاليين هو ما دفع به إلى السير نحو حافات المواجهة، وتلك كانت مغامرة غير محسوبة، كونه وجد نفسه وحيداً في الميدان.

من بين المعارك التي خاضها الأحمد كانت مع مشروع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، حين شنّ انتقادات شديدة اللهجة على الجامعة في لقاء جرى في ٢٨ فبراير الماضي مع قناة (بداية) الفضائية ذات التوجّه الصحوي، وقال فيها:(لما جاءت جامعة كاوست وصار فيها الكلام، واستنزفت فيها الأموال، وصار فيه يعني من يريد أن يبرر الإختلاط الموجود، لكن سبحان الله سقط المشروع مرة وتهتّكت وتكشّفت، لأن ثبت إن فيه مرقص، وفيه مركز، صالة لتعلّم الرقص، وصالة لتعلم الـ "كذا"، وظهر التعري والخلاعة والألبسة الضيقة وكشف الشئ.. هل هذا يقول أحد بجوازه؟) ويضيف (ولذلك، لا بد أن ندرك المشروع الضخم القائم الآن لإبعاد شريعة الله، من خلال هؤلاء المنافقين وتنفّذهم وسيطرتهم على الإعلام).

أشعلت التصريحات النارية التي أطلقها الأحمد معركة على صفحات الجرائد، وبدأ مشهد الإصطفافات يبرز مجدداً، حيث دافع المشايخ عن موقف الأحمد، فيما وجد الكتّاب الليبراليون في تصريحاته فرصة لتصفية الحساب مع التيار الديني المتشدّد. ولم يتردد بعض الكتّاب في الردّ بقسوة على مشايخ الصحوة وبإسم الملك ومشروعه الجامعي، والذي استعملوه درعاً في حربهم ضد التيار السلفي المتشدّد.

غياب ملكة الدبلوماسية لدى الشيخ يوسف الأحمد هو ما جعله طعماً سهلاً، هكذا ينظر بعض المشفقين عليه من تياره السلفي، ولكّن ثمة ما يتجاوز الملكة الى غريزة حب الظهور والشهرة التي ربما تساهم في استدراجه الى اعتماد طريقة حرق المراكب دونما التفكير في طريق رجعة ولو على قاعدة تباين حسابات الأرباح والخسائر.

في جولة حامية أخرى، دخل الشيخ الأحمد على خط المواجهة المتجدّدة في معرض الرياض الدولي للكتاب، الذي أنهى أعماله في ١٢ مارس الماضي، فقام بما يشبه عملية استعراض (فتوة الحارة) وكان برفقته ٩ شبان، وراح يوزّع عبارات الوعد والوعيد على النساء ودور النشر المشاركة في المعرض، كما اعترض طريق كاميرات بعض المصوّرين الذين كانوا يبثّون تقارير لتغطية فعاليات المعرض، فكان يخاطب المراسلات التلفزيونيات والمذيعات بتغطية الوجه وستر الأيدي.

وفي هجوم غير مسبوق، وجّه الأحمد إنتقادات حادّة لبرنامج الإبتعاث الخارجي، ودخل في معركة كلامية مع أحد موظفي جناح وزارة التعليم العالي في المعرض، حيث وصف الوزارة بأنها (وزارة تغريبية وتقود المشروع التغريبي من خلال الابتعاث). وبعد ذلك قام عناصر المجموعة المرافقة للشيخ الأحمد بالإنتشار في أجنحة المعرض لإظهار النكير على الإختلاط والتشديد على الإلتزام بالحجاب، ما أحدث فوضى في بعض أقسام المعرض، قبل أن يتدخل رجال الأمن في المعرض الذين ألقوا القبض على ٤ منهم فيما تمّ توجيه تحذيرات للبعض الآخر.

ثقافة الهدم

في مداخلة مع قناة (بداية) الفضائية في ١٧ مارس الماضي دعا الشيخ يوسف الأحمد، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً، إلى هدم المسجد الحرام بمكة المكرمة وإعادة بنائه على شكل أدوار تجنباً للاختلاط المحرم – على حسب قوله – بدلاً من الحجم الدائري الكبير للمسجد. وقال ما نصّه (وش المانع أن يهدم المسجد كاملاً ويبنى من جديد.. ويكون أضعاف أضعاف الموجود حالياً وبدلاً أن يكون دائريا وضخما وكبيرا فيكون ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ دورا ويكون هناك وسائل تقنية).

هدم المسجد الحرام، وهدم جزء من المسجد النبوي لإخراج قبر المصطفى منه، بعد سلسلة أعمال هدم طالت الآثار الاسلامية في المدينتين المقدّستين.. مساجد وبيوت النبي وزوجاته وأصحابه، وطمس الآبار والآثار والمعالم التاريخية التي تروي سيرة أعظم دين في تاريخ البشرية..ثقافة هدم طبعت المدرسة الوهابية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر، فكانت تبشر منذاك بثقافة هدم ما تعتبره بدعاً، حتى بلغ التطاول إلى حد المطالبة بهدم المسجد الحرام..

لم يكن يوسف الأحمد أول من اعتنق عقيدة الهدم، ولا هو أول من أسّس لفكرة إستباحة المقدّس، فقد أرست المدرسة الوهابية ثقافة خرق كل المحرمات، بحجج واهية..ولذلك، لم يعد مستغرباً أن ينبري شيخ صغير هنا أو هناك ليفتي بهدم مساجد تاريخية شامخة، ويدعو الى إخراج قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم من مسجده..

ماقاله الأحمد حول هدم المسجد الحرام ليس رأياً ناشزاً في المدرسة الوهابية، فهو إنما جهر بما ضمره علماء كبار في هذه المدرسة، ولذلك لحظنا الصمت المريع من هؤلاء العلماء الذين يفتون في كل شؤون الخلق، ولكنهم في هذا الموضوع الخطير غابوا عن السمع والبصر. بل لم نسمع من يصحّح له إحالته على المفتي السابق الشيخ بن باز حين قال بأن رأيه يستند إلى مقولة سابقة للشيخ بن باز. ما غاب، ربما، عن أذهان الكثيرين أن الذين أبدوا تحفاظاً على تصريحات الأحمد حول هدم الحرم المكي لم ينقدوا الدعوة وإنما عارضوا توقيتها والأسلوب الذي اتّبعه في التعبير عن دعوته، ولذلك اعتمدوا عبارات موارِبة مثل (متسرّع) كما قال المستشار في الشؤون الدينية في الديوان الملكي الشيخ عبد المحسن العبيكاني و(متعجّل) كما قال المستشار القضائي الشيخ صالح اللحيدان.

نعم، وحده القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث الذي عبّر عن موقف صريح برفضه دعوة الشيخ الأحمد بهدم المسجد الإحرام دفعاً للإختلاط بين الجنسين، وطالب

مقالة الأحمد حول هدم المسجد الحرام ليست رأياً ناشزاً في المدرسة الوهابية، فقد جهر بما ضمره مشايخ وهابيون كبار وهو ما يفسر صمتهم المريع

(بوضع حد لمثل هذه الآراء، ووقف أصحابها عند حدهم) حسب صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي، وقال (لم أكن أتوقّع أن يصل الأمر إلى هذا الحد فهذا يعني أننا وصلنا إلى مراحل خطيرة لم يتوقعها أحد ولو من أكثر المتشائمين، ولكن للأسف ثبت هذا بالمقطع الذي رأيته، وعليه يجب أخذ موضوع الغلو والتنطع بكل جدية).

في واقع الأمر، إن الكثير من الفتاوى الصادمة يروج في الوسط الوهابي، ولكنها تبدو مجهولة لدى كثيرين في الداخل، دع عنك الخارج، بل هناك تأييدات رسمية ومن أعلى المستويات والمقامات، ولكن حين تترك ردود فعل غاضبة يتنصّل الداعمون لها، ويبدون وكأنهم لم يسمعوا بها أو لم يهبوها دعماً وتأييداً..

مسألة الإختلاط، العنوان العريض للتجاذب الداخلي إعلامياً وثقافياً وحتى دينياً في الوقت الراهن، لم تكن مقتصرة على الوسط الوهابي بل كان للرسمي دور محوري فيها، وصدرت فيها أوامر ملكية وسامية، من قبل أكثر الملوك تهتّكاً، أي الملك فهد..فلماذا يقتصر المعترضون على فتاوى تحريم الإختلاط على المشايخ، وهناك من كبار الأمراء من يقف وراءهم وأبرزهم الأمير نايف الذي رفض حتى مجرد السماح للمرأة بقيادة السيارة.

على أية حال، فإن الأحمد أراد الشهرة فأصبح كبش فداء للتشدّد الديني، فأصابته سهام القوم، ولكنه في الوقت نفسه وجّه سهاماً من نار الى الذين وضعوا رهانهم على الملك عبد الله بإحداث التغييرات الكبرى في البلاد. ومن طرائف القدر أن يأتي اقتراح الشيخ يوسف الأحمد بهدم المسجد الحرام متزامناً مع احتفالية الجنادرية لتفسد أجواءها، وتقلب أفراحها إلى حزن عميق. ويصوّر الكاتب د. حمود بو طالب المشهد في مقالة له في ٢٠ مارس الماضي جريدة (عكاظ) بعنوان (من القتل إلى الهدم..ياقلب لا تحزن)، أن ثمة أجواء فرح عمّت أجواء الجنادرية، ولكن حسب قوله (يافرحة ما تمّت..فجأة بدأ أحد الزملاء يدور على الموائد سائلاً: هل سمعتم عن آخر إصدار من الآراء المخيفة؟) فراح ينقل اليهم دعوة الشيخ الأحمد إلى هدم المسجد الحرام كاملاً وإعادة بنائه من جديد ليمنع الاختلاط بين الرجال والنساء. ويبدا بو طالب شديد الغضب مما سمع، كما يظهر من عباراته (إن الأمر تجاوز كل الحدود، ولم يعد ممكنا أخذه على محمل الرأي الذي يقبل أو يرفض حين تصدر دعوة إلى هدم المسجد الحرام.. ولم يعد مستوعبا أن يستمر هذا المسلسل العبثي الذي لم يراع حرمة المسلم ولا أمنه ولا مقدساته، فماذا نحن فاعلون؟).

وفيما خرج العريفي والبرّاك من دائرة الضوء، دخل الأحمد المسلخ الصحافي كيما يحظى بحفلة انتقادات واسعة النطاق لقاء ما اقترفه من فتاوى سابقة، وآخرها أم الفتاوى (هدم المسجد الحرام).. الأحمد لن يجد معيناً كما حصل للبرّاك والعريفي، لأن القضية تجاوزت الحدود، كما يقول بو طالب، فهذه قضية إسلامية وإنسانية كبرى، والتي ستبعث غضباً في العالم بأسره، ولربما قد نجد تفسيراً لصمت هيئة كبار العلماء عن دعوة الأحمد، وإن كانت تؤيّد ما قاله ضمنياً، خوفاً من ثورة غضب عارمة.

في تعليق غاضب على رأي الشيخ الأحمد في صحيفة (الوطن) السعودية نُشر في ١٩ مارس الماضي جاء:(يجب حلّ هيئة كبار الجهلاء، و تحرير الناس من وصايتهم الكهنوتية، و إرسال مرضاهم إلى مصحّات علم النفس و الطب البديل، حتى يرتاح العالم أجمع من علوّهم و تشددهم المقيت، و حتى لا يأتي يوم (أراه قريب).. ينقلب فيه أبناء الإسلام على عقبيهم (هكذا)، بسبب هؤلاء الجهلة الغلاة، أعداء الحياة!)

تراجع الأحمد عن الكلمات الإستفزازية مثل (هدم)، لم يغيّر من حقيقة دعوته، وتمسّكه بموقفه وإن استبدل الكلمة بأخرى محببة للنفس لدى علية القوم مثل (توسعة)، ومع ذلك لم يتردد في توجيه النقد لمشروع التوسعة الذي تنفّذه الحكومة حيث (لم تظهر فيه الرؤية متكاملة ومتجانسة من حيث توسعة المسجد الحرام..). وأما بالنسبة للنساء

فقال الأحمد مستدركاً (لا أعتقد أن أحداً يوافق أن تعرك زوجته أو قريبته بين الرجال في المطاف، فحفاظاً على حقوق المرأة وإكراماً لها لتأخذ راحتها في العبادة وأداء الصلاة طالبت بتوسعة المطاف وإنشاء مواقع مخصصة لهن).

في مقالة بعنوان (بين الأمير والأحمد) تساءل خالد المشوح في صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي: لا أعرف كيف فاتت هذه الاستنباطات الكبيرة علماء الإسلام على مدى ألف وأربعمئة سنة ولم يتم التنبه لها إلا من قبل الأستاذ الكبير يوسف الأحمد، أم كيف فاتت على نبي الرحمة في حجة الوداع أن ينطلقوا إلى مكة رجالا ونساء؟!

وكيف استطاعت امرأة في الحج الوصول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترفع صبيها وتقول ألهذا حج؟!

لكن يبدو أن رمزية الصراع أنست الطرفين عن أي شيء يتحدثون ولا كيف يتحدثون، كما أن الاصطفاف الحزبي بين الأطراف جعلها معركة استقطاب على حساب النصوص والثوابت.

وعلق تركي الدخيل في مقالته (أهدموا الحرم لتمنعوا الاختلاط) في صحيفة (الوطن) في ١٩ مارس الماضي على فتوى الأحمد بما نصه (إن هذا المقترح، أوضح مثال، وأبرز دليل على (اختباص) الأولويات، و(لخبطة) الموضوعات، وتحول القضايا في أذهان البعض من قضايا ثانوية إلى قضايا أصلية، تحت تأثير فوران في دماغ هؤلاء، وافتراض أن كل أحد غيرهم، يصل الليل بالنهار وهو يخطط لمهاجمة الدين الذي لا يمثله إلا هذا المسكين وبعض من يرى رأيه، دون اعتبار لمخالفة غيره. أصلاً من غيره؟!).

التيار السلفي يخوض معركة وجود حقيقية، في ظل تصعيدات رموز التيار الذي رغم الارتكاسات يندفع ذاتياً أو من جهة ما لمواصلة معاركه

علي سعد الموسى علّق على كلام الأحمد في مقالة بعنوان (الفتوى: كم مرة سمعتم من قبل هدم المسجد الحرام) نشرت في (الوطن) في ٢٠ مارس الماضي، حيث أضاء على الواقع التاريخي للمسجد الحرام، وكتب (قبل يوسف الأحمد، عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام سابقاً، مرَّ هذا المسجد الحرام، بوصفه للطائفين والعاكفين، على سيد الخلق عليه أفضل الصلاة والسلام، وعلى أم المؤمنين عائشة وعلى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي. قبل يوسف الأحمد كان في قلب هذا المسجد الحرام معاوية كاتب الوحي وعمر بن عبدالعزيز، وقبله كان هناك أئمة المذاهب الأربعة. قبل يوسف الأحمد حج وطاف الأوزاعي وابن القيم والحسن البصري وابن حزم والطبري والطبراني والنووي وابن قدامة وابن عبدالبر وابن حجر والقرطبي وابن كثير. قبل يوسف الأحمد، حج وطاف الإمامان محمد بن سعود وابن عبدالوهاب، وقبله أيضاً كان في هذا البيت الحرام محمد بن إبراهيم وابن حميد وابن باز وابن عثيمين والغزالي والقرضاوي وسلالة العلماء من صلب ابن عبدالوهاب ومن قبله حج وطاف آل الفوزان وابن جبرين وسماحة المفتي، ومع يوسف الأحمد، قبله أو بعده، حج وطاف علماء وأساتذة سبع كليات للشريعة. وأنا لم أسرد كل هذه الأسماء العظمى إلا لأطرح على يوسف الأحمد هذا السؤال: هل كان كل هؤلاء بدءاً من – حديث الركبان – حتى جمعة الأمس على خطأ وأنت المصيب وهل سكت كل هؤلاء ١٤٣٠ عاماً متتالية وهم يأتون للبيت الحرام من كل فج عن الخطأ الذي لا يقوم صوابه إلا بفتواك الأخيرة؟ وحتى إن قال يوسف الأحمد إنه لم يقل بهذا تحديداً فمازال – اليوتيوب – شاهد التقنية على حرفية الفتوى وحروف الكلمة). ثم ختم بالسؤال: كم مرة في التاريخ سمعتم بهدم المسجد الحرام، وكم هم آلاف العلماء الذين دخلوه قبل يوسف الأحمد.

أما صالح محمد الشيحي، فحذّر الأحمد من أن يتحوّل الى أبرهة العصر، كما جاء في مقالته التي نشرتها صحيفة (الوطن) في ٢٠ مارس الماضي بعنوان (حتى لا يسموك أبرهة عصره)، وجّه فيها نقداً للتسيّب في اصدار الفتاوى من قبل رجال الدين، وكتب ما نصه: (في بلادنا جملتان لا يمكن أن تسمعهما مهما أوتيت من قوة السمع.. لا يمكن أن تسمع مفتيا يقول على الهواء: "لا أعلم".. فالكل يعلم.. والكل يوقّع عن رب العالمين، بجرأة لم تحدث على مر التاريخ.

والأخرى أنك لن تسمع عالما أو مفتيا ـ صغر أو كبر ـ يخرج للملأ ويقول: "أعتذر..لقد أخطأت".. لا أحد يعتذر صراحة!

ولا غرو ولا غرابة: فالعلماء والفقهاء هنا لا يخطئون..نحن الذين نسيء فهمهم..نحن وحدنا الذين يُقصر فهمنا عما يعنيه أصحاب الفضيلة.. نحن وحدنا الذين نخطئ في فهم السياقات النصية.. نحن وحدنا الذين تعجز أفهامنا البسيطة عن استنباط الأحكام والمقاصد! أمس قرأت هنا أن عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً الدكتور يوسف الأحمد قال في إحدى القنوات بـ"هدم" المسجد الحرام وإعادة بنائه مرة أخرى!

وفي ردّه على إعادة تفسير الأحمد لكلامه الذي حمّل فيه منتقديه إساءة مقصده، قال الشيحي (والغريب أن الأحمد لم يتراجع ويعتذر.. بل أخذته العزة بالإثم حيث قال: "عبارة هدم "التقطت عنوة" ولم أقصد بها المعنى الذي تم تداوله بشكل موسع"! أي أننا نحن الذين يجب أن نعتذر لفضيلته لأن أفهامنا قاصرة عن الوصول للمعنى الذي يريد أن يوصله لنا! ما رأيكم لو أن القائل بـ"هدم الحرم" كان حمزة المزيني أو خالد الغنامي؟! سينادي البعض بـ"استتابته أو يقتل"!

الخلاصة: يقول زهير:(ومن لا يتق الشتم يشتم.. والمؤكد يقيناً، أن الأحمد جعل نفسه عرضة للشتم الذي لن ينتهي لسنوات طويلة، في كل أنحاء

لم يرد أحدٌ على الأحمد من مشايخ الإفتاء والدرجة الأولى، لا المفتي ولا أيّ أحد من أعضاء هيئة كبار العلماء. كل ما ناله تعليق من العبيكان: مستعجل!

العالم..وليت الأمر يقتصر عليه..لكن الأذى يمتد لنا نحن حيث أصبحنا بفعل هذه الفتاوى المتطايرة عنوانا للتشدد والتخلف).

ما يمكن قوله بعد استعراض كلام الأحمد وردود الفعل التي أحدثته فتوى الهدم، أن التيار السلفي يخوض معركة وجود حقيقية في المرحلة الراهنة، في ظل تصعيدات تأتي في الغالب من جانب رموز التيار الذي رغم الارتكاسات التي تعرّض لها بفعل فتاوى تكفيرية أو محرّضة على القتل، يجد نفسه مدفوعاً ذاتياً أو من جهة ما كيما يواصل معاركه التي يرى فيها بعض المراقبين بأنها محاولة للدفاع عن وجوده المهدّد وإيصال رسالة الى الداخل بأنه مازال الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه أو تغييره.

وفيما يحاول بعض رموز التيار السلفي القيام بإعادة تموضع لدرء خطر الانعزال والتهميش في ظل تسارع وتيرة التحوّلات الإجتماعية والثقافية، فإن ثمة طبقة من المشايخ السلفيين مازالت تتمسك بمواقفها التقليدية المتطرّفة التي يحسبونها التزاماً أميناً بالعقيدة السلفية النقيّة، ويغمزون من طرف خفي من قناة الذين أقلعوا عن مواقفهم المبدئية لناحية تقديم آراء تتناسب مع ذوق الشارع الذي بات في مقلب آخر غير الذي أراده له التيار السلفي.



تطور سعودي: المرأة تشجع فريق كرة القدم!

ما لا يراه الأجنبي في مملكة آل سعود

عبد الوهاب فقي

مشكلة المراقبين الأجانب الذين يزورون السعودية هذه الأيام أنهم يقعون ضحية التغييرات الشكلية التي شهدتها البلاد، خصوصاً إذا ما قورنت تلك التغييرات بأوضاع سابقة كانت سائدة خلال عقود مضت. ولكن حقيقة الأمر، أن السعودية التي يراد تسويقها في الخارج أو للخارج هي ليست كما هي في الداخل، أي كما يراها السكّان المحليون الأصليون أو القاطنون لأسباب إقتصادية بدرجة أساسية.

ما ينقله المراقبون الأجانب يدور في الغالب حول ما يمكن وصفه بـ (لبرلة إجتماعية)، كما يظهر في تغييرات طرأت على بعض العادات الاجتماعية (اللباس)، أو دور المرأة (من ناحية اجتماعية واقتصادية)، ولكن حين ننتقل الى المجال الأشد حساسية المتعلّق بالليبرالية السياسية، فإن المراقبين يعودون خالي الوفاض..فمازال شكل النظام الملكي الشمولي هو نفسه، ومازالت الهياكل السياسية المتخشّبة القديمة على حالها، ومازال مجلس الشورى المعيّن لم يتجاوز دوره الهامشي في تقديم رأي حول موضوعات جزئية، ومازال موضوع الاصلاح السياسي محظوراً في الإعلام والصحافة..ومازالت المرأة غائبة عن مجالس الشورى والمناطق والبلديات..وعن قيادة السيارة أيضاً.

مازالت مزاولة الحريات السياسية: حرية التعبير، وحرية التجمّع، وحرية العمل السياسي، مبررات كافية لدى الأجهزة الأمنية السعودية للاعتقال والتعذيب والمنع من السفر والفصل من الوظيفة وحظر النشاط الإعلامي..فلا يزال هناك عدد من الإصلاحيين داخل سجون آل سعود، وقد نالهم الحيف بسبب آراء سياسية إعتنقوها وعبّروا عنها.

قد يبدو مستغرباً إلى حد كبير أن يصاب مراقب قادم من دولة بلغت فيها الليبرالية ذروتها بصدمة التغييرات الشكلية في مملكة آل سعود، مالم يكن في الأمر سرٌ لا ندركه، أو ما لم يكن قد خضع تحت تأثير التضليل الكثيف الذي يجعل من تغييرات إجتماعية هي الصورة البارزة التي يراد نقلها للخارج، خصوصاً وأن الصورة النمطية التي استحوذت على الرأي العام الغربي بدرجة أساسية أن مملكة آل سعود هي صحراء يقطنها مجموعة من المتحجّرين المتشدّدين الغارقين في عادات إجتماعية بعيدة عن روح العصر، وأن الحضارة عصيّة على الوصول الى هذه المملكة، وخصوصاً إلى المناطق الوسطى منها..

تلك هي الصورة النمطية التي مازالت سائدة لدى كثير من المجتمعات الغربية، ولدى أيضاً مراقبين قبل زيارتهم الى المملكة خلال هذا العقد.. بعضهم كان يرى بأن التمدين قد بدأ يكسو الصحراء منذ سنوات، ولكن عدد من المراقبين بدأوا يتحدثون عن متغيرات في المجتمع.

لنقف هنا عند المقال الذي نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) في ١٦ مارس الماضي لرئيس مجموعة يوروآسيا، وهي مجموعة استشارية للأخطار السياسية، ومؤلف كتاب (منحنى حرف جيه: طريق جديد لفهم لماذا تنشأ الأمم وتسقط) إيان بريمر بعنوان (مملكة تتغير ببطء) جاء فيه:

حين تغفو في رحلة الى السعودية، فإنك تصحو لتجد أن النساء السعوديات اللاتي كنّ يرتدين ملابسهن الغربية خلال المغادرة قد استبدلوها بملابس تقليدية استعداداً للهبوط. ولكن ذلك، كما وجدت في زيارة أخيرة، لا يخبر بحال القصة كاملة.

قبل زيارتي الأخيرة، طلبت من الحكومة المضيفة ترتيب لقاء مع سيدات أعمال سعوديّات. وقد دهشت بسرور بالمصادقة على طلبي على نحو عاجل. بل كنت مأسوراً باللقاء نفسه.

ما أدهشني لم يكن الوضوح، والذكاء، والحماسة التي تحدّثت بها سيدات الأعمال السعوديات، فقد شهدت ذلك من قبل. ولكن الدهشة كانت هي كيف يتبادلن بسهولة وبطريقة غير رسمية وجهات النظر المثيرة في مكان عام في قلب الرياض.

سألت سيدة أعمال سعودية شابّة عن وجهات نظرها حول مناخ التجارة في البلاد. وشأن أغلب المجموعة، بدت مرتاحة في محادثة من شخص لآخر مع رجل لم أشهده من قبل في المملكة.

وكشفت تعليقاتها عن آراء صلبة حول المعايير الإحترافية والحس العابث بالمرح. من بين أشياء

أخرى، تؤكّد بثقة على أنها كانت مرتاحة أكثر من أي وقت مضى في ارتداء الفستان الرسمي لأنها ترتدي الآن بنطالاً أسفل منه.

في واقع الأمر، هناك الكثير يجري تحت السطح في المجتمع السعودية. فمازال الملك عبد الله يدير بلداً محافظاً بعمق. ولكنّ كلا من المجتمع السعودي واقتصاد المملكة يكشفان عن تحوّلات دراماتيكية في السنوات الأربع ونصف الماضية منذ تسلّمه السلطة بصورة رسمية.

ما يلفت هنا أن هناك تغييراً جيلياً جوهرياً في العادات الاجتماعات والمسالك الإقتصادية التي تفصل السعوديين الشباب عن عوائلهم.

دلالات فجوة الأجيال الناشئة تتقاطع مع جوانب عديدة من المجتمع السعودي. وقد رأيت

مازال النظام السعودي شمولياً ومتخشباً، ومجلس الشورى هامشي، والاصلاح السياسي محظور، والمرأة غائبة عن الشورى والمناطق والبلديات

اختلاطاً عاماً بصورة كبيرة بين الشباب في هذه الزيارة بدرجة أكبر وضوحاً قبل زيارتي قبل سنتين، وسمعت أسئلة أكثر منهم حول المعايير الإجتماعية بالنسبة للدول الأخرى (خصوصاً في الأنظمة الأكثر ليبرالية في الخليج).

النظرات إزاء الزواج قد تبدّلت هي الأخرى. في الماضي، العرسان في الزيجات المعدّة غالباً مايلتقوا لأول مرة في اليوم الذي يصبحوا فيه مخطوبين. ثم يعقب ذلك الزفاف على نحو عاجل. أما اليوم، فإن الأزواج الحضريين يلتقون عدّة مرات ـ بحضور العائلة، للتأكد ـ قبل الموافقة على الخطبة، ويكون لديهم مواعيد لقاء غير مقترنة بحضور العائلة قبل الزفاف.

ولكن إنها الفرص التعليمية المتمدّدة بالنسبة لأولئك الشابات الطموحات التي قد تخلق الاختلاف الأكبر. في سبتمبر ٢٠٠٩، فتحت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا أبوابها، بما يسمح للرجال والنساء السعوديين الحضور معاً لأول مرة. ولم يسمح للشرطة الدينية بالتواجد في المجمع. ويسمح للنساء الآن بقيادة السيارة. بالنسبة لغربي، فإن هذه الإصلاحات تبدو قديمة ورجعية. وبالنسبة للسعودية، فإنها تعتبر لافتة.

تحضر النساء الآن الجامعات السعودية بأعداد كبيرة، رغم أن بنات النخبة من المحتمل جداً أن يدرسن في الخارج. وهناك جهد حكومي مكثّف لتحديد تناقص العمال من خلال إدخال المزيد من النساء في قوة العمل ـ وليس فحسب في الأدوار التقليدية كمعلّمات أو ممرضات. ففي هذا العام، سيتخرّج من مدارس القانون السعودية أول دفعة كبيرة من النساء. وهناك عدد مدهش من الشركات التشغيلية السعودية التي تأسست من قبل سيدات أعمال سعوديات قد بدأت بالعمل.

حياة الرجال تتغير هي الأخرى. فالمجتمع السعودي قد غذّى لفترة طويلة إحساساً غير مدعوم من الأهلية، والذي يصم الرجال السعوديين الذين يقبلون بعمل مقترن بوضعية إجتماعية متدنية. فالعمل الحقير كان من نصيب المهاجرين من جنوب آسيا أو زوايا العالم العربي الأقل ثراءً. ولكن بمرور الوقت، خلق ذلك تناقضاً بين الإنفجار السكاني للشباب السعودي وعدد الوظائف التي تدرّبوا على توليّها.

ولسنوات عديدة، فإن الحكومة قامت بتنفيذ أشكال عدّة من سعودة الإقتصاد. وهذه العملية، التي تستهدف خفض اعتماد المملكة على العمال الأجانب، أثبتت بأنها صراع شاق، خصوصاً في الرياض المحافظة جداً، حيث أن العوائل التي لا تملك مالاً كافياً غالباً ما تحصل على معدل أدنى قبل قبول رب البيت بعمل يشعر بأنه أدنى من مقامه. ولهذا السبب فإن ثمة صدمة أن تلحظ شباباً سعوديين يعملون هذه الأيام في مقاهي ستاربكس المحلية.

إصـلاحـات الملك عبد الله طـالـت الاعـلام. فالمعارضة المباشرة للحكومة السعودية تبقى خارج الحدود، ولكن بات شائعاً بدرجة كبيرة أن تقرأ وتسمع انتقادات علنية للسياسات المحافظة في البلاد ـ بل وحتى لأعضاء محددين في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشرطة الدينية للمملكة. مثل هذه التقارير لم تكن لتظهر في الصحف السعودية الأكثر ليبرالية دون مباركة الحكومة.

لايزال هناك أشخاص وجماعات نافذة تعارض بصورة كبيرة كل أشكال اللبرلة. ويبقى السعوديون يعتمدون بدرجة عميقة على البترودولار والعمالة الأجنبية. ولكن من المفيد ملاحظة أن التكنولوجيا والتدريب الإدراي هما من بين الصناعات النامية الأسرع في البلاد. وستواجه الدولة أوقاتاً صعبة لعودة عقارب الساعة للوراء عن هذا الإتجاه ـ ولايبدو أنها تريد ذلك.

ولا تندهش إذا ما ذُكر الملك عبد الله يوماً ما بأنه الرجل الذي جلب بدايات التغيير الحقيقي في المكان الذي هو بحاجة ماسّة إليه. ولا تندهش إذا كانت السيدات السعوديات يصنعن أكثر الفرص الجديدة. (إنتهت المقالة).

حين نعيد قراءة المقالة سنجد واضحاً أن الكاتب لم يتحدث عن تغييرات سياسية، بل هي تغييرات إجتماعية اقتصرت تظهيراتها على المرأة وماطرأ على أوضاعها (اللبس، الدور، التطلعات) من تغييرات. ورغم ذلك، فإن الكاتب أهمل لأسباب غير مفهومة البعد السياسي في موضوع التغييرات الحاصلة في أوضاع المرأة. أن تطالب المرأة بدور، فإن الأمر لم يعد مقتصراً على نشاطات اقتصادية هنا أو هناك أو مشاركة احتفالية في بلدان غربية، وكأنها جزء من ديكور سياسي.

المشكلة أن الدولة ليست قادرة حتى الآن على هضم أن تشارك المرأة في عضوية مجلس الشورى أو مجلسي المناطق والبلديات، ولذلك مازال الحديث يتراوح بين مشروعية مشاركة المرأة وعدم مشاركتها دينياً وسياسياً. ليس علماء الدين المتشدّدين وحدهم من عارض بعنف فكرة الإختلاط، سواء في التعليم أو العمل أو في أي مكان آخر، كما ليسوا وحدهم من عارض مشاركة المرأة السياسية. فقد سبق الأمير نايف وزير الداخلية و حين لعب على وتر العاطفة الدينية والقبلية، وقدّم عبارات تنطوي على إهانة وتحقير لكل من يسمح لزوجته أو أخته بأن تعمل سكرتيرة أو موظفة شركة، ووضع ذلك في إطار الكرامة والغيرة، كما رفض في وقت سابق فكرة مشاركة المرأة في مجلس الشورى واعتبر ذلك غير مطروح ولا حاجة إليه، كما دافع عن تحريم قيادة المرأة للسيارة واعتبره حكم الشرع.

هذه الصورة المتضاربة ليست حاضرة لدى المراقبين أو المراسلين الأجانب الذين يقعون تحت سطوة الصورة الجديدة التي لم يألفوا رؤيتها أو توقّعوا صورة أخرى سمعوا عنها أو شهدوها، وإذا بهم يرون ستاربكس ملتقى إجتماعياً عاماً، وإذا

ليس علماء الدين المتشدّدين وحدهم المعارض للإختلاط في التعليم والعمل، فالأمير نايف عارض عمل المرأة ومشاركتها السياسية وقيادتها السيارة

بهم يجرون أحاديث مع سيدات أعمال في مؤتمرات اقتصادية إقليمية ودولية، أو يتحدّثون مع نساء غير منقّبات وربما يتقنّ اللغة الإنجليزية وباللهجة الأميركية..

هذه الصورة التي أراد تسويقها آل سعود، وليس غياب المشاركة السياسية، والتمثيل المتكافىء لكل القوى الاجتماعية والفئات السياسية، ولا النظام القضائي الفاسد، ولا الجهاز البيروقراطي المتعفّن، ولا السرقات الفلكية في الصفقات العسكرية، ولا الخدمات الصحية الرديئة للغاية، إلى جانب قائمة من الفجائع التي تختفي من الصورة الجديدة التي تسرق أنظار القادمين من الخارج.

ترشيح المرأة للبلديات محل نظر!!

عبدالحميد قدس

نصف مشلول، متخلّف، ونصف منتخب..هذه مواصفات المجالس البلدية منذ نشأتها الاولى في هذا البلد العام ٢٠٠٥، فهي نصف مشلولة لأنها مجالس ذكورية، لا حظ ولا نصيب فيها للنساء، ولذلك حرمت المرأة من الترشّح والإنتخاب، ولو كان هناك صور أخرى للحرمان لطالتها إجراءات (سيدي ومولاي..). وهي متخلّفة، لأن كل النشاطات الإصلاحية طيلة عقد ونصف (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥) مصمّمة لمطالبة الدولة بإجراءات إصلاحات سياسية جوهرية تبدأ بإقرار دستور شامل وواضح يحدد الحقوق والواجبات للمحكوم والحاكم، ويرسم آلية تعيين نواب الشعب عبر الإنتخابات الحرّة النزيهة والمباشرة التي تفرز برلماناً شعبياً يمارس دور السلطة التشريعية والرقابية على أداء السلطة التنفيذية، ويحد من تغوّلها، ويؤكّد على استقلالية القضاء ونزاهته في تطبيق القوانين.

ولكن ما جرى بعد ذلك كان أدنى بكثير من مطالب وتوقّعات الإصلاحيين، فتمّ اختزال مطلب البرلمان المنتخب والنزيه بمجلس بلدي نصفه منتخب ونصفه الآخر معيّن من قبل الملك، ولا تحضره النساء ولا تشارك في صنعه، ولسان الحال: طلبنا جزوراً فأعطونا عصفوراً. ورغم ذلك، فإن حتى هذا العصفور كان عصيّاً على القبول. فقد فُرض على المجالس البلدية أن يأتي نصف أعضائها من الذكور بالإنتخاب ونصفها الآخر بالتعيين.

هذه المجالس التي بقيت لعام واحد وهي تعيش صراعاً في الهوية والمكان، فأكثر المجالس بقي يطرح السؤال عن هويته هل هي من اختصاصات وزارة الشؤون البلدية والقروية أم وزارة الداخلية، وبالتزامن معه طرح سؤال المكان، فلم تخصص أماكن محدّدة لهذه المجالس بل بقيت متطفلّة على مباني الأمانات والمحافظات. أما الموضوعات فقد خضعت المجالس الى قاعدة (إنت وشطارتك)، فبإمكان أعضاء المجالس البقاء في بيوتهم والإحتفاظ بمرتب شهري ثابت، أو خوض (المعارك) مع الوزارات المعنية للحصول على مخصصات للمحافظات التي ينتمي لها الأعضاء، فما تحصل عليه محافظة ما لا تحصل عليه الأخرى، وذلك راجع للمشاطرة وليس لدراسات جدوى أو الحقوق.

على أية حال، فإن المجالس التي لم تنتعش في دورتها الأولى اليتيمة سوى عامين، حيث كان التناوب على الرئاسة والحضور المنتظم للأعضاء، في بعض المجالس على الأقل، أجهضت في السنة الأخيرة، حين بدأ الحديث عن تأجيل الانتخابات البلدية لعامين آخرين بحجة النظر وتطوير التشريعات وآليات عمل المجالس (ماورد في قرار التأجيل تعمّد أن يترك الباب واسعاً أمام تفسير نص التأجيل الوارد في القرار).

فيما يبدو، أن تأجيل الانتخابات البلدية لعامين آخرين لم يوقف الوتيرة المتصاعدة لتوقّعات الناس. ورغم الفاصلة بين تطلعات السكّان والحكومة تزداد اتساعاً وعمقاً، فإن العناصر التي تدخل الى حلبة التجاذب بين المجتمع والسلطة هو ما يجعل الأمور أشد تعقيداً ولكنه يحمل بشارة أمل أيضاً بتكاثف الغيوم في منطقة واحدة والتي قد تهطل غيثاً.

الجدل حول مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة، بدأ بوتيرة متسارعة في الشهرين الماضيين، مع بدء الكلام عن احتمال إجراء انتخابات بلدية العام القادم. في ١٩ مارس الماضي، نقل مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في جدة ياسر باعامر ما يدور من مناقشات حول طلب تقدّمت بها الحكومة الى وزارة الشؤون البلدية والقروية في السعودية لمناقشة إشراك المرأة في انتخابات المجالس البلدية المقرر عقدها في ٢٠١١ بشكل سري، والذي أثار جدلاً واسعاً على عدة أصعدة.

واعتبر العديد من المختصين والمختصات بحقوق المرأة السعودية القرار الحكومي بمثابة جس نبض لـ(الإسلاميين المحافظين) الذين يسيطرون على ٣٦ مجلساً بلدياً في السعودية بعد نجاحهم الساحق في أول انتخابات تجرى في السعودية عام ٢٠٠٥. حيث أكّدت سارة الخثلان وهي مستشارة في شؤون المجالس البلدية السعودية عدم وجود مخالفات شرعية في مشاركة المرأة السعودية مرشحة وناخبة في انتخابات المجالس البلدية القادمة.

وعبّرت الخثلان لـ (لجزيرة نت) عن اقتناعها بأنه (لا يمكن تجاوز) مشاركة المرأة في تلك الإنتخابات، مؤكّدة أن الأمر يحتاج إلى قرار رسمي من القيادة السياسية العليا ينهي هذا الجدل، معتبرة أن سيطرة الأعراف والتقاليد تعد العائق الأكبر لولوج المرأة تلك الإنتخابات. واتّهمت الخثلان بعض السلطات الدينية والمختصة بممارسة إزدواجية مع المرأة، حيث أجازت هذه السلطات للمرأة الترشح والتصويت في انتخابات الغرف التجارية الصناعية، بينما تعارض ترشحها لانتخابات المجالس البلدية.

من جانبها إعتبرت مراقبة فضّلت عدم الكشف عن هويتها، أن السبب وراء المناقشة السرية هو عدم حسم القرار السياسي على مستوى القيادة السعودية، مشيرة لتصريحات للنائب الثاني للعاهل السعودي ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، أعلن فيها أن السعودية تدرس إمكانية مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية المقبلة ترشحًا وانتخابًا، قبل أن يعود في مارس/آذار ٢٠٠٩ ليقول إن بلاده لا تحتاج إلى تمثيل للمرأة في مجلس الشورى، وإنه ليس هناك ضرورة لدخول المرأة السعودية لأي انتخابات.



هذا في الكويت وليس في السعودية!

بدورها اتهمت الدكتورة سهيلة زين العابدين الداعية الإسلامية وعضو الجمعية السعودية لحقوق الإنسان بعض علماء الدين بأنهم يخضعون النصوص القرآنية والنبوية للأهواء والتقاليد، مضيفة (أنهم يعارضون أي مطلب شرعي للمرأة، ويغالون في تطبيق قاعدة سد الذرائع على المرأة).

ولم يعارض الداعية الإسلامي الدكتور علي بادحدح حق المرأة بالتصويت، مؤكداً عدم وجود حظر شرعي في ذلك، وقال (حق التصويت للمرأة سيكون إيجابيًا، حيث ستحرص على انتخاب من يحافظ على مصالحها الإجتماعية وكيان الأسرة)، إلا أنه اعتبر أن مسألة جواز ترشحها، تتعلق بنوع الإنتخابات التي ستخوضها، دون إبداء تفاصيل أخرى.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد اعتبرت في تقريرها الصادر في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ عدم السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات (ترشحاً وانتخاباً)، مخالفة صريحة لبعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السعودية. وأوصت الجمعية بإصدار نظام خاص بالإنتخابات يحدّد شروط الترشيح والإنتخاب بما يكفل المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة.

لكن الشيخ عبد الله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء ومستشار العاهل السعودي، رفض وجهة النظر التي تقول إن المرأة السعودية بحاجة إلى قرار سياسي لنيل ما يسمى حقوقها الانتخابية، مشددا على أن الأمر يتعلق بالشرع.

وأكد أن القرار السياسي ظل وسيظل دائماً في خدمة القرار الشرعي الإسلامي، وانتقد من يقول إن المؤسسة الدينية تقف عائقا أمام نيل للمرأة لحقوقها، ووصف من يقولون بأن حقوق المرأة في السعودية مهضومة بأنهم تغريبيون يريدون تغريب المرأة عن دينها وأصالتها.

من العريفي الى النجيمي

مشايخ الغفلة حين يتحدثون

محمد السباعي

يقول الكاتب محمد علي المحمود بأن رموز التطرف السلفي يصيبهم المرض إن لم يتحدثوا. وبالتالي فإن صراخهم في الإعلام وعلى منابر المساجد يحوي قدراً من العلاج النفسي لهم.

ولكن الجذر الذي يدفع بهؤلاء المرضى الى الصراخ والشتم والتكفير ليس فقط ما ذكره المحمود من أنهم وجدوا تغيّراً حاداً في الرأي العام ضدّ أفكارهم؛ بل وأيضاً لأن أكثرهم تعميه الأضواء. فحتى لا يصاب بالخمول، لا بدّ وأن يفجّر مفرقعة تبقيه طافياً على السطح.

والأعجب في كل هذا، أن ما يفتى به، وما يتحدث عنه من قبل هؤلاء المشايخ ـ الذين يسميهم عامّة الناس بمشايخ الغفلة ـ أنه مصادم للذوق العام، وللفطرة السليمة، وللعلم، ولقناعات الناس العامّة، ومع هذا فإنهم لا يخجلون إن كذبوا، ولا يرتدعون عن التأليف والإختلاق تجاه من خالفهم.

محمد العريفي، يخرج من حفرة ليسقط في دحديرة كما يقال.

لم يردعه تدينه من الزعم بأن المئات أسلموا على يديه في ظرف أيام. لم يردعه من الكذب واتهام إمام الزيدية الحوثي بأنه ادعى المهدية والنبوة أيضاً!، لم يردعه من تفسيق علماء آخرين وتكفيرهم. وما أن انهالت عليه الإنتقادات حتى خرج ليحرر القدس علينا، ببرنامج وعدنا بأن يبث من القدس!

قيل له ما هكذا التحرير. والسفر الى القدس وهي تحت الإحتلال جريمة. ولكنه أراد أن يوصل رسالة الإسلام من هناك! هكذا بكل غباء. وتصيد الإسرائيلي الأمر، فأعلن ناطق باسم الخارجية الاسرائيلية بأن القنصليات الاسرائيلية ستمنح العريفي فيزا للدخول إن تقدم بطلب بذلك!

تراجع العريفي خطوة، ليكذب كذبة كبيرة. قال بأنه سيبث برنامج التحرير العظيم من عمّان، بحيث تكون القدس خلفية المشهد، مشهد صورته التلفازية! كما قال. ولكن أين هي القدس وأين هي عمّان؟ إنها تصل الى نحو ٩٠ كيلومتراً، فكيف يظهر الأقصى في برنامج التحرير العريفي؟!

في كل يوم تأتينا فاجعة من مشايخ الغفلة هؤلاء! بالأمس كانت الفتوى العجيبة ضد المسكين (ميكي ماوس) وضد الورود الحمراء، وضد إهداء الورود للمرضى!

وكانت هناك فتوى تحريم الدعاء لحزب الله أثناء حرب تموز.

وكانت هناك فتوى تكفير من قال بالإختلاط، فأثارت علماء الأزهر وغيرهم.

وبالأمس القريب أفتى أحدهم بهدم الحرم المكي الشريف.

وأفتى آخر بكفر الليبراليين والحداثيين، حسب تصنيف المفتي، وليس حسب تصنيف الشخص لنفسه!

وجاءنا النجيمي في خطبة مشهورة يحذر فيها من



العريفي — النجيمي

الإختلاط مع النساء ويشيد بمن يكفر المختلطين.

وإذا به بعد برهة يجلس في الكويت الى العشرات منهن كذكر وحيد، أو كديك بين دجاجات!

قيل له يا شيخ هذا ما كانت تحذّر منه!

قال هذا غير!

وأنه جلس الى قواعد من النساء!! وأن لديه شعبيّة (ما شاء الله)!

فكانت فضيحة تلفزيونية له ولأمثاله المتطرفين، الذين خنقتهم فتاواهم أنفسهم!

البحث عن النجومية قاتل لمشايخ الوهابية.

وهو قاتل للحكومة التي تدعمهم.

ففي الماضي كانت تلك الفتاوى مطوية في الكتب، أما اليوم في عصر العولمة فيتناقلها الإعلام في ساعتها، ما سبب مشاكل للحكومة التي كانت تدعمهم قبل أن يفلت الزمام والضبط، فتورطت في مشاكل سياسية مع دول عديدة بسبب تلك الفتاوى التي تمثل روح الوهابية العمياء.

يبدو للمراقب بأن مشايخ الوهابية يحفرون قبورهم بأيديهم، ويدفنون أنفسهم في الرمال في وقت يظنّون فيه أنهم يرتفعون الى عنان السماء.

لا يزيدهم الظهور في قنوات التدين الوهابي إلا عزلة وسخرية من الرأي العام المحلي قبل العربي والإسلامي والعالمي.

لا أحد يلفّ حبل المشنقة على الفكر الوهابي إلا الوهابيون أنفسهم.

هم يعتقدون بأن أفكارهم وآراءهم تمثل كنوزاً من العلم والمعرفة في كل المجالات السياسية والشرعية، لم يسبقهم اليها أحد، ولم يهتد اليها غيرهم، وبالتالي وبغريزة المعتدّ برأيه، الجاهل بما حوله وبالعالم وبالعلم، يريد أن يبشر بما يعرف، فيهرف ويخرف وينشر المزيد من الجهالات والفتاوى، فتدور عليه الدائرة.

لقد ادّعى الوهابيون العلم في كل أمر، ولم يبقوا لهم صديقاً، فهذا فاسق، وذاك كافر، وغيره مشرك ضال، وهكذا. لقد وضعوا أنفسهم في مكان أعلى بكثير من مقامهم، وحين تحدثوا فإنما تحدثوا كجهلة في مجمل المواضيع التي طرقوها، وجاءت فتاواهم وتصريحاتهم وآروهم السياسية الغريبة، وأفكارهم الشاذّة وأطروحاتهم الجنونية، لتكشف عن سطحيتهم.

يجب أن يفسح المجال أكثر لمشايخ الغفلة ليتحدثوا الى الإعلام الذي لهم أو الذي لغيرهم.

فهذه أفضل وسيلة لفضحهم وإسقاط استبدادهم ومن يقف وراءهم من آل سعود.




ضاحي خلفان: لماذا يكرهه آل سعود؟



إيلاف: بوق لمن؟


فندي: قلم في الحرب السعودية

دفاعاً عن (الموساد)

الإعلام السعودي يشنّ حرباً على دبي

يحي مفتي

منذ ما يربو عن عام والمعركة الإعلامية بين الرياض ودبي تسلك درباً وعراً، وتأخذ وتيرة متصاعدة، بدأت بوادرها في وخزات دبلوماسية وتجارية متبادلة، حيث شعر الدبلوماسيون الإماراتيون وخصوصاً القادمين من إمارة دبي بأنهم يخضعون لمعاملة جافة وازدرائية أحياناً من الجهاز الدبلوماسي السعودي في الرياض، في المقابل أوقفت حكومة دبي شحنات تجارية الى السعودية عبر الحدود البريّة من بينها مفرقعات بمناسبة اليوم الوطني في السعودية، وكذلك شحنات من قناني الخمر المخصّصة لحساب أحد الأمراء (ذكرت بعض المصادر بأنه حاكم المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد).

هذان المثالان يظهران نتوءً نافراً من أزمة عميقة في علاقات الجانبين، وهي مرشّحة لأن تأخذ أبعاداً أخرى إذا ما تمسّكت إمارة دبي بموقعها من قضية البنك المركزي الخليجي، ومنح السعودية دور أكبر في ملفات الخليج بما في ذلك العملة الخليجية التي عارضت دولة الإمارات الدخول فيها كرد فعل على نزعة الهيمنة السعودية.

ومنذ أن بدأت ترشح معطيات عن أزمة مالية في دبي قبل أكثر من عام، كان هناك في الاعلام السعودي من ترصّد مثل هذه المناسبة ليفرغ شحنة الغضب الكامن بنكهة شماتة بارزة، إلى درجة أن المراقب للتقارير الصحافية التي تنشرها بعض الصحف السعودية عن الأزمة المالية في دبي وكأنها أقرب الى تمنيات (wishful thinking) منها إلى تغطية صحافية محايدة. في ديسمبر الماضي (٢٠٠٩) تحدّثت إحدى الصحف عن تقديرات لخسائر الاستثمارات السعودية في دبي خلال شهر واحد ما بين ٣ مليارات الى ٥ مليارات ريال سعودي، على أساس أن خسائر بورصة دبي بلغت ٩ مليارات في يوم الافتتاح للبورصة بعد عيد الأضحى المبارك، وأن أسعار العقارات فقدت ٥٠ بالمائة من قيمتها السوقية. وكان التقرير يركّز على ثلاث قطاعات حيوية (مالية وعقارية وصناعية)، بل هناك من بشّر من رجال الأعمال السعوديين بأن فترة من الإفلاس باتت وشيكة بالنسبة لمشروعات مملوكة لمستثمرين سعوديين.

في تقرير صحيفة (الإقتصادية)، كانت هناك رسالة واضحة منذ بداية التقرير إلى أن انتعاشاً ستشهده البنوك الإسلامية في البحرين وقطر والسعودية كرد فعل على ما أسمته الصحيفة (فرار المستثمرين من دبي المثقلة بالديون..)، ثم يبعث التقرير إشارة هلع تفيد بأن دبي باتت عاجزة عن تسوية جبل من الديون التي تعاني منه، الأمر الذي يدفع القدر الأكبر من الأموال والمهارات للهجرة الى هذه الدول. بل كان ثمة تركيز على أن السعودية (ستقود

الموجة المقبلة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي في الخليج)، وهنا نستحضر المعركة الدائرة بين دبي والرياض في قضية البنك المركزي الخليجي التي تصرّ السعودية على أن يكون مركزه الرياض وليس دبي، بالرغم من أن كثيراً من رجال الأعمال السعوديين كانوا قد عبّروا في العام ٢٠٠٥ عن ترجيحهم لخيار دبي بسبب التسهيلات القانونية والإدارية التي تمنحها سلطات الإمارة في مقابل الإجراءات المعقّدة التي يعاني منها رجال الأعمال السعوديين لناحية استكمال الاجراءات الرسمية قبل بدء مشاريع الإستثمار، وقد كتبوا رسالة الى ولي العهد (الملك الحالي) عبد الله يشكون فيها بأن إجراءات انشاء الشركات يستغرق مدداً طويلة، بالمقارنة مع التسهيلات التي يحصلون عليها في دبي..

وفيما كان الكلام عن أزمة دبي المالية والعقارية يحتّل مساحة كبيرة في الجدل اليومي على صفحات الجرائد التقليدية والإلكترونية، تفجّرت قضية أخرى ذات طابع شخصي، حيث بدأ موقع (إيلاف) الذي يشرف عليه الصحافي المقرّب من آل فهد عثمان العمير، حملة مكثّفة ضد رئيس شرطة دبي ضاحي خلفان. الحملة بدأت في ميدان الشعر ثم انتقلت الى ميادين أخرى وصولاً الى قضية اغتيال القائد في حركة حماس محمود المبحوح.

على صعيد حرب القصائد التي اندلعت بين السعوديين والإماراتيين، سلكت بعض القصائد خطاً انفعالياً حين شنّ أحد الشعراء السعوديين هجوماً ضد شيوخ إمارة دبي ووصف الإماراتيين بأنهم يعتاشون على (تجارة الدعارة). وقام موقع (إيلاف) بحشد كل ما يرصده من تقارير ومقالات لإحضارها في معركته ضد دبي، ومنها ما نقله الموقع عن هروب آلاف المقيمين من دبي وترك سياراتهم في مطار دبي (نحو ثلاثة آلاف سيارة)، والذي نظر إليه المسؤولون الإماراتيون على أنه عملية تهويل متعمّدة بهدف ضرب الإقتصاد الإماراتي، وأن ذلك يعكس توجّهاً لدى الحكومة السعودية في محاولة لابتزاز دبي والضغط عليها في موضوع المصرف المركزي الخليجي الذي تسعى الرياض لاحتضانه.

هذه الحملة دفعت مدير شرطة دبي الى عقد مؤتمر صحافي للرد على (إيلاف) التي وصفها (كالحمار يحمل أسفاراً)، ونفى ما نقلته إيلاف عن عدد السيارات التي تركها أصحابها في مطار دبي، وقال بأنها لا تزيد عن إحدى عشر سيارة بسبب عدم تسديدهم لأقساطها. الشاعر السعودي الذي نال من ولي عهد دبي تم طرده منها، فيما تولى مدير شرطة الإمارة ضاحي خلفان الرد على حملات (إيلاف) حيث طرد مندوبها من دبي، على خلفية نشر شائعات وتشويه سمعة شيوخ الإمارة. وصف خلفان ما تنشره (إيلاف) بأنها حملة كاذبة تستهدف سمعتها، وأنه (لم يقرر الرد إلا بعد أن طفح الكيل، وبات من الضروري وضع حد لمروّجيها، وخصوصاً هؤلاء الذين يعيشون في دبي ولديهم القدرة على التواصل معنا ومعرفة الحقائق).

كان يمكن أن تطوى القضية سريعاً، خصوصاً بعد قمة الكويت في ديسمبر الماضي بعد لقاء قادة دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تمسّك آل سعود بموقفهم من قضية المصرف المركزي الخليجي أبقى على جذوة الحملة الإعلامية ضد إمارة دبي. وجاء اغتيال القائد في حركة حماس محمود المبحوح في دبي في ١٩ يناير الماضي، على أيد مجموعة تابعة لجهاز الموساد الإسرائيلي ليمنح الاعلام السعودي مادة جديدة للتهكّم ومواصلة حملته

> **تمسّك آل سعود بموقفهم من قضية المصرف المركزي الخليجي أبقى على جذوة الحملة الإعلامية ضد إمارة دبي حتى بعد المنجز الأمني في اغتيال المبحوح**

الاعلامية ضد دبي رغم ما كشفه مدير شرطة دبي ضاحي خلفان من تفاصيل العملية بالصور والوثائق والتي أحدث موجات هائلة من ردود الفعل الدولية، واعتبر الكشف بأنه بمثابة منجز أمني فريد حقّقته شرطة دبي في عملية بالغة التعقيد.

(إيلاف).. معركة ضد ضاحي خلفان

بالنسبة للإعلام السعودي، لم ينل المنجز الأمني الإماراتي ترحيباً، بل جرى التعامل معه بقدر كبير من السخرية والتهكّم بل والتشويه. فقد خصّص موقع (إيلاف) بدءً من ١٠ مارس ملفاً مؤلفاً من ثلاث حلقات مبنيّة على ما وصفته (معلومات حصرية على درجة عالية من الخطورة استقتها من مصادر خليجية وأميركية وإسرائيلية، تقلب صورة اغتيال محمود المبحوح رأساً على قب). ما توفّر لـ (خزنة إيلاف من مصادر خليجية متعدّدة وإسرائيلية شبه متعدّدة وأميركية لا حصر لها) تنفي رواية ضاحي خلفان، حسب زعم الموقع السعودي، يكشف فيها (أهدافًا أخرى دفعت الاستخبارات الاسرائيليّة إلى التحرّك). تنقل (إيلاف) عن مصادر إسرائيلية مقرّبة من الموساد (وكأنها تنقل عن رئيس الموساد مائير داغان شخصياً) بأن (الهدف من العملية يتجاوز تصفية المبحوح..بل هو جزء من هدف أكبر) ماهو يا ترى هذا الهدف الذي يكشف عنه موقع (إيلاف) ولا يعرفه سواه، وبطبيعة الحال المصدر الإسرائيلي المقرّب من الموساد؟. تقول مصادر (إيلاف) الاسرائيلية بأن (إسرائيل قصدت من تلك العمليّة توجيه الإنذار الأول ليس لدبي وحدها، بل لعموم الخليج من أدنى البحر الأحمر إلى أسفل الخليج حيث عجمان). ومالسبب؟ تنقل (إيلاف) عن مصادرها الإسرائيلية أن الهدف هو (لجم أي محاولة لدعم أعداء الدولة الهرتزيليّة، الذين حددتهم الأعين الراصدة بحماس وإيران وحزب الله، سواء من حيث الدعم العسكري أو التهريب غير المشروع).

لم يكن هذا التضخيم لدور جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) عفوياً، وكأنه يريد تجاوز فشل هذا الجهاز الذي تحدّثت عنه الصحف الإسرائيلية بتهكم بالغ، واعتبرته متخلّفاً ويخوض معارك بأسلحة بدائية لم تعد صالحة في عالم تكنولوجيا معقّدة، بل إن الموقع السعودي تلبّس دوراً مشبوهاً وأصبح (إسرائيلياً أكثر من الجيل الأول من الصهاينة)، حين سعى إلى تحويل الفشل الأمني الاسرائيلي الى نجاح باهر، عبر وضع العملية في سياق مخطط أمني واسع النطاق، وأنه يحمل رسائل متعدّدة، وكأن الإسرائيلي بات صاحب الحل والعقد في المنطقة، إن لم يكن العالم.

لنقرأ ما يقوله الموقع السعودي (إيلاف) وكل ذلك نقلاً عن مصادر إسرائيلية مقرّبة من جهاز (الموساد): (أن أجهزة التجسس الإسرائيلية رصدت حصول حالات تهريب أسلحة إلى إيران عبر بعض الموانىء الخليجية تحت غطاء شركات أدوية مملوكة لنافذين خليجيين)، وأن المصادر الإسرائيلية ذاتها أخبرت (إيلاف) أيضاً بأن (أجهزة الرصد الإسرائيلي قد تمكّنت عبر الأقمار الصناعية من اصطياد وتحديد عمليّات التهريب والتي تحتوي على مواد تعتبرها الدولة الصهيونية خطاً أحمر بالنسبة إلى أمنها).وأن المبحوح هو أحد المصادر التي كانت تنوي تسهيل تلك العمليات. يخلص موقع

(إيلاف) بنقل رسالة الموساد الإسرائيلي بأن عملية اغتيال المبحوح هي مجرّد (الإنذار الأول.. وأنها لن تتردد في الضرب مجدداً وبقوة أكبر إذا لم يؤت الإنذار الأول مفعوله في وقف هذه العمليات). هل يحتاج الإسرائيليون الى أكثر من مثل هذا الموقع وشقيقاته في الإعلام السعودي كيما يوصل رسائله إلى العالم العربي؟!

على الجانب الأميركي، ينقل موقع (إيلاف) عن مصادره الأميركية هذه المرة بأن الرسالة الإسرائيلية من الضربة الأولى، دفعت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون بالإتصال سريعاً بمسؤول رفيع المستوى في الإمارات لحثّه على تهدئة الموقف وتجنيب التصعيد الإعلامي في الكشف عن تفاصيل التحقيقات التي تجري بحثاً عن قتلة المبحوح (والتي دفعت بالقضيَّة إلى واجهة الاهتمام في وسائل الإعلام المحليَّة والدوليَّة طوال الأسابيع السبعة الماضية).

ما يذكره موقع (إيلاف) هنا عن المصادر الأميركية يعكس موقفها وموقف الكبار الذين يموّلونها، وكأن قضية كشف فضيحة الضلوع الإسرائيلي في اغتيال المبحوح قد سدّد ضربة للسعودية أكثر من المنفّذين المباشرين، وهذا قد يفسّر، جزئياً على الأقل، صمت آل سعود عن العملية، فلم يستنكروا انتهاك الصهاينة سيادة دولة عربية عضو في مجلس التعاون الخليجي.

لنقرأ التعليق اللافت في موقع (إيلاف) على كشف إيلاف تفاصيل عملية الاغتيال (من الثابت أنَّ الامارات بمجملها أدركت حساسيَّة الموقف، واستخلصت من الرسالة الأميركيَّة صعوبة المضي في التصعيد الذي لا يخدم أحدًا، ولا يتوافق مع طبيعة الخليج الذي لا يريد أن يكون لا حماسيًا ولا نجاديًا ولا نصريًا بل يكفيه أن يدع مكارم الغوغائيَّة لدعاتها، وما أكثرهم).

أليس ما يستوجب هذا المقطع سؤالاً كبيراً بل استنكاراً لما بلغه الخطاب الإعلامي السعودي من وقاحة غير مسبوقة. هل ساء السعوديين افتضاح عملية الاغتيال، فساقهم إلى (خلط الأوراق) وإطلاق النار على الضحايا، بدلاً من إدانة الاغتيال، التي لم تصدر عن أي من مسؤول سعودي (وإن مجهول الهوية).

في الحلقة الثالثة من الملف، تحدّث (إيلاف) عن استعراض بهلواني للإستخبارات الإسرائيلية في سياق الكلام عن (جدل في الخليج حول مواقف ضاحي خلفان) الذي نال من تهكّمات الموقع ما يبعث الإرتياب في ملف يكاد يختصر الهدف منه في الدفاع عن (الموساد) وتضخيم دورها.

وبينما تحاول (إيلاف) التقليل من شأن التحقيقات على أساس الأبعاد المستقبلية التي تختفي وراء عملية الاغتيال وتصرّ على تجاوز المعلن (والذي يركّز فقط على الجهة المتورّطة من دون الأخذ في الاعتبار الدوافع خلف العمليَّة)، وكأنها تعمد الى (تسخيف) ما كشف عنه ضاحي خلفان، في مقابل الإعلاء من شأن (الموساد) خصوصاً حين تقول بأن (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي أراد التدليل على أنَّ يد تل أبيب طويلة وتستطيع الوصول الى أيّ بقعة في العالم العربي في أيِّ وقت تشاء من دون أن يعترض طريقها معترض). أليس ذلك ما يدعو للتوقّف حقاً؟! لا يقف الأمر عند هذا الحد، بل قالت (إيلاف) بأن عملية الإغتيال (تحمل رسالة إلى دول الخليج مفادها أنَّها ليست بمأمن من يد الموساد، وخصوصًا منها البلدان التي تدعم ما تعتبره إسرائيل إرهابًا ضدَّها من جانب حزب الله أو حماس عن طريق الدعم المالي). وأخيراً فإن لإيران نصيباً من (اكتشافات) موقع (إيلاف) في عملية الاغتيال، على أساس أن إثنين من حملة جوازات السفر الإسترالية غادروا دبي عن طريق إيران.

تسوق (إيلاف) هذه الاحتمالات على أنها اختراقات صحافية، ولكنها، في واقع الأمر، تعكس سياسة الموقع، بل سياسة آل سعود، وقد ينبيء ذلك عن مدى التنسيق السعودي الإسرائيلي. وقد تنظر السعودية الى تحقيقات دبي في عملية الاغتيال بأنه رسالة الى السعودية أكثر منها الى الدولة العبرية.

(الشرق الأوسط).. ماكنة فتن

لم يكد يغلق ملف (إيلاف) حتى بدأت جريدة (الشرق الأوسط) الجولة الثانية من الحملة على دبي وعلى مدير شرطتها ضاحي خلفان، فأوعزت الى أحد كتّابها مأمون فندي، الشخصية المثيرة للجدل بحكم علاقاته المتداخلة مع شخصيات في العائلة المالكة، كيما ينغمس في المعركة السعودية ضد الإمارات. كتب فندي مقالاً في ١١ مارس الماضي بعنوان (يتجسسون علينا بفلوسنا!) افتتحه بتوجيه نقد عام للعرب الذين انبهروا (بما رأوه من تفاصيل دقيقة على الشاشات في العملية التي كشفت عنها شرطة دبي بخصوص اغتيال القائد العملياتي في حركة حماس السيد محمود المبحوح وحجم التفاصيل التي عرضتها الشاشات العربية مراراً وتكراراً). وعلى طريقة (إيلاف)، قلّل فندي من شأن النظام الأمني في دبي في كشف العملية، ووهب الإنجاز إلى (الشركات الأمنية العالمية). وأن العملية، أي عملية الكشف، ما هي سوى، حسب فندي (إعلان كبير للشركة التي تدير مثل هذا النظام الأمني التصويري الدقيق، بهدف بيع هذا النظام إلى دول عربية أخرى). لا ندري هل هذا التحليل يستبطن تواطوءاً بين الموساد والنظام الأمني في دبي والشركات الأمنية من أجل تسويق نظام أمني دقيق، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تقليلاً من شأن الإكتشاف الأمني الإماراتي؟ ولماذا لم يجر الحديث عن اخفاقات مثلاً في عملية اغتيال القائد الشيشاني قبل ذلك، أو حتى مقتل سوزان تميم، حيث لم تظهر الشركات الأمنية العالمية براعتها من أجل تسويق نظامها الأمني، أم سيخبرنا فندي بأن هذا النظام جرى نصبه مؤخراً، فيما لا مصادر مهما كانت تخبرنا بذلك.

مضى فندي في التركيز على (الشركات الأمنية العالمية)، وحذّر العرب من شراء هذا النظام الدقيق!، واختصر العملية برمتها في (تسويق أجهزة التصوير)، مشكّكاً في (كفاءة) دولة الإمارات أن تقوم بذلك الكشف. أغرق فندي في تفاصيل تقنية خاصة بالنظام الأمني بدءً من أجهزة التصوير ومروراً بالصيانة وإصلاح الأعطال، وتحليل المعلومات ولمصلحة من. هل بدا فندي شديد الحرص هذه المرة على الأمن العربي، حتى صار يطلق تحذيراته للعرب للحيلولة دون الوقوع في مصيدة إسرائيلية كامنة عبر شراء نظام أمني يتم تصنيع جزء كبير من برامجه (في حيفا) بالدولة العبرية، وتجمع في أماكن مختلفة في أميركا وأوروبا والهند، حتى لا تكتشف حقيقة الأمر حسب زعمه. وسنصدّق ذلك منه لو أجابنا عن السبب الذي يدفع الموساد للوقوع في المطب الذي أرادت أن تنصبه لنفسها حتى أدى ذلك إلى تصدّع علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين، وآخرها طرد دبلوماسي إسرائيلي من لندن في ٢٣ مارس بعد ثبوت تزوير جوازات بريطانية من قبل هذا الدبلوماسي. هل يعقل أن يحدث ذلك، وقد تشوّهت صورة الكيان العبري بفعل ما أحدثته الدلائل الدامغة بضلوع الموساد في عملية الاغتيال؟ أكل ذلك يتم فقط من أجل تسويق نظام أمني؟!

ما يلفت في رواية فندي أنها تذكّر بين مقطع وآخر بأن العملية ليست انجازاً أمنياً، بل ينزع تدريجاً إلى تقديمه كأنه شيء تافه لا قيمة له، يقول ساخراً (السذّج بيننا يظنون أن العملية التي حدثت في دبي هي من اختراع وتصميم قادة شرطة دبي)، ويضع ذلك في إطار مؤامراتي تجده غائباً في كتابات فندي الأخرى التي تنضح واقعية حد التعري، فهو ينظر هذه المرة الى العملية باعتبارها (طعماً).. ممن

ولمن؟!

وحتى يضيّع خيوط الرواية، ينقلنا الى عالم آخر، صفقات التسلّح والطائرات التجسسية، وكيف تقوم الشركات الأميركية والأوروبية بنزع بعض الأجهزة الحساسة أو عالية التقنية من الطائرات التي تبيعها الى الدول العربية. حتى الآن لا نفهم الربط بين عملية كشف اغتيال المبحوح بهذه النقطة، ولكن لنفترض جدلاً بأن كلامه عقلاني، وفارط في الواقعية، بالرغم من أن لا كتابات له سابقة حول ما يجري على صفقات التسلح السعودية، وماهي الأجهزة المحظور بيعها للحكومة السعودية ولو من باب نقد الشركات الغربية، وليس شيئاً آخر مثل الرشى الفلكية التي يحصل عليها الأمـراء، أو الوظيفة السياسية لصفقات التسلح. يصرّ فندي على أن النقطة الرئيسية في عملية اكتشاف الاغتيال في دبي هي عبء على العرب؟ حسناً لقد تحرّك عرق عربي بعد سبات في المحضن السعودي، فماهو هذا العبء هو (تعميم هذا النوع من الأجهزة الأمنية في العالم العربي، بحيث تكون كل شاردة وواردة في العالم العربي تحت أعين مصمم هذه الأجهزة والـ«سوفت وير» تتشارك فيه شركات ودول). ماشاء الله، لقد كسب المناضلون العرب عضواً جديداً، فهاهو مأمون فندي يتمرّد على عالمه، ويتحدث بلغة المناضلين والحريصين على الأمن العربي، الذي حضر فجأة في هذه المناسبة بغير موعد، وصار يتحف العرب بأفكار في الأمن القومي، ويبلغ العرب رسالة بأن لا ينفقوا أموالهم بالتجسس عليهم من جيوبهم.

مقاربة فاجعة تلك التي يقدّمها فندي وكأنه مشفق على ما أصاب جهاز الموساد الإسرائيلي من بلاء في دبي، فأراد أن يسدي نصيحة في غير محلّها، وكأنه يهدي العرب إلى أمنهم القومي. فيما حقيقة الأمر، أن القضية مرتبطة أصلاً وفصلاً بمعركة السعودية مع الإمارات ومع مدير شرطة دبي ضاحي خلفان، وهو الرمز المستور لـ (السوفت وير) الذي يتحدث عنه فندي.

بقي في جعبة فندي شحنة حنق أخرى أفرغها في مقالة ثانية في ١٥ مارس الماضي في نفس الجريدة (الشرق الأوسط) بعنوان (الاحتفال بالإنتصارات الوهمية!)، خصّصه للرد على منتقديه. وكعادته، يموضع فندي نفسه في مستوى (علاّم الغيوب)، فالنزعة الإستعلائية القابضة على قلمه تكشف عن نفسها حين يردد عبارات من قبل (نريد أن نرقى إلى مستوى الإحتراف)، بما تحمل من إيحاءات تبعث على التقيوء، خصوصاً حين يكابر في الدفاع عن موقفه ولو كان الشيطان مرشده وهاديه. حاول الدفاع بضعف عن مقالته الأولى، وعوضاً عن تصحيح الخطأ زاد في تصلّبه حين اعتبر دور شرطة دبي مقتصراً على (إدارة جهاز تسجيل الكاميرات) فحسب، ثم أطنب في الحديث عن بقية الرواية، حول عدم القبض على المتّهمين قبل مغادرتهم مطار دبي. ولربما لو تمّ ذلك بالفعل، لكان لمأمون فندي كلام آخر أيضاً، وستحوز الشركات الأمنية العالمية في نهاية المطاف على شهادة الإنجاز، أليس كذلك؟ وخلص فندي في مقالته الثانية باختزال دور شرطة دبي بأنها (فرجتنا على الصور) بعد وقوع الحدث، فيما سجّل موقفاً صارخاً بقوله (شرطة دبي لم تقبض على مجرم في قضية كبرى حتى الآن، وأي دفاع ضد الحقائق هو تهريج). بل اعتبر الكشف الذي قامت به شرطة دبي هو (بمثابة دعاية للموساد، لا دعاية لشرطة دبي) وهذا بالتحديد ما ذكرته (إيلاف) في ملفها، ولا ندري لمصلحة من، رغم أنه كما أسلفنا نالت فضيحة الموساد قرعاً متواصلاً في الصحف الإسرائيلية، الى حد المطالبة بإقالة مائير داغان، رئيس الموساد.

لم يكن تضخيم الإعلام السعودي لدور (الموساد) عفوياً، فقد تجاوز فشله في دبي وصار يتحدث عنه كما لو أنه يتحكّم بمصير المنطقة

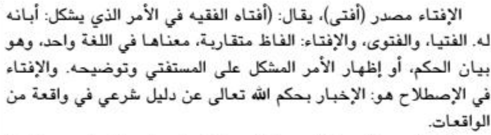
والطريف في الأمر، أن فندي الذي وجّه حملة شعواء على شرطة دبي وعلى الشركات الأمنية العالمية تساءل عن السبب الذي أدى الى غياب الكاميرا عن مشهد الاغتيال ذاته. وكأنه يطالب بوصول الكاميرا إلى غرف النوم في الفنادق بالرغم من اعتراضه الشديد على تجسس الشركات الأمنية العالمية على الصغيرة والكبيرة من حياة العرب.

على أية حال، فإن مقالتي فندي يندرجان في سياق المناكفة بين آل سعود ودولة الإمارات، ولا علاقة لها بصورة محددة بكشف شرطة دبي عن تفاصيل عملية الاغتيال، فهي ستنال من أقلام آل سعود في كل الأحوال، سواء نجحت جزئياً أو كلياً، فضلاً عن كونها لو أخفقت في العملية.

لم يكد يختم فندي جولته حتى أطلق كاتب آخر يدعى محمد أحمد الحساني في (عكاظ) مقالة في ١٦ مارس الماضي بعنوان (دبي.. المخترقة!)، وعاب، شأن كتّاب إيلاف والشرق الوسط، على (الأحاديث المعجبة بما حققته أجهزة) دبي الأمنية، ثم عبّر عن خشيته المحفوفة بالتمنيات من أن تتحول (هذه المدينة الساحلية الوديعة..المكان المفضل لتصفية الحسابات السياسية والخاصة..)، ولذلك وجرياً على فندي و(إيلاف) (لا فائدة تذكر من الحديث عن قدرات أمنية لاكتشاف الجريمة بعد وقوعها ما دامت قد وقعت..)، ثم أطلق السؤال المتوقّع من أن (دبي باتت مخترقة أمنياً من قبل العصابات الدولية التي تمارس القتل والاغتيال والإجرام على أرض هذه الإمارة الوديعة..).

الرد الإماراتي

وفي رد فعل على ما نشرته (الشرق الأوسط) من مقالات، شنّ عبد العزيز العتيق، رئيس تحرير موقع منتدى (الإمـارات) الإقتصادي هجوماً في ١٦ مارس الماضي على الجريدة متّهماً إياها بأنها (تبث موجة الكره والسموم التي تبث ضد الإمارات ولا تتوقف أبداً). وقال في تصريح لموقع (أريبيان بزنس) الإماراتي إنه على مدى السنتين الأخيرتين لاحظ تصاعداً كبيراً في نشر الأخبار السلبية (المفبركة)عن الإمارات من قبل الصحيفة وحجب نشر الأخبار الايجابية. وأضاف إن الصحيفة تسلّط أقلام كتابها من (المرتزقة) العرب للنيل من إنجازات الإمـارات ونجاحها على جميع المستويات والأصعدة. ووصف الغفلي مقالة فندي المعنوّنة (يتجسسون علينا بفلوسنا) بأنه (مقال خسيس) وأضاف (لا يقل خسة عن خسة القائمين على الجريدة من عبدة الريال والدولار). ورد على انتقادات فندي لشرطة دبي (الحقيقة التي أريد أن تصل للصحيفة ومرتزقتها أن أجهزة الأمن في الإمارات استطاعت أن تكشف النقاب عن العديد من (الجرائم الفردية) في غضون ساعات..بينما ما زالت دولة تتبع لها هذه الصحيفة غير قادرة عن الكشف عن تفجيرات تخريبية حدثت ضد منشائتها الصناعية وضد مواطنيها..منذ أكثر من ١٠ سنوات) في إشارة الى وزارة الداخلية. وقال بأن (هنا الفرق بين الثريا..والثرى..)، ووصف جريدة (الشرق الأوسط) بأنها (ملوثة بالفتن .. وليس لها مكان بعد اليوم في الإمارات إلا أن تستخدم كوسادة لأحذيتنا فهذا هو أكبر قدر ومقام لكتابها والقائمين عليها).



الإفتاء في الحجاز

عبدالوهاب أبو سليمان

الإفتاء مصدر (أفتى)، يقال: (أفتاه الفقيه في الأمر الذي يشكل: أبانه له. الفتيا، والفتوى، والإفتاء: الفاظ متقاربة، معناها في اللغة واحد، وهو بيان الحكم، أو إظهار الأمر المشكل على المستفتي وتوضيحه. والإفتاء في الإصطلاح هو: الإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي في واقعة من الواقعات.

والإفتاء من أهم المناصب الشرعية في المجتمع الإسلامي؛ وللفتيا دلالات شرعية واجتماعية.

الدلالة الشرعية للفتيا: أنها تنبيء أولاً وقبل كل شيء عن مستوى فكر القائمين بشؤون الفتيا على استيعاب المقاصد الشرعية، والنصوص الدينية، وامتلاك ناصية أدوات الإجتهاد، ومدى تفهمهم لواقع عصرهم، وإدراكهم للنواحي الإجتماعية، وما يتحلى به المفتون من مرونة فكرية، وسعة أفق. وعلى قدر اكتمال المفتي من امتلاك لتلك الأدوات واستيعابها، تنعكس نتائجها على المجتمع إيجاباً، وعدم اكتمالها ينعكس سلباً.

أما الدلالة الاجتماعية للفتيا، فهي مفتاح التعرف على سلوك المجتمعات وتصرفاتها، وبيان مدى التزامها بتعاليم الشرع الحنيف، والقيم الاجتماعية، والسلوكية خلال العصور الماضية والحاضرة، وهي أيضاً مقياس النشاط اليومي، والإتجاهات الجماعية والفردية للمجتمع، ومدى تجاوبها وتطورها لما يستجد في المجتمعات المعاصرة لها.

كل ما يرصد في مدونات الفتاوى من أحداث ونوازل، وما يوقع عليها من أحكام شرعية، مرآة حقيقية للواقع الديني والاجتماعي، من تفتح وسعة أفق، أو انغلاق وضيق في الفكر، وهي مجال خصب للدراسات الدينية والاجتماعية. وقد ترك السلف الصالح في الماضي البعيد والقريب، لأجيال الأمة تراثاً ضخماً نفيساً من الفتاوى المدونة على اختلاف البلدان والمذاهب الاسلامية، ناطقة بما كان عليه المجتمع، وهي في الوقت نفسه عنوان ما يتمتع به الفقهاء من اجتهاد وسعة أفق. والفتاوى المدونة في الكتب سجل ناطق بآراء أصحابها، واجتهاداتهم، وأساليبهم في فهم الفقه الاسلامي العام والخاص، وإحاطتهم بالروايات، وإشرافهم على الخلافات، وتوجههم نحو المشكلات، فهي على التحقيق لباب الفقه في الدين، وسر الصعود الى قمة الاجتهاد، تصور الناحية العملية التطبيقية من الفقه، وتظهر نتائج القواعد الأصولية والفقهية والأحكام المقررة، ومدى ملاءمتها للمصلحة العامة المعتبرة عند وقوع الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة.

وبالجملة، فالفتاوى تمثل الحلول العملية التطبيقية في النوازل الحادثة. ومن هنا يظهر الفرق واضحاً بين الفقه النظري المدون في بطون الكتب الفقهية، والفتاوى العملية التي لاحظت الأحوال الاجتماعية والسياسية، وراعت الأعراف والعادات؛ ذلك لأن الفتاوى تتغير بتغير العادات والزمان والأمكنة. إضافة الى ما تقدم من خصائص الفتاوى ودلالاتها الشرعية والاجتماعية، فإن الفتاوى المدونة تزود الفقيه بتجارب المجتهدين السابقين، وتنير له الطريق لما ينبغي أن يتحراه من القواعد والمفاهيم، وما يتجنبه من محاذير لخرق ما هو محل إجماع الفقهاء، والتنبه لما هو محور خلاف لتحرير محل النزاع، تلك هي جدوى الفتاوى الشرعية المدونة للأجيال القادمة، وينبغي أن لا يساء استعمالها من المفتين المعاصرين، فقد تقرر شرعاً أن لكل زمان وبلد فتاواه التي تتفق مع مكان إصدارها وزمانه، وليس من الشريعة تنزيل فتوى سابقة على بيئة وزمان مختلف متأخر عنها. فالمفتي بحاجة الى معرفة كل ذلك ليكون على دراية تامة بكل ما له علاقة بموضوع الفتيا.



عبدالوهاب أبو سليمان

والمدينتان المقدستان، مكة المكرمة والمدينة المنورة، تهيّأ لهما على مر العصور الإسلامية من المفتين كفاءات علمية وفقهية متعددة ومتنوعة لم يتهيّأ لغيرهما في البلاد الإسلامية، فهما مهوى أفئدة العلماء بخاصة، والمسلمين بعامة، ومهجرهم الذي يأرزون إليه، مجاورة للبيت العتيق، ومسجد الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، وقد ظلتا على هذا في كل عصور الإسلام المختلفة، لم تعان المدينتان الشريفتان من قلتهم فضلاً عدم وجودهم، بل أن مما يعد ظاهرة في هاتين المدينتين المقدستين تعدد المفتين في الزمن الواحد في المذهب الواحد، فضلاً عن التعدد المذهبي.

الحقائق والوقائع التاريخية الثابتة عن ملامح الإفتاء وخصائصه في مكة المكرمة والمدينة المنورة عبر العصور الإسلامية منذ بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم حتى الوقت الحاضر تشير الى ما يأتي:

■ تصدر للإفتاء في المدينتين المقدستين كبار الصحابة والتابعين الذين ورّثوا علومهم لمن جاء بعدهم من علماء تابعي التابعين، وهكذا أصبح للإفتاء فيهما أعلام معروفون مشهورون.

■ بعض الفقهاء المكيين تخصص في الفتيا في فرع من فروع الفقه، واشتهر به، أمثال عطاء بن رباح، وطاووس، اللذين اشتهرا بالفتيا في المناسك، حتى قيل: إن فقه المناسك فقه المكيين.

■ ليس كل من تعلم الفقه، ودرس العلوم الشرعية مخولا لأن يقوم بوظيفة الإفتاء؛ إذ لا يلزم أن يكون الفقيه مفتياً؛ فإن للإفتاء تأهيلاً علمياً، واجتماعياً خاصاً؛ لهذا قد يكون الفرد فقيهاً إماماً، وخطيباً بالحرمين الشريفين، ولكنه غير مؤهل للإفتاء، بل تأهل للتدريس، أو القضاء، أو غير ذلك من الخطط الدينية الأخرى؛ لهذا يميز المؤلفون في كتب التراجم، وبخاصة المؤلفون الفقهاء، بين الفقيه المتصدر للإفتاء، والفقيه المنتصب للتدريس، أو القضاء.

■ قد يتصدر للإفتاء من اشتهر بالفقه في الوسط الإجتماعي، ولم تشر كتب التراجم الى إجازة مشايخه له بذلك، وهذا أمرٌ طبيعي في المجتمعات الإسلامية، ولا يعني عدم الإشارة الى إجازة مشايخه له بالفتوى أنه لم يعان الفتوى، ويمارسها، ولم يتصدر لها. ومن علامات الممارسة للإفتاء نسبة بعض الفتاوى لمن لم يشتهر بها، من هذا على سبيل المثال: أحمد بن يونس

ابن سعيد الحميري القسنطيني، المغربي، المالكي نزيل الحرمين، ويعرف بابن يونس (٨١٣-٨٧٨هـ/ ١٤١٠-١٤٧٣م) فقد: (جاور بالمدينة غير مرة، وأقرأ بها. وكان ينكر الصلاة على الموتى بالروضة الشريفة، ومقدم المسجد؛ لكون رجلي الميت تصير لجهة الرأس الشريف، واستفتي على ذلك، ووافقه جماعة حتى صار أنه أوصى أن يصلى عليه خارج المسجد في موضع الجنائز، وأوصى فتح الدين بن تقي ـ أحد الأعيان ـ بأن تجعل رجلاه عن يمين الإمام فنفذت وصيته). ويضيف السخاوي قائلاً: (وسمعت أنا كثيراً من فوائده ونظمه، وأوقفني على رسالة عملها في ترجيح ذكر السيادة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها).

■ الإجازة للفتيا يمنحها كبار العلماء، وهي شرط من شروط التصدي لهذه الخطة الشرعية الرفيعة، واضحى التنويه بها محل اهتمام المؤلفين في التراجم؛ إذ أصبحت عنصراً مهماً في ترجمة من تولى الإفتاء.

■ المنهج المتبع للتأهيل للفتيا في الحرمين الشريفين يكون بإعداد الطالب علماً، وفقهاً، ووعياً بواقعه الإجتماعي، ومن ثم يمنح من قبل كبار علماء عصره إجازة الإفتاء. وقد جرى المجتمع العلمي في البلدين الطاهرين منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي على هذا المنهج، يتمثل هذا بصورة واضحة في سيرة الإمامين مالك بن أنس الأصبحي، وتلميذه الإمام محمد بن إدريس الشافعي، لدى بدء اضطلاعهما بخطة الإفتاء، بما يعد أنموذجاً رفيعاً سارت عليه الأمة الإسلامية أجيالاً عديدة. يرصد هذه الحقيقة العلامة ابن فرحون قائلاً: (قال مالك: وليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وأهل الجهة من المسجد، فإن رأوه أهلاً لذلك جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخاً من أهل العلم أني أهل لذلك)(الديباج ص ٢١).

■ يقوم الفقيه في المجتمعين المكي والمدني بوظائف شرعية عديدة: كالقضاء، والتدريس، والإفتاء، والإمامة والخطابة، وغير ذلك. ومن الوظائف الإجتماعية: الحسبة والتدريس. وقد تقلد بعض المفتين مثل تلك الوظائف المتعددة.

■ ليس ضرورياً للمفتي، المكي او المدني، أن يجيزه عالم مكي أو مدني بالإفتاء، بل قد تكون إجازة الإفتاء له من عالم من علماء البلاد الإسلامية الأخرى، بحكم رحلات علماء مكة والمدينة الكثيرة الى بلاد العالم الإسلامي للتلقي عن علمائها، والأخذ عنهم في أقطارهم، فإن معظم المفتين في المدينتين المقدستين قد رحلوا الى بعض البلاد الإسلامية التي اشتهر فيها محدثون، وفقهاء وعلماء لغة، فتلقوا عنهم واستجازوهم في الرواية، وتلقوا عنهم العلوم فأجازوهم في الإفتاء لما رأوا كفاءتهم لهذه الخطة الشرعية الخطيرة كما هو منثور في تراجمهم. أو حين يفد أولئك الى أداء شعائر الحج والإقامة، أو المجاورة في إحدى المدينتين المقدستين.

■ قد تتعدد إجازة الإفتاء والتدريس للواحد من أكثر من شيخ من بلد واحد، أو بلاد متعددة. وبعض من تصدر للإفتاء في مكة والمدينة قد تأهل في معرفة أكثر من مذهب، مثل ما جاء في ترجمة العلامة الشيخ أحمد بن علي بن عمر الشوايطي اليمني الشافعي (٧٨١-٨٣٦هـ/ ١٣٧٩-١٤٥٨م).

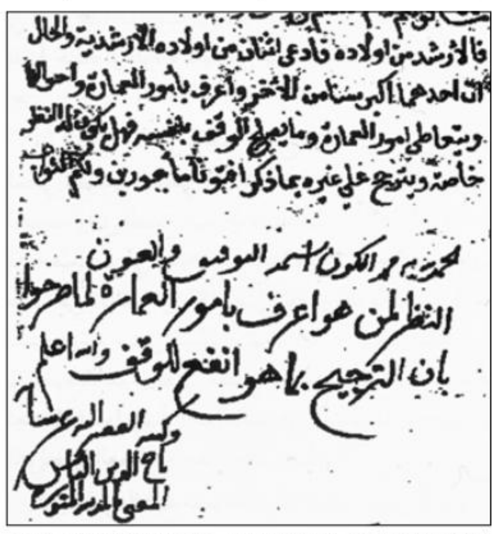
■ أصبح الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بعد عصر تابعي التابعين، يسير وفق المذاهب المنتشرة فيهما منذ نشوء المذاهب الإسلامية، فقد كان في بعض العصور الإسلامية حضور لجميع المذاهب الإسلامية تبعاً لوجود أصحابها، وحضورهم فيهما، وكان لكل مجموعة من هؤلاء الأتباع علماء يفتونهم حسب مذاهبهم.

■ اتسعت الساحة العلمية في مكة المكرمة والمدينة المنورة في الماضي لجميع المذاهب الإسلامية: مذاهب أهل السنة والجماعة وهي الأكثر شيوعاً وانتشاراً، والمذاهب الأخرى: كالزيدية، والإمامية، يمارسون الإفتاء على مذاهبهم، يقوى بعض هذه المذاهب في أوقات ويضعف في أوقات أخرى لأسباب علمية واجتماعية وسياسية. بل كان شوكة أصحاب المذهب الإمامي في المدينة المنورة في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي هي الأقوى. وإن أكثر المذاهب اتباعاً هي: المذهب الشافعي في مكة المكرمة، والمالكي في المدينة المنورة. هذان المذهبان هما الغالبان من حيث الأغلبية والأتباع في بلاد الحجاز، ويأتي المذهب الحنفي تالياً لهما.

■ ولم يكن للمذهب الحنفي شيوع في المدينة المنورة حتى عام ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م، فانتشر وذاع بين جنباتها حين جاء شمس الدين ابن العجمي فولف جماعة من الطلبة الشافعية، وأمرهم بالإشتغال بمذهب أبي حنيفة، فأجابوه الى ذلك، وتفقه منهم جماعة، وصاروا أئمة وقتهم، وانتفع الناس بعلومهم. وأضحت الغلبة للمذهب الحنفي في العصور المتأخرة حين أصبح الحجاز ولاية من ولايات الدولة العثمانية التي بسطت نفوذها على الحجاز، فأصبح له ممثلون من المفتين كبقية المذاهب الأخرى.

■ وأخذ المذهب الحنبلي في النمو والإنتشار منذ عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م [بعد سيطرة السعوديين على الأماكن المقدسة، وإسقاطهم حكم الأشراف فيها. وقد حاول النجديون القضاء على بقية المذاهب الإسلامية، ونجحوا في ذلك ـ والى حد كبير ـ على مدى قرن كامل من حكمهم].

■ بعض المفتين تقلد منصب الإفتاء في كلتا المدينتين المقدستين؛ ولهذا لقب الواحد من هؤلاء فيهما بإمام الحرمين، وأشهر هؤلاء: إمام الحرمين



صورة خطية لفتوى في نظارة الوقف لمفتي المدينة المنورة تاج الدين إلياس

أبو المعالي عبدالملك الجويني؛ والعلامة محمد بن أحمد بن عثمان بن عمر التونسي، المعروف الوانوغي؛ وحمد بن أبي بكر عبدالله بن خليل بن إبراهيم بن يحي بن فارس العسقلاني المكي (٦٣٣-٦٩٥هـ/ ١٢٣٥-١٢٩٥م) مفتي الحرمين؛ والعلامة أحمد ابن قاسم بن عبدالرحمن بن أبي بكر العمر، شهاب الدين الحرازي الشافعي (٦٧٥-٧٥٥هـ/ ١٢٧٦-١٣٥٤م) وغيرهم.

■ ويتعدد المفتون في البلد الواحد، وفي الزمن الواحد على قدر إجازة العلماء لمن قدر له أن يحمل هذا اللقب الشرعي الرفيع. يدل على هذا ما جاء في ترجمة العلامة القاضي جمال الدين بن ظهيره، أنه (تصدى للإفادة والتدريس نحو أربعين سنة، وكان أكثر من يفتي بمكة، والفتاوى ترد كثيراً إليه من بلاد الطائف، ولية، وربما أتته من بلاد زهران. وقد أصبح من خطة الدولة الإسلامية في العصور المتأخرة تنصيب مفت حسب كل مذهب من

المذاهب الأربعة، بل قد يتجاوز الى المذاهب الأخرى. ولم يكن الإفتاء في مكة والمدينة مقصوراً على الفقهاء المكيين والمدنيين، بل كان ينتصب للإفتاء كل من توافرت فيه أهلية فقهية لهذا المنصب الشرعي الرفيع، حتى ولو كان من غير أهلهما، من المهاجرين أو المجاورين.

■ كانت مكة المكرمة مركزاً للإفتاء لبعض البلاد حولها من بلاد الحجاز واليمن، وهذا يبدو من تراجم بعض المفتين بها، أمثال العلامة محمد بن عبدالله بن ظهيرة القرشي (٧٥١–٨١٧هـ/ ١٣٥٠–١٤١٤م)، وكذلك بالنسبة لكثير من البلاد الإسلامية في العصر الحديث كأندونيسيا وماليزيا وغيرهما في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين/ التاسع عشر والعشرين الميلاديين. فكثيراً ما كانت تعرض بعض النوازل والمسائل المستجدة في البلاد الإسلامية لمعرفة فتاوى علماء الحرمين حيالها، وقد ألفت موضوعاتها رسائل عديدة باللغتين العربية والجاوية.

■ من التقاليد العلمية التي جرى عليها العرف في الوسط العلمي احترام المفتين بعضهم رأي بعض، فإن اتفقت فتواهم أمضوا فتوى من سواهم، وان اختلفوا في الرأي لجأوا الى المذاكرة والمشورة فيما يعرض لهم من المسائل.

■ كان المسجد قديماً المكان المخصص للقضاء والإفتاء، والتعليم. وجرت العادة أن يتخذ المفتون في المساجد أماكن مخصصة بهم، يحافظون على بقائها برسمها؛ لتكون باسمهم، معينة معروفة في الحرم المكي الشريف، ومسجد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، يقصدهم إليها المستفتون. ولما تطورت الحياة، وأصبح الإفتاء منصباً حكومياً، استقل بدور مستقلة، وهيئة منظمة استكمالاً لمرافق الدولة المدنية.

■ ولم يكن المفتون في مكة المكرمة والمدينة المنورة يتقاضون مرتبات من الولاة، بل كان بعضهم يحترف التجارة مع قيامه بواجبات الإفتاء، كما ورد في ترجمة محمد بن عبدالله بن فهد القرشي الهاشمي المكي. وأول العهد بالمرتبات للمفتين في مكة كان في عهد السلطان مراد خان العثماني (٩٥٣–١٠٠٣هـ/ ١٥٤٦ـ ١٥٩٤م). وجرى التنافس على خطة الإفتاء لما أصبحت تمنح أصحابها خصائص اجتماعية، ومنافع مادية من مرتبات مالية، وجرايات سلطانية تدر على أصحابها خيراً كثيراً. يحكي هذا الواقع الأليم العلامة الشيخ أبو سالم عبدالله بن محمد العياشي (١٠٣٧–١٠٩٠هـ/ ١٦٢٧–١٦٧٩م) قائلاً: (والحاصل أن المناصب الشرعية كلها في البلاد المشرقية، حجازاً ومصراً وشاماً من إمامة وخطابة وإقامة وقضاء وفتوى، وشهادة بل ووقيد المساجد إنما تنال بالشراء من الولاة، فإذا مات صاحب خطة، أو عزل دفع الراغب فيها مالاً للولاة فيولونه مكانه على أي حال، كان من صلاحيته لذلك أم لا).

■ ولما أضحت مكة والمدينة من ولايات الدولة العثمانية، أصبح تعيين المفتين لهما من قبل الدولة بمراسيم معينة وميزات إدارية خاصة، ومخصصات مالية من قبلها؛ فأوجد هذا الوضع الجديد تنافساً بين بعض الفقهاء حرصاً على تولي هذا المنصب؛ إما بطرق التقرب الى ولاة الأمر ومجاملتهم، أو بذل المال مزايدة شراءً للمنصب، فالتاريخ يحكي بعض الأحداث في هذا الخصوص منها ما سطره العلامة علي تاج الدين بن تقي الدين السنجاري (١٠٥٧–١١٢٥هـ/ ١٦٤٧–١٧١٣م) قائلاً: (ولما كان يوم السبت ثالث عشر ذي الحجة توفي مفتي الأنام بالبلد الحرام عبدالله بن شمس الدين عتاقي زادة مفتي الحنفية، وتطاولت أعناق بعض الناس الى هذا المنصب، وبذلوا فيه الجهد، الى أن أوصلوه الى نحو ألف وثلاثمائة أحمر، فاتفق رأي مولانا الشريف أن أقام فيه مولانا عبدالقادر بن أبي بكر، بعد أن شهد جمع من العلماء الأعلام لدى مولانا الشريف بتقدمه على غيره، وانحصار الاستحقاق فيه، خصوصاً وقد باشر المذكور الفتوى في زمن عتاقي بإجازة منه، وإذن من مولانا الشريف، وقد أخبر الثقاة بأنه قد عهد بها للمذكور لدى مولانا الشريف، وشهد لديه في حياته بأنه لا يستحقها سواه)!

■ وجرت عادة الدولة العثمانية تخصيص خلعة سنوية لمفتي مكة، وكان تعيين مفتي الأحناف من اختصاص مفتي الدولة العثمانية باستانبول، أما تعيين مفتي الشافعية وبقية المذاهب الفقهية فكان من اختصاص شريف مكة في كلا البلدين المقدسين، وما عدا هذا فكان استثناء. ولما كان الإفتاء قد أصبح مؤسسة حكومية، فقد تطور تنظيمها بحيث أصبح يشتمل على مناصب عديدة: المفتي، نائب المفتي، أمين الفتوى، وعدد من المفتين المؤهلين فقهاً في المذهب، بالإضافة الى المسجلين والكتبة. وكان أمين الفتوى هو المسؤول عن إعداد أجوبة الأسئلة الموجهة للمفتي، وكان عليه التدقيق في القرارات المتخذة في المحاكم الشرعية. ويضطلع أمين الفتوى بأكثر المسؤوليات العلمية والإدارية في خطة الإفتاء، إذ كان يتناول الأسئلة ويحرر الإجابة عنها بتوجيه المفتي. وله الإشراف التام على مؤسسة الفتيا في المذهب.

■ واشتهرت بعض بيوت مكة المكرمة والمدينة المنورة بتعدد المفتين في سلالتهم، فمن ثم كان يقال إنه (بيت فتوى). جاء في ترجمة الشيخ خالد الجعفري المالكي (ت ١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م): (شيخ المكيين، وبيت خالد بمكة



صورة خطية لفتوى في المعاملات لمفتي مكة المكرمة عبدالله عتاقي زاده الحنفي

بيت قضاء وفتوى وإمامة وخطابة). وفي ترجمة محمد بن ظهيرة: (وهو آخر بيت ظهيرة مفاتي مكة وقضاتها). وفي المدينة هناك آل البرزنجي، فقد تعدد في أبنائهم المفتون.

■ وعزف بعض العلماء عن منصب الإفتاء بعد ترشيحهم له زهداً وورعاً. جاء في بعض التراجم أن بعضهم أكره على منصب الإفتاء، كما عرض هذا في ترجمة العلامة ابراهيم المنوفي، وكذلك الفقيه إبراهيم الميرغني (١٢٣٥–١٣٠٢هـ/ ١٨١٩–١٨٨٤م) إذ جاء في ترجمته: (فقد عرض عليه مرة منصب الإفتاء من طرف أمير مكة الشريف عبد المطلب حين عزله للعلامة عبدالرحمن سراج منه، فلم يقبله، وذلك بعد عرضه على سيدي الوالد [أحمد أبي الخير مرداد] ولما امتنعا عرض على أخيه السيد أحمد ميرغني فقبله). ومن هؤلاء السيد محمد ياسين ميرغني (ت ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م). وقد سجل تاريخ الإفتاء في المدينتين المقدستين رفض عدد كبير من كبار

الفقهاء لمنصب الفتوى.

▪ وتقلد بعض علماء الحرمين منصب الإفتاء في بعض البلاد الإسلامية في القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، كما هو الشأن في دولة ماليزيا، حيث تولى منصب الإفتاء فيها الفقيه المكي السيد عبدالله الزواوي، وكذلك بلاد اندونيسيا حيث هاجر اليها عدد من كبار العلماء المكيين [إثر سيطرة السعوديين على الحجاز]، أمثال العلامة الفقيه الشيخ سعيد يماني، وأبنائه الفقهاء: الشيخ صالح يماني، والشيخ محمد يماني، والشيخ حسن يماني. ومن هؤلاء: الفقيه القاضي عبدالله قاري، وأخوه القاضي الشيخ حامد قاري وغيرهما.

▪ وأسهم المفتون في مكة المكرمة والمدينة المنورة المشرفة بتعدد مذاهبهم في إثراء المكتبة الفقهية بنتاجهم المخطوط والمطبوع، المتنوع فقهاً، ففيه الرسائل ذات الموضوع الواحد وهي كثير ومتنوعة مثل فتاوى رسالة المفتي السيد أمين بن حسن الميرغني المسماة (إزالة الوهم في جواز الصوم عند العجز عن الدم) ورسالة (القول الأحرى في وقوع الطلاق المعلق على نفقه العدة بالإبراء). وكذلك رسالة العلامة السيد بكري شطا المكي في الأوراق النقدية بعنوان (القول المنقح المضبوط في حصة التعامل ووجوب الزكاة في الورق النوط). والعلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالفا هاشم الفوتي الفلاني المدني (ت ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) له رسالة في (إفادة أهل التنوير بما قيل من التفصيل التصوير). وهناك مدونات ذات موضوعات مختلفة مثل: كتاب (قرة العين بفتاوى علماء الحرمين) ثلاثة مجلدات: اشتمل الجزء الأول على فتاوى الشيخ عبدالحفيظ بن درويش العجيمي الحنفي المكي مفتي مكة. وفتاوى الشيخ محمد طاهر سنبل المكي. والجزء الثاني حوى: فتاوى الشيخ حسين بن إبراهيم المغربي، مفتي السادة المالكية بمكة المكرمة، وفتاوى الشيخ محمد صالح الزبير الشافعي. والجزء الثالث تضمن فتاوى الشيخ محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي، وله أيضاً ضمن هذا المجلد: (الفوائد المدنية في بيان اختلاف العلماء من الشافعية)، وغيره من كتب الفتاوى المكية المخطوطة، وقد اندثر الكثير منها وما بقي فمعظمه مخطوط لم يقيض له أسباب الطبع بعد.

الإفتاء والمفتون في الحجاز قبل وبعد السيطرة السعودية

انتظمت خطة الإفتاء في مكة المكرمة والمدينة المنورة في نهاية القرن الثالث عشر وفي النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي بصورة رسمية منظمة، واستقرت حسب الهيكل التالي: رئيس الإفتاء - وكيل الرئيس - أمين الفتوى - مساعدون من فقهاء وكتبة ومحررين. وكان لكل مذهب مفتون مختصون به، تتوجه إليهم استفتاءات العامة حسب مذاهبهم، تزودنا مصادر التاريخ المكي بدراسة مفصلة عن خطة الإفتاء في المدينتين المقدستين في تلك الحقبة الزمنية بحقائق عن الإفتاء وواقعه من خلال التراجم المدونة.

مفتو الحنفية في مكة المكرمة

تناول الحديث عنهم بإطناب المؤرخ الشيخ عبدالله غازي، فيذكر أن رئيس الفتوى مع بداية القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي كان العلامة الفقيه الشيخ عبدالرحمن جمال بن عثمان جمال، وكان بارعاً في الفقه. أقرّ له قرناؤه بل أعداؤه بذلك، وكان عظيم الهمة مع عفة النفس، وعدم التنازل الى سفاسف الأمور. مكث هو المفتي الحقيقي بمكة المكرمة، صاحب البراءة السلطانية، وإن تخلى عنها أحياناً، وقام بها غيره بغير أمر سلطاني. ولما صار الشريف عبد المطلب بن غالب أمير مكة، عزل الشيخ عبدالرحمن وولى بعده السيد أحمد بن عبدالله الميرغني، وما لبث أن ضعف أمر الشريف عبدالمطلب، وتخلى السيد أحمد عنها، فرجع اليها الشيخ عبدالرحمن. وكان له مع الوالي عثمان باشا من الإتحاد ما غير عليه خاطر الشريف عون، وعزل عثمان باشا، فكدره الشريف وعزله يوم قدومه من المدينة.

وولي بدله الشيخ صالح كمال ابن الشيخ صديق كمال (ت ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م) وبقي الشيخ صالح يفتي الى أن كان على أخيه الشيخ علي كمال من الشريف عون تحقير وإهانة ما حمله على الإستقالة من الفتوى، فولى بدله الشيخ عباس ابن جعفر بن صديق (ت ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م)، وكان أمين فتواه الشيخ الفيض عبدالستار الصديقي الحنفي.

بعدها رضي الشريف عون الشيخ عبدالرحمن، ورجع الفتوى إليه، وبقي بها مدة، ثم عزله، وولى الشيخ عبدالله بن الشيخ عباس، ثم صدر الأمر على الشيخ عبدالرحمن بمبارحة مكة، فسافر الى مصر، وتوفي عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، في رابع شهر رمضان، وحزن أهل مكة عليه.

وبقي الشيخ عبدالله بن عباس بن صديق مفتياً، وجاءت أوامر السلطنة بإرسال وفد الى صنعاء اليمن، فأرسل الشيخ جماعة، منهم الشيخ عبدالله المفتي المذكور، فتوفي هناك في شهر رمضان سنة ١٣٢٥هـ/ اكتوبر



صورة خطية لفتوى في الإجارة لمفتي مكة المكرمة عبدالملك بن عبدالمنعم القلعي الحنفي

١٩٠٧م، وولاه أمير مكة منصب الإفتاء الحنفي في العام الحادي عشر بعد الثلاثمائة والألف، وكان وكيله في الإفتاء الشيخ عبدالله أبو الخير. وكان أمين الفتوى في عهده الشيخ درويش العجيمي، فقد اصدر أمير مكة الشريف علي باشا أمراً بتعيينه في هذا المنصب فتولى أمانة إفتاء الأحناف من عام ١٣٢٥هـ الى عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

أما بالنسبة لعدد المفتين الأحناف، فقد ذكر المؤرخ الشيخ عبدالله غازي أن جملة من ذكروا من المفتين تسعة وعشرون.

مفتو المالكية في مكة

انحصرت فتوى المذهب المالكي في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري/ التاسع عشر وبداية العشرين الميلادي في مكة المكرمة في بيت الشيخ حسين ابراهيم المالكي. فقد تولى إفتاء المالكية بمكة الشيخ حسين بن إبراهيم بن حسين بن محمد بن عامر المالكي سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، كما أنعم عليه أمير مكة الشريف محمد بن عون بوظيفتي الخطابة والإمامة بمقام المالكي، وكتب له تقريراً بذلك، ورتب له مرتبات.. وله جملة مؤلفات، توفي رحمه الله عام ١٢٩٣هـ.

وتولى إفتاء المالكية بمكة المكرمة من أبنائه إثنان: الشيخ محمد، وقد توفي في محرم ١٣٠٩هـ، وتولى الإفتاء بعده الشيخ عابد ثم عزل عن المنصب سنة ١٣١٠هـ، وتولاها الشيخ محمد المنصوري المصري المالكي،

ثم أعيدت الى الشيخ عابد سنة ١٣٢٣هـ في زمن أمير مكة الشريف علي بن الشريف عبدالله.

مفتو الشافعية بمكة

تولى إفتاء الشافعية بمكة المكرمة أعلام كبار، كان لهم تأثير كبير ليس في المجتمع المكي فحسب، بل تجاوزه الى كثير من البلاد الإسلامية، يأتي في مقدمتهم: السيد أحمد ابن زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م). ثم عين السيد حسين بن عيدروس الحبشي في منصب الإفتاء، ثم عزله الشريف عون، وعين السيد محمد سعيد بابصيل (ت ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م) في الإفتاء. ولما توفي هذا، أسند المنصب مرة ثانية للسيد حسين الحبشي، ولم يدم بقاؤه في المنصب حيث توفي في نفس العام ١٩١٢.

ثم تولى الإفتاء بعده الفقيه الشيخ عمر بن أبي بكر با جنيد المكي (١٢٧٠-١٣٥٤هـ/ ١٨٥٤-١٩٣٦م) وقد كان له ممارسة سابقة بوظيفة الإفتاء قبلها، وثقة كبيرة به من سلفه. ففي أواخر حياة شيخه محمد سعيد بابصيل، عين أميناً للفتوى معه، كما أن الحبيب حسين الحبشي لم يقبل وظيفة الإفتاء إلا بشرط أن يكون الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد المكي عوناً له فيها، وقد أجبره الشريف حسين بن علي على تولي الإفتاء، فقبل التعيين ذلك عليه، وكان فيه محمود السيرة كثير الورع والمهابة.

صفحة عنوان كتاب:
(قرة العين بفتاوى علماء الحرمين)

وآخر من تولى إفتاء الشافعية ببلد الله الحرام من الفقهاء الشافعية بمكة المكرمة كان الفقيه السيد عبدالله بن محمد صالح الزواوي (١٢٦٦-١٣٤٣هـ/ ١٨٥٠-١٩٢٥م) [إذ سقطت بعدها مكة والحجاز عامة تحت الحكم السعودي].

مفتو الحنابلة بمكة

لم يكن المذهب الحنبلي منتشراً بمكة المكرمة بخاصة، وبلاد الحجاز بعامة، فقد قلّ أتباعه، ومن ثم مرت بعض الأوقات في تاريخ هذا المذهب في مكة المكرمة التي شغر فيها منصب الفتيا حيناً، أو يتولاه فقيه من فقهاء المذاهب الأخرى حيناً آخر. وفي ذكر التسلسل التاريخي لمفتي الحنابلة بمكة المكرمة يذكر الشيخ عبدالله مرداد أبو الخير قائلاً: (وكانت الفتوى على مذهب الحنابلة بمكة متعطلة لسنين بعد موت مفتيها الشيخ محمد بن يحي بن ظهيرة في سنة ١٢٧١هـ الى أن وليها الشيخ محمد بن عبدالله بن حميد العنزي ثم المكي الحنبلي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ).

وتولى الفتيا بعد وفاته ابنه علي، وجلس عدة اشهر ثم عزل عنها، ووليها الشيخ خلف بن إبراهيم الحنبلي، ومكث فيها الى أن توفي بمكة، ثم وليها الشيخ أحمد بن عبدالله فقيه المكي، وكان شافعي المذهب، فأمر الشريف عون الشيخ أحمد المذكور بتقليد مذهب الإمام أحمد فقلده، ثم ولاه إفتاءه، ومكث فيها الى سنة ابتداء الحرية ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، ثم عزله منها الشريف، وولى الشيخ أبا بكر خوقير إفتاء المذهب المذكور، ثم بعد نحو يومين عزله، وولى الشيخ عبدالله بن علي ابن محمد بن عبدالله بن حميد مفتياً.

بعدها استعفى الشيخ عبدالله عن الإفتاء فأقام الشريف حسين مقامه في الإفتاء الشيخ عمر باجنيد الشافعي، ومكث في المنصب الى انقلاب الدولة الهاشمية وتوفي الشيخ عبدالله بن حميد المذكور في الطائف. وبه تنتهي سلسلة المفتين الحنابلة مع نهاية النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادية.

الإفتاء في مكة في العهد السعودي

مع بداية عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م انفرط نظام الفتوى السابق المتمثل في تشخيص المفتين على المذاهب الأربعة وتعيينهم من قبل الدولة، نظراً لقيام الدولة السعودية محل دولة الأشراف، واستبدالها أنظمة جديدة بتوجهات جديدة. ومن المعتاد عندما تتغير الدول تستجد أنظمة وتندثر أخرى، وبالرغم من ذلك فقد كانت أروقة الحرمين الشريفين وساحاتهما الداخلية في بداية النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي امتداداً طبيعياً للحياة العلمية لما قبلها، تمتلئ بالعلماء من المذاهب الأربعة، يلجأ الناس إليهم في معرفة رأي الشرع فيما يعن لهم من شؤون اجتماعية ومسائل دينية، يقصد السائل العالم الذي ينتمي اليه مذهباً ويجيبه عن سؤاله دون أي إجراء رسمي ما لم يتضمن حقوقاً للآخرين، فذلك من شأن المحاكم الشرعية. وظل العلماء في البلدين المقدسين يؤدون دورهم العلمي والإجتماعي والديني سواء في التعليم أو التدريس أو الفتيا احتساباً ومن دون حجر من الجهات الرسمية المسؤولة ثم اقتضى التنظيم توحيد الإفتاء، على اساس المذهب الحنبلي [واستبعاد بقية المذاهب من التدريس في الحرم والإفتاء في القضايا].

ففي عام ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥ أنشئت (دار الإفتاء) بالرياض [انتقل الإفتاء من الأماكن المقدسة الى نجد وسط الجزيرة العربية لأول مرة في التاريخ الإسلامي]، وعين الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ رئيساً له، فأسندت اليه الحكومة الفتوى، ومنح لقب (المفتي الأكبر) وهو أول من تولى هذا المنصب في الدولة السعودية. وان كلمة (الأكبر) تفيد بوجود مفتين آخرين، لا حرج في استفتائهم. يتمثل هذا في وجود هيئة متخصصة للفتوى هي (اللجنة الدائمة للإفتاء) مقرها الرياض، قد اختصت بالإجابة عن الإستفتاءات التي ترد اليها من جميع اطراف المملكة بالمقابلات الشخصية أو بالمراسلات البريدية أو المكالمات الهاتفية، وقد روعي في اختيار اعضاء الهيئة الكفاءة الفقهية في المذهب الحنبلي.

بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠ تولى الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رئاسة الإفتاء، وقد استبدل فيما بعد اسم (المفتي العام للمملكة العربية السعودية) باسم (المفتي الأكبر). وبعد وفاة الشيخ ابن باز عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م تولى رئاسة الإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ ولازال حتى الوقت الحاضر مفتياً للسعودية.

مقولات التطرف فضائح المتطرفين

محمد بن علي المحمود



محمد بن علي المحمود



منذ سنتين تقريبا، وخاصة بعد أن هدأت عاصفة الإرهاب الهوجاء، وانخفضت درجة التوجس الرسمي والشعبي من فعاليات المتطرفين، أصبحت تتوالى مقولات التطرف وبيانات المتطرفين المعبرة عن بركان الإرهاب الكامن الذي يحاولون التكتم عليه حتى لحظة الانفجار، بغية أن يؤدي دوره الكارثي بواسطة الاتكاء على عنصر المفاجأة، ليحصد في دورة جديدة أكبر قدر من الأرواح. ومع أن تلك المقولات والبيانات سلوكيات خطيرة لا بد من أخذها بالاعتبار، لأنها تُمثّل نوعا من المؤشرات الأولية التي تسبق لحظة الانفجار، والتي يجب أن ترصدها أجهزة الإنذار المبكر بكل دقة، إلا أن كثيرا منا لا يزال يُصر على تنحيتها جانبا، وعدّها مجرد فلتات لسان فارغة من المعنى، أي مجرد خطرات هلوسة لا تعبر عن أكثر من حالة هذيان.

نتمنى أن تكون كذلك، ولكنها ليست كذلك تماما. فهي في الحقيقة مقولات ذات معنى، رغم كونها نوعا من الهذيان المرضي. كونها هذيانا لا يعني أنها في صورتها الكلية لا تعبر عن معنى ولا تدل على (حالة!). ليس المهم ما يريده المتطرفون من هذه المقولات، بل المهم ما تريده تلك المقولات بنفسها، أي من خلال كونها مقولات تخلق لها بالضرورة معنى في السياق الذي تتموضع فيه. وهذا المعنى هو ما يجب أخذه في الاعتبار، وهو المعنى ذاته الذي يُكوّن تشخيصه بـ(الهذيان) جزءا أصيلا من معناه العام المرتبط بالسياق.

لا ريب أن هذه المقولات أصبحت تتجاوز مجالها الوظيفي الخاص، كمقولات متشددة مهمتها في نظر مروجيها أن تدعم حراك المتطرفين في الواقع إلى حالة مضادة للهدف الغائي عند أصحابها، إذ بدأت تؤدي دورها غير المقصود في الفضح والتعرية، بل والتدمير الذاتي. فهي اليوم ليست (فتاوى) يتشرف بها أصحابها، بل هي مجرد سلسلة فضائح مُدوّية تقوض هذا الخطاب الإرهابي من قواعده، وتصل به إلى مرحلة اللاعودة في سياق الوعي الجماهيري العام.

لكن، ورغم أهمية ظهور هذه المقولات والبيانات للرأي العام، مصحوبة بقراءات تشريحية، تكشف أبعاد التطرف والجهل فيها، إلا أن هناك خطراً يكتنفها، خطراً يكمن في إمكانية أن يضمن لها تلبسها بالخطاب المقدس جواز مرور إلى عقول بعض السذج والبسطاء، أولئك الذين يستطيعون بسهولة استيعابها لبساطتها وحدّيتها ومباشرتها وضربها على وتر الوجدان، في مقابل عجزهم عن استيعاب المقولات الناقدة لهذا الهذيان المتطرف. وهذا يعني أن هناك خطرا كبيرا، يتحدد في إمكانية أن يتم اقتطاع شريحة من البسطاء والجهلة ومغفلي العامة لصالح هذه المقولات المتطرفة باسم التدين.

هذا خطر متحقق، وليس هناك ما هو أخطر منه سوى أن نضطر تحت وقع كثافة مقولات التطرف إلى أن نتأقلم مع هذا الواقع المرضي، ويصبح التطرف جزءا معترفا به ومعتبرا في حياتنا. وبهذا يتم تطبيع التطرف، ويصبح طبيعيا، بل وقد نصل مرحلة من التطبيع معه نصبح فيها جزءا منه، فنكون متطرفين دون أن ندري، بحيث لا نعده تطرفا يستحق الإدانة، بل تمسكا بصحيح الدين وصمودا ضد طوفان الانحراف المزعوم يستحق الإشادة. وهذا واقع ليس ببعيد.

لا يخفى على أي راصد أن هناك شريحة من مجتمعنا قد تم التهامها بهذه المقولات وأمثالها، ولم تعد تسمع لغير مصدري هذه المقولات. هذا واقع للأسف، وهو ما تؤكده بعض الأصوات المؤيدة للفتاوى التكفيرية والمتطرفة والشاذة التي تؤيد (فتاوى!) التطرف، لمجرد أنها تتوسل بمفردات الخطاب الديني. لقد صدرت (الفتوى!) القضائية بالتفريق بين الزوجين بدعوى عدم كفاءة النسب، وصدرت (فتاوى!) تكفير بحق بعض الفنانين، ثم صدرت (فتاوى!) تكفير بحق بعض الكتاب، كما صدرت (فتوى!) قتل ميكي ماوس، و(فتوى!) قتل مُلاّك القنوات الفضائية التي لا تنتمي لفصيلة الفضائيات الذكورية المتطرفة، و(فتوى!) قتل مُبيحي الاختلاط، والدعوة العلنية الصريحة لهدم المسجد الحرام كله بدعوى منع الاختلاط الذي يجري في الطواف، كما جرى اتهام معرض الكتاب بأنه يمارس حربا ضد الدين، وأن الآمرين به والقائمين عليه محاربون لله ولرسوله – تكفير صريح ومع هذا يزعمون أنهم غير تكفيريين!– كما صدرت (فتاوى!) تتهم الليبراليين والتنويريين بل والعلماء الشرعيين المعتدلين بالنفاق (= تكفير صريح أيضا!) إضافة إلى (فتاوى!) طائفية تتهم المخالفين بالزندقة والفجور...إلخ. وهذه (الفتاوى) مع ظهور شذوذها وكونها تتكئ على رؤية تكفيرية خوارجية ذات نفس حروري واضح؛ إلا أننا وجدناها تخترق عقول بعض مغفلي الجماهير، إلى درجة أن بعضهم تحوّل إلى تأييدها بدل أن يواجهها بالشجب والاستنكار. وهذا يدعم وجهة النظر التي تزعم أن خطاب التطرف والإرهاب قادر على الاختراق باستمرار، وأن تلبسه بالمفردات الدينية يضمن له أن تقع بعض الجماهير المتدينة فريسة لمهاراته في الخداع.

إن أمثال ما سبق من (فتاوى!)، لا تستحق هذا المسمى (= فتاوى) بل هي مقولات هذيانية، كان حقها أن تواجه بغضب شعبي واسع، وأن يواجه أصحابها بالنفور والازدراء. كان هذا ما سيحدث، لو أن المجتمع كان سليما من الاختراق في العقود الثلاثة الأخيرة. لو لم يتم نشر ثقافة التقليد والتبليد وتفخيخ العقول بها، لكان البسطاء من الناس هم أول من يواجه الفتاوى التكفيرية، بل ولكانوا الأقدر بحكم قربهم من رصد السلوكيات النفعية والاستنفاعية لدعاة التكفير على كشف لغة المتاجرة بالدين. طبعا الكشف يحتاج لموقف محايد على الأقل. وهؤلاء لم يتركوا مجالا للحياد، فاستدمجوا البسطاء في خطابهم التكفيري إلى درجة أن أصبح كثير من عامة المتدينين مستلبين لا تجرح مشاعرهم فتاوى التكفير، بل قد يتعشقونها في بعض الأحيان.

إن مثل هذه المقولات المتطرفة ليست محايدة، لا بالنظر إلى مصدريها، ولا بالنظر إلى متلقيها. لقد أصبحت تؤدي دورا حاسما في الصراع الإيديولوجي. فبزعم هؤلاء المتطرفين

لكي تكسب الإيديولوجيا لا بأس أن يخسر الدين.

إذن؛ حقيقة الدين عند هؤلاء لم تعد ذات أهمية، بل المهم أولا وأخيرا هو البعد الوظائفي لمفردات الدين. فلكي يكسب التكفيري ماديا ومعنويا، لا بد أن تكسب الإيديولوجيا التكفيرية، ولكي تكسب الإيديولوجيا التكفيرية لا بد أن تستخدم مفردات الدين وقيمه العليا بأسلوب ذرائعي لا يتحرج من وضعها في أي سياق يخدمها مهما كان حجم التشويه الذي سيطال الصورة المثلى للدين الحنيف.

ليس هذا غريبا، بل ربما كان هو الأقرب إلى منطق الأشياء. لكن! يبقى الشيء الغريب حقا هو أن تتم التضحية بسمعة الدين على مذبح الهوس بالشهرة والحضور من قبل رجال تجاوزوا الثمانين من أعمارهم. ليس غريبا أن يحاول داعية في الأربعين أو الخمسين أن ينقذ نفسه من درك الخمول والتجاهل وغياب الأضواء ب(فرقعة إعلامية) على صورة (فتوى!) نشاز، فرقعة تلفت إليه الأنظار. هذا سلوك يمارسه كثيرون منذ فجر التاريخ مهما ادعوا الزهد والورع، بل قد يكون لفت الأنظار بواسطة المبالغة بهما ليكونا لباس شهرة وجاه عند السلاطين وعند بسطاء العوام. أكرر، هذا ليس غريبا، لكن ما هو مستغرب يتحدد في أن يعمد شيخ في الثالثة والثمانين، سلخ كل عمره في خمول قاتل إلى إنقاذ نفسه بفتوى تكفيرية كي تضمن له الدخول إلى عالم الموت من بوابة المشاهير لا من بوابة المجاهيل. يفعل هذا بعد أن سلخ عمره البائس، حيث لا يعرفه إلا أفراد مجموعة معدودون بحجم رواد مسجده الصغير، يلقي عليهم دروسه متثاقلا ومتثائبا بل وفي حالة من النعاس الدائم في كثير من الأحيان. حالة الخمول أمضته، إذ بينما تلاميذ تلاميذه كالحكواتي مثلا أصبحوا نجوم فضائيات يتربعون على شاشاتها وملايينها في اليوم الواحد عدة مرات، بينما يبقى هو (= الثمانيني) قابعا في مسجد الحارة الصغير مع جوقة صغيرة محدودة من المريدين البسطاء، بعض التقويين الذين لا يطلبون منه علما ولا حكمة، بل مجرد بركة الحضور والدعاء.

إذن؛ هكذا تخرج الفتوى المتطرفة للفضاء العام كحالة إنقاذ عاجلة، تتم ممارستها أحيانا في الوقت الضائع من قبل أولئك الذين يعانون شبح الضياع في دنيا الخمول، لأن مؤهلاتهم النقلية (= الحفظ، إذ لا وجود للعلم أصلا) والصوتية والشكلية لا تمنحهم أكثر من ذلك. مشهد كارثي لرجل يبحث بهوس وجنون عن الشهرة والمكانة ثمانين عاما، فلا يحصل عليها، ثم يكتشف فجأة أنه يستطيع الحصول عليها بمجرد فتوى تكفير. لا شك أنه سيبكي من الندم دما أن فاته التنبه لهذا الطريق السهل إلى عالم الشهرة ؛ بينما هو قد قضى عمره أحقابا في مِحنٍ وإِحنٍ لم يجنِ منها غير خمول في خمول.

فُرص مُضيّعة على تخوم عمر خامل، حالة تصنع معالم هذا المشهد البائس الذي سيجعل تلاميذه وتلاميذهم يفيقون قبل فوات الأوان، ويدركون أن (مفرقعة) تكفيرية في سطرين أو ثلاثة، كفيلة بجعلهم حديث مجتمعاتهم، بل وربما تنداح فقاعة الشهرة لتبلغ وسائل إعلام القارات الخمس (كما فعلت شتائم الحكواتي الطائفية). ولهذا تجد الجيل الثاني والثالث من أبناء التيار التكفيري يتنافسون في أيهم أجرأ على الجهر–الجهر هو الإضافة فقط، أما اعتقاد تكفير أكثر من ٩٧٪ من المسلمين فهو عقيدة التيار كله – بتُهم التكفير. أصبح الجهر بالتكفير وسيلة إعلان، لتسلط الأضواء على الذات، ولم يعد مجرد اعتقاد ديني مكتوم، يعاني صاحبه من الحرج الشديد في التكتم عليه، كما كان الحال قبل سنوات.

ما سبق يُمثّل بُعدا سيكولوجيا حاضرا بقوة، بُعدا لا يمكن تفسير الانبعاث التكفيري إلا من خلال الاستعانة به على الأقل، كبُعد من جملة أبعاد أخرى لا يمكن مقاربة الظاهرة التكفيرية من خلالها. هذا فيما يخص (الفتاوى) المتطرفة بكل أنواعها، من حيث كونها في أحد أبعادها تُمثل ظاهرة استقطاب واستجداء للشهرة، كحالة من المتاجرة بالدين لمصالح شخصية يعرفها الجميع.

ثمة بُعد سيكولوجي آخر، لا ينفي البعد الأولي، وإنما يتساوق معه، وهو البعد السيكولوجي المرتبط بكل الفتاوى المتطرفة التي تتماس مع شأن المرأة من قريب أو بعيد. ولعل هذا يظهر أشد ما يظهر في ما يُسمى بـ(فوبيا الاختلاط) أي المرض الذي أفرز من مقولات في غاية التطرف والشذوذ والغرابة، إلى درجة أن أصبحت تلك المقولات – لشدة حرصها على اعتقال المرأة وتقييدها واضطهادها والتلذذ بكل هذا – تصلح لأن تكون بنودا للتعذيب في معتقلات التعذيب، لا مشاريع حياة لكائن إنساني حر، إنسان يمتلك الإرادة الكاملة في هذه الحياة.

لا يمكن تفسير ظاهرة (فوبيا الاختلاط) وكل الفتاوى المتطرفة التي تتغيا اعتقال المرأة وتصفيدها بالأغلال، بأبعاد فكرية خالصة، بل ولا ببعد سيكولوجي واحد. فالمسألة معقدة أكثر مما نتصور، بحيث يختلط فيها الفكري بالسيكولوجي، وهما بدورهما يختلطان بالأبعاد السوسيولوجية التي لا يمكن عزلها عن الأبعاد السياسية والاقتصادية بل والجغرافية التي تُشكل المجال الحيوي للإنسان.

لكن، مع هذا يبقى البعد السيكولوجي في نظري هو الأهم في مقاربة رؤى المتطرفين فيما يخص المرأة. فطبيعة النشأة وظروف التربية تُورث كثيرا من الاضطرابات السيكولوجية المتعلقة بالمرأة، التي تصل بصاحبها حد الإصابة ب(الفتشية)، إذ يصبح المُصاب متعلقا بشكل مرضي ببعض آثار المرأة أو مقتنياتها، كأن يرتبط عنده الهياج الجنسي ببعض ملابس المرأة أو مقتنياتها أكثر مما يرتبط بالمرأة ذاتها. فمثلا، قد يصبح حذاء المرأة أو صوت إيقاع الحذاء أو ملامح عباءتها مهيجا للمصاب بهذا الاضطراب إلى درجة تُفقده توازنه. بينما لو كانت المرأة أمامه مباشرة وبكامل أنوثتها لم تثر فيه إلا القليل، وربما لم تثر فيه شيئا.

في البيئات المنغلقة يتنامى الهوس بالمرأة، المرأة الحاضرة في الأذهان بمقدار غيابها عن الأعيان. ولا مشكلة في ذلك لو أنه توقف عند حدود المرض والمريض، فلكل مرض علاجه أو طريقة مُثلى للتأقلم معه. لكن تأتي المشكلة عندما يكون هذا المريض غير واعٍ بحقيقة مرضه، فيتصور نفسه طبيعيا. وجراء ذلك يتصور أن الجميع يعانون من هذا الاضطراب. وهذا يقوده إلى أن يبني على وضعه المريض فرضيات ذهنية يُحاول تعميمها وترسيخها عن طريق ربطها بالدين خاصة، وبالرؤى الفكرية عامة، لأنه لم يدرك بعد أن حالته حالة شاذة، لا تُبنى عليها الأحكام العامة التي يُراد لها أن تتولى تنظيم سلوكيات الآخرين.

إذن، يتضح من خلال إضاءة هذا البُعد السيكولوجي، أن آراء المتطرفين فيما يخص المرأة هي في أحد أهم أبعادها نتاج هذا الاضطراب النفسي والعلاقة غير السوية بالمرأة نتيجة ظروف تربوية غير سوية. ولهذا من العبث محاولة إقناعهم بخطأ أفكارهم المتطرفة عن طريق الفكر وحده، بل لا بد من توصيتهم قبل ذلك بالعلاج. احتياجهم إلى العلاج هو أشد من حاجتهم إلى الحوار الفكري حول المسألة النسوية. الحوار الفكري مرحلة تالية، يفترض أن تتم بعد مرحلة الشفاء، لأن الحوار لا يمكن أن يتفاعل إيجابيا إلا مع أناس أسوياء، أناس يمتلكون الحد الأدنى من الاتزان النفسي المعقول الذي يمكنهم من رؤية الأشياء على نحو طبيعي، أي كما هي عليه في الواقع.

عن: الرياض، ٢٠١٠/٣/٢٥



الصمت المثير.. بعد سيول جدة

بخيت بن طالع الزهراني

أعلنت أمانة جدة عن إيقاف الخدمات عن حوالي ٢١ ألف قطعة ارض شرق جدة، وهو الإعلان الذي أربك حياة سكان شرق الخط السريع، المكتظ بالكثير من الناس والعمارات السكنية، التي يصل عدد منها إلى خمسة ادوار، وتسكنها مئات الألوف من الأسر، التي لا تدري حتى الآن عن مستقبلها السكني، وهناك من قدر عدد هؤلاء بمليون شخص.. فما مصير هذا الحشد الكبير من البشر؟.. وهل سيتم تعويضهم عن مساكنهم فيما لو تمت إزالتها بشكل مجز وبدون غبن، وبصورة تراعي حتى الناحية النفسية لهم، كونهم سيقتلعون من مواقع عاشوا فيها عقودا ورتبوا فيها حياتهم، أم سيكون التعويض زهيدا لا يفي بشراء عمارات بديلة في أحياء أخرى، ولا يفي بالتأثيث، وبالثمن النفسي للإزاحة؟!!.

لقد مرت حتى الآن أكثر من أربعة أشهر على سيول جدة الهادرة، التي اقتلعت الأخضر واليابس، وخلفت أمواتا، وخرابا، بل وعذابا نفسيا وصل إلى العظم، لا احد يعرف حجمه، إلا من عاشه، وتعايش مع ساعات رعبه تلك، فاهتزت أركانه، و(انخلع) قلبه، وتيبست شفتاه. أقول لقد مرت حتى الآن أكثر من أربعة أشهر، ولا (حس ولا خبر) بالنسبة للاحتياطات، التي كان يجب اتخاذها، فلا قنوات صرف بدأ العمل على شقها، لتحويل أي سيول جديدة إليها.. ولا سدود بدأ تشييدها.. ولا إغلاق لمنافذ السيل (الشوارع) التي تم شقها في الجبال الشرقية ومنها عبرت السيول الغادرة؟.

صحيح انه تم إقامة (ورشة عمل) لعدد من المسؤولين، اقترحوا فيها عدداً من المشاريع – الأحلام – ولكنها ما زالت حبرا على ورق، فيما الزمن يزحف ولا يرحم، وعما قريب سيجد سكان الأحياء المنكوبة أنفسهم أمام فصل الشتاء القادم، وجولة جديدة من الرعب، عند أول موجة أمطار، لا احد يدري ما ستحملها في طياتها.

أمانة جدة أعلنت قبل شهرين (كلاما كبيرا).. فتح أقصى درجات الدهشة لدى الناس، يوم قالت أنها ستُحوّل الأحياء الشرقية من جدة إلى (أفضل مكان بالعالم)!!.. ضمن تقرير إخباري صدر من مركزها الإعلامي، ونشرناه هنا في (البلاد) في الصفحة الأولى.. وهو – أي كلام أمانة جدة – ما أثار عجب الكثيرين، وعبر عنه بعض الكتاب في تناولات ساخرة!!.



المعضلة.. أننا إما أن نقدم (وعودا خيالية) في السماء.. أو لا نعمل شيئا أبدا.. وكأننا لا نعرف أن الأفضل هو (التوسط).. بحيث نعمل شيئا وسطا، شيئا منطقيا، شيئا معقولا.. ومن ذلك أن يتم رسم خطة إستراتيجية عاجلة هدفها (منع تكرار الكارثة) كما أمر بذلك – تحديداً ونصاً – الملك في بيانه الشهير عقب الكارثة.

وحقيقة فثمة من يتساءل بدهشة.. لماذا لا يتم – مثلا – وبشكل عاجل شق قناة تصريف للسيول من نهاية وادي قوس وعبر شارع جاك، لحماية حي (قويزة) المكتظ بالعمارات والبشر، وهو أكثر الأحياء التي تضررت، ولا زال حتى الآن في فوهة الموت.. نقول لماذا لا يتم عاجلا شق قناة لتصريف سيول وادي قوس عبر شارع جاك، وربطها بالقناة القائمة حاليا شرقي جامعة الملك عبدالعزيز، في سباق مع الزمن، قبل حدوث كارثة مماثلة؟.



ولماذا لا يتم البدء الفوري بإقامة شبكة من السدود في جبال شرق جدة الخطرة وفي أواسط أوديتها؟.. ولماذا لا يتم إقامة حزام من قنوات التصريف للسيول لكامل المدينة؟.. على أن تكون ضمن خطة شاملة وواعية، لدرء كوارث السيول التي لا احد يعرف متى تأتي، وبأي حجم ستكون؟.



أظن انه عيب – ألا نستفيد أعظم الدروس من تلك الكارثة المروعة، وألا نتدارك أنفسنا مبكرا.. وألا نسابق الزمن بجدية وعزم وعمل حقيقي على الأرض.. فالناس في الأحياء المنكوبة لم تعد البقية الباقية من أعصابهم قادرة – بالتأكيد – على مجابهة كارثة جديدة مماثلة – لا سمح الله – ولعل من يتأمل أحوالهم الآن يجدهم وقد نهضوا من تحت الركام، عندما بدأوا أصلاح أحوالهم ومساكنهم بمساعدة الدولة، عبر التعويضات المالية، التي أمر بها ملك الإنسانية – أدام الله عزه – ورمّموا جراحاتهم الغائرة، وبدأت أحياؤهم السكنية تعود للحياة – رويداً رويدا، لكنهم – بصراحة – ما زالوا متوجسين من القادم المجهول!!.



عن: البلاد، ٢٠١٠/٤/١٢

الملك وحده اللعبة في الساحة

ضجيج التغييرات بدون إصلاح سياسي

نشرت مجلة (ميدل إيست إنترناشيونال) في مجلدها الثاني، العدد العاشر بتاريخ ١٩ مارس الماضي مقالاً للكاتب نيل باتريك حول الإصلاح في السعودية جاء فيه:

الاصلاح في العربية السعودية يعتبر مفهوماً عكسياً: هل هو من حيث الأصل مفهوم متناقض، أو أن المبادرات الحكومية أضافت عليه تحوّلاً رئيسياً في السياسة؟ مهما تكن الإجابة عن هذا اللغز، فإن سلسلة من التطوّرات الأخيرة في المملكة قد عدّلت بصورة مؤكّدة المزاج المحلي. ولكن السلفيين المتشدّدين في البلاد يرون أملاً في الخطوات التي اتخذها حينذاك ولي العهد عبد الله بدأت قبل ثمان سنوات بتغيير إتجاه البلاد.

الأمل، كما يبدو، هي الكلمة المفتاحية. فالتغيير الجوهري غير القابل للتراجع من الصعب وضع الإصبع عليه. على أية حال، فإن المناظرة المحلية السائدة وغير المبجّلة تدار في الصحافة شبه الرسمية وعلى شبكة الإنترنت. وهذه المناظرة تستوعب أشد المحافظين وعلى نطاق واسع. وتشمل هجمات منتظمة على السلطات المحلية بفعل المعاناة الإنسانية الناجمة عن فيضانات جدة في نوفمبر الماضي. تعليقات يوتيوب، تويتر، وكثير من المواقع السعودية كانت تبث بصورة حيّة مصحوبة بغضب شعبي إزاء البنية التحتية المدقعة وعدم التخطيط الذي تسبب في وقوع ما لا يقل عن ١٢٠من سكّان جدة في حادث وصفته شخصية قيادية بـ (المطر الغزير). وهناك انتقاد أيضاً لهؤلاء العلماء الكبار في السن، الذين عارضوا التعليم المختلط، والمطاوعة، بفعل معاملتهم القاسية والمستمرة للمواطنين السعوديين.

لمواجهة تداعيات الحادث، قام الملك بتشكيل هيئة للتحقيق واعتقال عدد كبير من مسؤولي أمانة جدة. كما قام بافتتاح أول جامعة مختلطة في المملكة، وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (كاوست)، بكونها الرمز الدولي للتغيير في البلاد وبدأ بتطبيق إصلاحات قضائية، التي تعتبر بأنها تحسينات مشجّعة في موقع المرأة. على أية حال، يتسائل الساخرون: ماذا سيتغير فعلاً في جدة، وكيف ستمضي حقاً قرارات الملك؟ في مدينة ميناء البحر الأحمر، جزء من الواجهة البحرية الزاخرة قد تم تسييجها وحجبها عن الناس لسنوات عديدة، بما أحالها الى رسومات سياسية تكهمية. ما يراه كثير من السكّان المحليين هو نتيجة لصفقة عقارية فاسدة ويرمز الى السلوك الذي يعتبر مسؤولاً عن كارثة (المطر الغزير) حين غطست المساكن في أودية الفيضان.

بعد افتتاح جامعة (كاوست) وفصل الملك لأحد منتقديها من العلماء الكبار، بقي التعليم المختلط ومكانة المرأة الموضوعات الأكثر تفاعلاً على شبكة الإنترنت والمجالس العامة. في فبراير الماضي، أصدر عالم آخر، ولكن أقل مرتبة في التراتبية الدينية، فتوى تحثّ على قتل أي شخص يشجّع التعليم المختلط. وقد تم تسخيفه على نطاق واسع على المستويين الرسمي والشعبي، رغم أنه، كما يبدو، لم يتم إسكاته. فالجو العام الذي صنعته مثل هذه الخطوات العملية وكذلك بفعل المناظرات التي سمح بانطلاقها قد أثّرت كما يبدو على تكتيات الحكومة بدرجة أكبر من سياستها. على سبيل المثال، طلب الملك من مجلس القضاء الأعلى بإعادة النظر في قرار محكمة الاستئناف المثيرة للجدل لإلغاء زواج على أساس شكوى إخوة إمرأة بأن زوجها كذب حول نسبه القبلي. وفيما ليس بالضرورة أن يكون الحكم ثابت كمرجعية قضائية في المستقبل في كل القضايا المماثلة، فإن مجلس القضاء الأعلى أسقط القرار. وهذا الفعل يتلائم مع بيئة واسعة حيث يخضع موقع النساء السعوديات للنقاش، سواء حول زواج الأطفال، أو ولاية الذكر أو الحق المقترح مؤخراً للنساء لتمثيل أنفسهن في المحاكم في القضايا العائلية.

وبنفس القدر، في الرياض، العاصمة في نجد المحافظة موطن آل سعود، فإن المطاوعة لم يعودوا ظاهرين في حضورهم كما كان الحال عليه سابقاً. وهذا يعتبر تغييراً في المزاج الوطني، فقد أبلغني مواطن سعودي بأنه في حال تعرّض المطاوعة له فإنه سيحارب، ما يشير إلى شعور جديد بالثقة لدى كثير من الليبراليين السعوديين في الوضع الحالي. وفي مجلس بجدة، كان مسؤول (مطوّع) رفيع يخوض مناظرة بالغة الحساسية ولكن دفاعية مع سعوديين أقل محافظة حول دور وسلوك هيئته (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). في جدة، كان حضور المطاوعة أكثر رقّة، ولكن الاحتقار الشائع في البلاد تولّد من خلال سلسلة من الحوادث التي تمّ الكلام عنها بصورة علنية في ٢٠٠٧ـ٠٨ فرضت نفسها على سلوكهم. إضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل من العلماء كانوا يناقشون بصورة علنية الطروحات التقليدية حول دور المرأة في مكان العمل، وهو حالياً يمثل الكابوس، بالنظر الى الالتصاق الوهابي بفكرة الفصل الجسدي، والحظر على سياقة المرأة للسيارة.



الفارق بين المناقشة والتقييمات الحميدة والجزر التعليمية للتقدم من جهة، والتغيير المؤسسي السياسي والقضائي من جهة أخرى، يدركه كل الإصلاحيين السعوديين.

يدرك هؤلاء بأن كثيراً من الاتجاه السائد غير قابل للنكوص، أو على الأقل قد يكون قابل للتجميد، وأن القائد المستقبلي قد يقرر فقط أن يترك العملية إلى النقطة التي وصلت اليها.

فالمناظرة على مستوى القمة قد أخّرت الجولة الثانية من انتخابات المجالس البلدية لعامين آخرين، رغم أنها ليست بالتأكيد ذات صلة بصنع السياسة. (محبط) هو ما لخّص قيادي شيعي من المنطقة الشرقية موقفه حيال السير البطيء للتغيير، ولكنه وكذلك معظم زملائه من الناشطين يدركون بأن الملك وحده اللعبة في الساحة.

وجوه حجازية

(١)
أحمد بن علاّن
(٩٧٥ - ١٠٣٣هـ)

أحمد بن إبراهيم بن علاّن الصديقي الشافعي النقشبندي المكي. ولد بمكة المكرمة، فحفظ القرآن الكريم. طلب العلوم العقلية والنقلية، وأخذ عن كثير من علماء عصره منهم: السيد محمد صادق باد شاه مفتي الحنفية، والإمام زين العابدين الطبري، مفتي الشافعية. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: شرح الحكم العطائية؛ شرح رسالة الشيخ رسلان؛ رسالة في طريقة النقشبندية؛ شرح قصيدة ابن بنت الميلق (ذاق طعم شراب القوم يدريه)؛ شرح قصيدة السودي (ليس عند الخلق من خير)؛ شرح قصيدة الشهرزوري (لمعت نارهم وقد عسس الليل)(١).

(٢)
محمد علي ابن علاّن
(٩٩٦ - ١٠٥٧هـ)

محمد بن علي بن محمد بن علاّن بن إبراهيم بن محمد بن علاّن البكري الصديقي الشافعي المكّي. حافظ عصره وإمام وقته، مفسّر، عالم بالحديث. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم بالقراءات، كما حفظ مجموعة من المتون في كثير من العلوم. وأخذ النحو عن الشيخ عبدالرحيم بن حسان الحنفي، وكذا أخذ عنه علم العروض والمعاني والبيان، ولازم عمه أحمد بن إبراهيم فأخذ عنه القراءات والحديث والفقه وغير ذلك. وأخذ عن المحدث محمد بن محمد بن جار الله بن فهد الهاشمي، والسيد عمر بن عبدالرحيم البصر، وكمال الإسلام عبيدالله الخنجندي. وروى صحيح البخاري وغيره من كتب السنن إجازة عن كثير من الشيوخ الوافدين الى بلد الله الحرام، كالشيخ عبدالرحمن بن محمد الشربيني العثماني، وعن الحسن البوريني الدمشقي، وعن مفتي الحنفية بمصر الشيخ عبدالله النحراوي، وعن محدّث مصر محمد حجازي وغيرهم. وتصدر للإقراء والإفتاء وجمع بين الرواية والحديث والعلم والعمل، وكان إماماً ثقة لدى أفراد أهل زمانه: معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث، وعلماً بعلله وصحيحه وأسانيده. أخذ عنه جماعة كثيرون. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: الإبتهاج في ختم المنهاج؛ إتحاف أهل الإسلام والإيمان ببيان أن المصطفى لا يخلو عنه زمان؛ إتحاف الثقات في الموافقات؛ أسنى المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي وباب الكعبة وسقفها والسطوح؛ إعلام الإخوان بتحريم الدخان؛ إعلام سائر الأنام بقصة السيل الذي سقطت به أحجار من بيت الله الحرام؛ الأقوال المعرفة بفضائل أعمال عرفة؛ أنباء المؤيد الجليل مراد ببناء بيت الوهاب الجواد؛ بديع المعاني في شرح عقيدة الشيباني؛ بغية الظرفاء في معرفة الردفاء؛ البيان والإعلام في توجيه فرضية عمارة الساقط من البيت لسلطان الإسلام؛ البيان ونهاية التبيان في تاريخ آل عثمان؛ تحفة ذوي الإدراك في المنع من التنباك؛ جمع اللطائف في محاسن الطائف؛ خاتم الفتوة في خاتم النبوة؛ حُسن العناية في شرح الكفاية؛ حسن النبا في فضل قبا؛ دار القلائد فيما يتعلق بزمزم وساقية العباس من العوائد؛ دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين؛ رشف الرحيق من شرب الصديق؛ رفع الإلتباس ببيان اشتراك معاني الفاتحة وسورة الناس؛ رفع الخصائض عند طلاب الخصائص؛ روضة الصفا في آداب زيارة المصطفى؛ زهر الربا في فضل مسجد قبا؛ شمس الآفاق فيما للمصطفى من كرم الأخلاق؛ ضياء السبيل الى معالم التنزيل؛ طيف الطائف بتاريخ وج والطائف؛ العقد الثمين في نظم أم البراهين؛ العقد الوفي في نظم عقيدة النسفي، العلم المفرد في فضل الحجر الأسود؛ عيون الإفادة في أحرف الزيادة؛ فتح الفتاح في شرح الإيضاح؛ فتح القدير في الأعمال التي يحتاج إليها من حصل له بالملك على البيت ولاية التعمير؛ فتح الكريم الفتاح في حكم ما سدّ به البيت من حصر وأعواد وألواح؛ فتح الكريم القادر ببيان ما يتعلق بعاشوراء من الفضائل والمآثر؛ فتح المالك في تجويز طريق ابن مالك؛ فتح المستجاد لبغداد؛ فتح الوهاب بنظم رسالة الآداب؛ الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النووية؛ مثير شوق الأنام الى حج بيت الله الحرام؛ مفتاح البلاد في فضائل الغزو والجهاد، وغير ذلك(٢).

(٣)
غياث الدين بن علاّن
(من علماء القرن الحادي عشر الهجري)

غياث الدين بن محمد بن علاّن المكّي الصديقي الشافعي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجدّ واجتهد في طلب العلم، فقرأ على والده وعلى غيره من علماء البلد الحرام. له: ذيل كتاب روضة الصفا في آداب زيارة مسجد المصطفى (لوالده). قال أبو الخير في نشره: لم أقف على وفاته، إلا أنه من أهل القرن الحادي عشر(٣).

---

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٠٥. محمد المحبي، خلاصة الأثر، جـ١، ص ١٥٧. خير الدين الزركلي، الأعلام، جـ ١، ص ٨٥. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ ١، ص ١٤١. أحمد باشا تيمور، فهرس الخزانة التيمورية، دار الكتب المصرية، جـ٣، ص ٢١٠. إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ١٥٦. محمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣١٤.

(٢) مرداد ابو الخير، مصدر سابق، ص ٤٦٤. إسماعيل باشا البغدادي، مصدر سابق، جـ٢، ص ٢٨٣. الزركلي، مصدر سابق، جـ٧، ص ١٨٧. محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، جـ٤، ص ١٨٤. كحالة، مصدر سابق، جـ ١١، ص ٥٤. الهيلة، مصدر سابق، ص ٣١٤.

(٣) عبدالله ابو الخير، مصدر سابق، ص ٣٨٦. الهيلة، مصدر سابق، ص ٣٣٠

حوار سلفي حول المناورات السعودية الأميركية

كثيرة هي النقاشات الطريفة التي تجري بين الوهابيين في المنتديات. واحدة من آخر طرائف الحوار جرت بعد اعلان السعودية واميركا عن مناورات جوية مشتركة قريباً، إضافة الى تجربة إطلاق صاروخ أميركي من طراز (ترايدنت) قادر على حمل رأس نووية انطلاقاً من غواصة أميركية في المياه السعودية، وذلك خلال تدريبات مشتركة جرت أواخر مارس الماضي.

كان يفترض في الوهابيين المتحاورين أن يسألوا عن العلاقة الحميمة بين أميركا والسعودية؛ وعن الرسالة أو الرسائل التي تحملها المناورات المشتركة بين البلدين، ولماذا هي موجهة لإيران وليس لإسرائيل؟ ولماذا السعودية بحاجة دائمة الى الحماية الأميركية، وما هو الثمن الذي تدفعه السعودية من مالها وسياساتها مقابل تلك الحماية. لكن مقاربات الوهابيين للموضوع ـ وكالعادة ـ تأخذ في الغالب منحيين: الأول، أن إيران بحاجة الى ردع بسلاح أميركي فهي العدو الحقيقي للسعودية! والثاني، أن المملكة التي لا تصنع إبرة، وينظر أتباعها اليها كقوّة مدمّرة، لا تخدم أميركا بل أن أميركا هي التي تخدم السعودية مرغمة!

تساءل أحدهم في منتدى سلفي، تعليقاً على الصاروخ والمناورات المتكاثرة في السنين الأخيرة:

ـ أليست إيران عميلة لأميركا، فلماذا إذن تساعدنا أميركا؟!

سؤال بريء جداً! لكنه أغاظ أحدهم، فردّ عليه: يا أخي، إيران تزعم أنها ضدّ أميركا وإسرائيل، ولكن عداءها لأهل التوحيد ظاهر. وأميركا لم تساعدنا لسواد عيوننا، ولكنها تريد المال فحسب، ونحن نعطيها ونأخذ ما يفيدنا.

ـ السؤال اللي يدور في بالي أين أمن إسرائيل، وأين اللوبي الصهيوني، لماذا لم يعترض؟

وعلق آخر: في الأخير، هي خطوة جيدة بالنسبة للمملكة، ولا بدّ من شكر ايران وتهديدها لكي تثق أمريكا بالمملكة وتعطيها صواريخ هي من المحرمات منذ أيام صواريخ رياح الشرق الصينية.

وعلّق ثالث: سنشتري غواصات مثلما اشترينا الصواريخ.. كي يعلم من يحلم بالسيطرة على الخليج أنه واهم.

ورابع: المملكة هي الحامي للعرين العربي في وجهة الطامع أبو عمامة سوداء.. نعم المملكة درع العرب، وهي قوة العرب وحاميتهم. اللهم احفظها من كيد الطامعين، ووفق ولاة أمرها الى ما فيه صلاح بلاد المسلمين. اللهم بارك بأبو متعب، ووفقه، وخذ بناصيته، وانصره على أعداء الأمة العربية والاسلامية، من المجوس الخنازير.

وخامس: نعم المملكة تعمل والصفقات القادمة من الأسلحة مهولة وغير تقليدية أبداً ولا تمتلكها حتى إسرائيل!

ـ ولكن، لم يجبني أحد، لماذا لم تعترض اسرائيل. اخواني هل تعلمون ان هذه الصفقة تقلب موازين المنطقة، وهل تعلمون ان اسرائيل الى الآن لا تمتلكها؟ وما هي الضمانات التي قدمتها السعودية لأجل أمن إسرائيل، إن كانت هذه الصفقة حقيقية؟ وأيضا المملكة تفاوض على ثماني غواصات فرنسية، وهل هذه مرتبطة بصفقة الاس ٤٠٠ الروسية؟ ان اجتمعت الصفقتان فيالطيف الطف! هذا تحوّل كبير في موازين المنطقة، وانا هنا لا أقارن ما لدى المملكة بإيران إنما بإسرائيل!

عاد الأول فقال: لا يهمّنا ما تقوله إسرائيل، المهم أن نتقي الخطر المجوسي الفارسي، وبأيّ وسيلة.

ـ أنا أرى أن المملكة لم تعقد صفقات نووية، والسلاح النووي يستحيل ان يسلّم اليها، وكل ما جرى تحذير لإيران من أميركا حتى تطمئن السعودية، مثلما تمّ تحذيرها قبل ثلاثين سنة وأكثر باستعراض طائرات اف ١٥ في عهد كارتر الذي قال يومها: الأمن السعودي جزء من الأمن القومي الأميركي.

ـ إخسأ؛ المملكة ليست بحاجة الى طمأنة أميركا فالله معها؛ كل المسألة اتفاق مصالح سياسية.

ـ يعني الآن أميركا واسرائيل عدو لإيران أم لا؟ إن كانوا أصدقاء ويتآمرون مع بعض، فلماذا يعطوننا السلاح لمواجهتها هي، وليس اسرائيل؟

ـ شكلك من جماعة نجادي، ان شاء الله تقوم اميركا واسرائيل بمهاجمة ايران. فخار يكسر بعضه.

ـ وأين موقع المملكة من الحرب؟ ألن تضرب ايران بلدنا حينها؟

ـ ايران تمارس التقية في علاقاتها مع اسرائيل. لم يصل منها الا التهديد الكلامي.

ـ صحيح. هذا ما أردت قوله، ولكن لماذا لا نصرّح مثل الإيرانيين، فنهدد أمريكا واسرائيل. وفي الوقت نفسه نقيم علاقات استراتيجية مع امريكا من تحت الطاولة. لأنه يا اخي احنا سمعتنا سيئة بسبب علاقتنا الظاهرية مع امريكا.

ـ قصدك.. نمارس التقية في السياسة مثل ايران؟! السياسة كلها كذب وتقية.

ـ (ساخراً) كم صاروخ أطلقنا تجاه اسرائيل، وكم جندي قتل منّا. لا تنه عن خلق وتأتي مثله..

ـ لا.. نحن نساعد الفلسطينيين بشكل حقيقي وصحيح. المشكلة فيهم. انظر الى حماس صارت في خندق واحد مع المجوس.

ـ هم يدعمون حماس، ونحن ندعم عباس. قسمة ضيزى!

ـ الشيوخ أبخص. اسرائيل ما هددتنا، بل ايران المجوسية، وأميركا أهل كتاب.

ـ أنت تمزح ولاّ جاد؟!

ـ كفاية.. نحن لا نستطيع محاربة حتى الحوثيين، فكيف نحارب ايران واسرائيل. الجميع يصنع سلاحه، ونحن نشتري ولا نعرف حتى كيف نستخدمه. لولا الله ثم أمريكا، لزالت دولة التوحيد!

ـ عيب الذي تقوله يا أخي. احنا أحفاد الصحابة، مستعدون للموت والشهادة.

ـ هيّن بس! أكثرنا ما يعرف دينه، ولا يهمه إلا فرجه وبطنه. شف جماعتنا ايش يسوون في الخارج. واقرأ ما يكتبه الملاحدة عندنا في صحفنا. اللهم أعزّ الإسلام.

ـ ودّي صاروخ نووي يزيل قم من الوجود. وصاروخ ثاني يزيل تل أبيب أيضاً.

ـ ههههه، حط ايدك على راسك، فأول صاروخ يمكن يكون عندك. انت الوحيد اللي ما عنده شيء.

ـ الله معنا، ونعمه كثيرة. نشتري السلاح ونقاتل.

ـ وليه ما تعرف تصنعه؟ وفلوسك تضيع هباء كما هي العادة.

ـ حيّرتونا، اللهم اشغل المجوس باليهود، واخرج المسلمين من بينهم سالمين. فكّونا الله يرحم والديكم من السياسة والسلاح. يكفي مشاكلنا اللي عندنا، وسببها الابتعاد عن كتاب الله ومخالفة العلماء.

ـ لا وأنت الصادق، ليس كل العلماء علماء. في فمي ماء..

- الحجاز السياسي
- الصحافةُ السعوديةُ
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحةٌ
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثيّة؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).


من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



مفتاح الكعبة المشرفة (القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي)